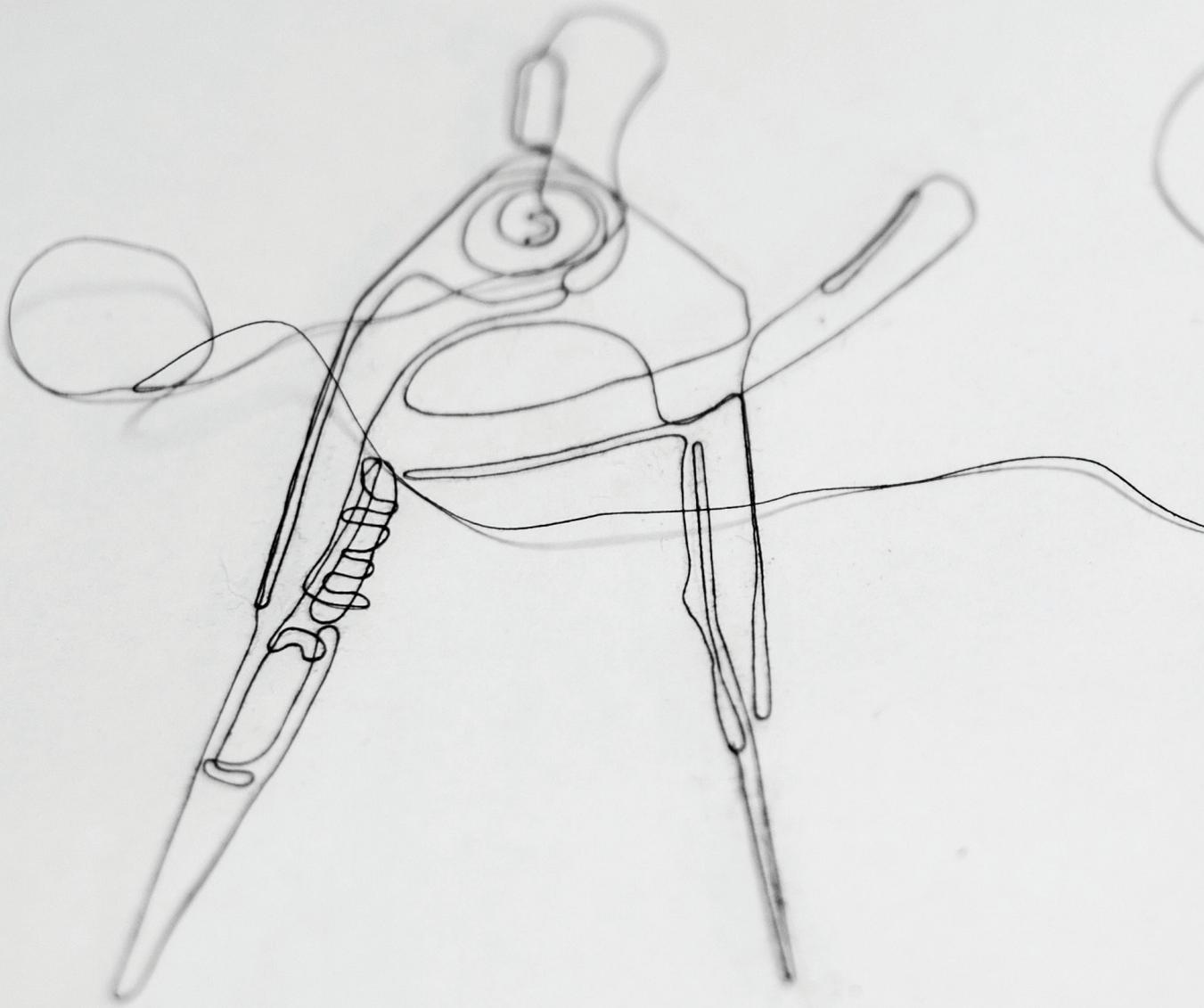


INTERNATIONAL
ACCOUNTABILITY PROJECT



العودة إلى التنمية

نحو تنميةٍ كما ينبغي أن تكون

يطالبنا عنوان هذا التقرير بالعودة إلى الفكرة التي تقول إن التنمية ينبغي لها دائماً أن تحسّن من حياة الناس، وألا تسبب الضرر أبداً. وبدلاً من تكريس كل شيء للمنتج النهائي، ينبغي على التنمية أن تركز أولاً على بلوغ خطط المجتمعات، وأولوياتها. وصورة الغلاف الفرجار تدعونا إلى قلب صفحة جديدة على لوحة الرسم؛ سائلين أنفسنا: طموحات من سنتبع قبل أن نخط أول خط؟

- 7 **المقدمة**
تنمية حياة الناس وتحسينها : وعد ذهب أدراج الرياح!
- 8 **لماذا أجرينا هذه الدراسة العالمية؟**
- 10 **فريق المناصرة العالمي**
- 12 **الفصل الأول: البدء بخطة الناس**
استخدام التخطيط التشاركي في تحديد بدائل التحكم في الفيضان وإدارة السكن في الفلبين
روينا "جيسিকা" آمون Rowena "jessica" Amon
- 20 **الفصل الثاني: مواجهة عوائق المشاركة الفعلية**
مشروع بناء الطريق السريع القومي الثالث في ميامار
مون ناي لي Moon Nay Li
- 28 **الفصل الثالث: اتباع تصميمات مشاريع تلتزم بحقوق الإنسان**
الإخلاء القسري للشعب الأصلي بسبب مشروع محطة الطاقة في بنما
برناردينو مورالس تيرا Bernardino Morales Tera
- 38 **الفصل الرابع: التأكيد على إفادة المعرفة المحلية في تصميم المشاريع**
تهجير الرعاة الرُّحل بسبب أعمال التعدين في مونغوليا
سوخجيريل دوغرسيرن Sukhgerel Dugersuren
- 48 **الفصل الخامس: تعامل الحكومة مع إعادة التوطين باعتباره مشروعها التنموي**
محطة الطاقة الشمسية المزمع تنفيذها في كوم اومبو والإخلاء القسري للنوبيين في مصر
محمد عبد العظيم
- 56 **الفصل السادس: الإفادة من الرصد المجتمعي**
التوثيق والتعبئة المجتمعية في مواجهة تجارة الماس في زيمبابوي
ميلانيا شيبوندا Melania Chiponda
- 64 **الفصل السابع: المساءلة عن الأضرار**
رؤى مجتمعية حول مشروع مصرف الضفة اليسرى لنهر إندوس في باكستان
جميل جونيجو Jamil Junejo
- 72 **الفصل الثامن: نهج حقوق الإنسان إلى التنمية**
الإخلاءات عند بحيرة بويج باك وتنمية أكثر مساواة في كمبوديا
سيك سوكنروث Sek Sokunroth
- 80 **توصيات عالمية**

المقدمة

تنمية حياة الناس وتحسينها : وعد ذهب أدرج الرياح!

بناء على استطلاعات الرأي المجتمعية الأكثر كثافة حول التنمية العالمية، وشملت ثمانمائة شخص في ثمانية بلدان، أظهرت نتائج استخلصها فريق المناصرة العالمي Global Advocacy Team ضمن مشروع المساءلة الدولية International Accountability Project الوجه المظلم للتنمية، وكيف تعمل الخبرة المحلية على تغييرها. هذا التقرير يدعو إلى العودة بالتنمية إلى ما يمكن أن تكون عليه على النحو الذي يتمناه لها كثيرون منا اليوم.

وهو ما يعنيه أحد الذين استطلعت آراءهم في زيمبابوي، بقوله: لا بد أن يشكل التنمية الناس بأنفسهم. ولا يمكن مكافحة الفقر على يد من ليسوا متأثرين به، وعلى يدهم هم وحدهم. بل لا بد للفقر أن يحاربوا فقرهم".

في هذا التقرير جهد عملي وتحليلي يقدمه فريق المناصرة العالمي ضمن مشروع المساءلة الدولية. وهم زملاء مختارون من بين مجموعة كبيرة تقدمت للانضمام إلى هذا الفريق حول العالم. إنهم ثمانية من القادة البارزين المبتكرين والمناصرين في مجال التنمية الاقتصادية الداعمة لحقوق الإنسان؛ مروا شخصياً بخبرات الإخلاء القسرية، وعاشوا الأضرار التي تخلفها مشاريع التنمية على الناس.

بدأ مشروع المساءلة الدولية، في هذه المبادرة لتوثيق طرق تحسين التنمية، بواسطة من شاهدوا قدرة التنمية على تغيير حياتهم، سواء إلى الأفضل أو إلى الأسوأ. ويبين هذا التقرير كيف أن هؤلاء الخبراء المحليين، هم فعلياً في أفضل مكان يمكن لمن فيه أن يقدم النصح حول عملية التنمية والتحسينات التي يمكن إدخالها على مشاريعها المنجزة.

يستهدف هذا التقرير ممولي ومصممي المشاريع المصنفة بـ"تنموية". ونأمل من وراء هذا الجهد أن تجد المجتمعات المحلية، لاسيما تلك التي تواجه آثاراً سلبية للتنمية، أفكاراً تعينهم على المواجهة والتحسين في هذه الفصول الثمانية. أما من يعتقدون أن التنمية ينبغي أن توجّه بالمجتمع، وأن تعتمد على أولويات وخطط وخبرة محلية لتحسين الحياة، فإننا نأمل أن يجدوا في هذا التقرير ما يلهمهم بوصفه استمراراً للأفكار والتحركات التي ستعيد التنمية إلى نصابها المرجو.

راين شليف Ryan Schlieff – جونا لافيت Joanna Levitt



لماذا أجرينا هذه الدراسة العالمية؟

فريق المناصرة العالمي

(برناردينو مورالس تيرا *Bernardino Morales Tera*، جميل جونيجو *Jamil Junejo*، ميلانيا شيبوندا *Melania Chiponda*، محمد عبد العظيم، مون ناي لي *Moon Nay Li*، رويانا "جيسيكا" أمون *Rowena "jessica" Amon*، سيك سوكنروث *Sek Sokunroth*، سوخجيريل دوغرسيرين *Sukhgerel Dugersuren*)

بالسكان المحليين؛ بوصفهم شركاء متساوين، وخبراء أيضًا في البحث معنا عن حلول منصفة لما تطرحه تنمية بلادنا من تحديات. خصوصًا وأننا لا نمثل مجتمعات خفية، أو زائلة بزوال الغرض منها، أو مجرد التضحية بهم من أجل الصالح العام.

في بعض الأحيان واجه إجراء هذا البحث تحديًا حقيقيًا؛ لأن كثيرًا من مجتمعاتنا كانت تعيش عملية التهجير وقت عملنا على هذا المشروع. ومن ثم عمل ثلاثة منا على تجميع البيانات وسط تغيرات سياسية حادة، واحتجاجات اجتاحت بلادنا. بينما توجب على اثنين منا التقاء أعضاء المجتمعات تلك، فيما يقف جنود مسلحون على رؤوسهم. كثيرون منا أيضًا كان عليهم قطع مسافات طويلة لبلوغ شبكة المعلومات الإنترنت للتواصل مع بقية الفريق.

وعبر عملنا المتواصل في هذا البحث، تعلمنا دورًا كثيرة؛ باحثين عن حلول نود أن نتشاركها مع بقية العالم في هذا التقرير. في أكتوبر/تشرين الأول 2013، التقى الفريق للمرة الأولى في واشنطن، حول برنامج مدته شهر، عملنا خلالها وعشنا معًا، وتبادلنا الأفكار والحكايات الشخصية، وحددنا موضوعات التقصي ذات الأولوية لبحثنا هذا.

وخلال البرنامج نفسه، التقينا أيضًا أكثر من خمسة وعشرين مسئولًا وموظفًا من البنك الدولي وحكومة الولايات المتحدة. شاركنا

جئنا من سياقات مختلفة لثمانية بلدان: فلاحون ومجتمعات ريفية في بورما وباكستان وزيمبابوي، وأحياء حضرية في كامبوديا والفلبين، وجماعات شعوب أصلية في مصر ومنغوليا وبنما. ولكننا فوجئنا بأن مجتمعاتنا هذه - على اختلافها - تواجه التحديات نفسها وتملك الخبرات والفرص نفسها!

عند قراءة هذا التقرير، وتأسيسًا على البحث الذي أجريناه في ثمان دول، فإن ما نريد تأكيده هو أن "تنمية" صارت كلمة مفزعة لدى كثير من الناس في هذه المجتمعات المذكورة.

فمن خيراتنا الشخصية، وعلى مدى جيل سابق، لم تترجم مشاريع التنمية إلى منافع مرئية أو ملموسة للسكان المحليين. بل على العكس من ذلك، كانت كلمة التنمية طوال عقود مضت، هي المبرر الذي يسوقه المسؤولون والحكومات لتبرير استيلائهم على الأراضي، وممارسة العنف على يد قوات الجيش والشرطة، وتهديدنا عند الاستفسار عن حقيقة ما حدث. وقد مر كثيرون منا، ضمن فريق المناصرة العالمي، بالصدمات والرعب المصاحب لعمليات الإخلاء القسري. ومن ثم وهبنا جميعًا حياتنا لمساندة المجتمعات التي تكافح من أجل العيش في ظل الظروف القاسية.

ومن هذا المنظور، نؤمن بالارتباط الوثيق بين حقوق الإنسان والتنمية. ومن ثم، فنحن نعزز النهج التنموي الذي يهتم حقيقة

عشرات المتطوعين، أنفقوا ساعات من وقتهم مع أعضاء المجتمعات المحلية لإجراء الاستطلاع، ثم بعنايةٍ أدخلوا البيانات في قاعدة البحث. ومن هنا، يمتد شكرنا ليشمل أكثر من ثمانمائة شخص في البلدان الثمانية، وهبوا وقتهم ووضعوا أفكارهم بالمشاركة في الاستطلاع. لقد دَعُونَا إلى بيوتهم، حتى وقتما كان ذلك يمثل خطراً لهم، ويعرضهم إلى التوقيف جراء انخراطهم في مناقشة مثل هذه الأمور. كما أنهم لم يكونوا في عجلة من أمرهم، أثناء إجراء الاستطلاع، فكثيرون منهم أنفقوا ساعة أو اثنتين في التحدث إلينا. ومن ثم أصبح الاستطلاع يمثل أمراً مهماً بالنسبة لهم أيضاً. كان كل واحد منهم حريصاً على مشاركة خبراته وأفكاره من أجل إيجاد حلول.

كانت خبرة مذهلة لنا جميعاً، خبرة أن نتعلم، من داخل مجتمعاتنا المحلية، الأفكار الثابتة حول مشاريع التنمية وسياساتها. ونحن على ثقة من أن هذا التقرير سوف يلهم كثيرين غيرنا لاستيعاب الأسباب المختلفة التي تستوجب جعل المجتمعات شريكاً كامل الشراكة في عملية التنمية. وبهذه الروح نعرض اقتراحاتنا هنا.

معهم مشروع بحثنا، وسألناهم عما يمكن أن يجعل هذا البحث مفيداً لهم ولغيرهم من صناعات السياسات حول العالم، ومن هذه المعطيات صممنا استطلاعاً من خمسة وخمسين سؤالاً لتجميع البيانات المتعلقة بالبحث في مجتمعاتنا.

بعد العودة إلى أوطاننا، كون كل منا فريقاً بحثياً مع أعضاء من مجتمعه المحلي. وطوال العملية البحثية اتبعنا خطوات مدروسة لضمان محصلة دقيقة المنهجية وموضوعية، واتخذنا احتياطات أدت إلى أن يكون المشاركون في الاستطلاع ممثلين لمدى واسع ومتنوع من الخبرات والرؤى في كل مجتمع من هذه المجتمعات، خصوصاً النساء.

ومن خبرة إجراء هذا البحث للمرة الأولى، خرجنا بعدة اقتراحات لتحسين الاستطلاع في المرات القادمة. ومع ذلك، نعتقد أن الرؤى والنتائج البحثية الواردة في هذا التقرير تظل سارية ومهمة لصناعات السياسات، وجديرة بوضعهم إياها في الاعتبار، لاسيما وأن أصوات المهجرين من الناس جراء التنمية بُحَّت، لكنها نادراً ما وجدت آذاناً مصغية في خضم ما تُسمَّى بـ "التنمية".

وبينما أوردنا هنا أسماء أعضاء الفريق البحثي الثمانية؛ بوصفهم مؤلفين أو أفلاماً تسرد الحالات، فإن فريق العمل- في واقع الأمر- يتكون من أناس كثيري العدد. حيث يوجد في كل مجتمع

فريق المناصرة العالمي

روينا "جيسিকা" أمون Rowena "jessica" Amon

من مانيلا، عاصمة الفلبين، وهي واحدة من بين القيادات المنظمة لائتلاف مكون من مجتمعات ضفة النهر، يعمل على تعزيز المشاركة المجتمعية في خطة رئيسة للتحكم في مياه الفيضان في مانيلا Metro Manila's Flood Control Master Plan. وكعضو في فريق تعددية منظمي المجتمعات Community Organizers Multiversity تشترك "روينا" في مبادرات متعددة لتحسين حماية حقوق السكن للمجتمعات الحضرية في الفلبين.



مون ناي لي Moon Nay Li

هي أصلاً من كاشين Kachin Sub-State بولاية شان الشمالية Northern Shan State في ميانمار. تعمل "مون" مع جمعية كاشين للمرأة في تايلاند Kachin Women's Association و مع اتحاد نساء بورما Women's League of Burma و شبكة توثيق حقوق الإنسان في بورما Network for Human Rights Documentation-Burma. وتتركز مناصرة "مون" على تعزيز حقوق المرأة وقيادتها لقضايا تتعلق بالتنمية والأرض والسلام.



برناردينو مورالز ترا Bernardino Morales Tera

أحد القيادات الشبابية في مجتمع الشعوب الأصلية في نغاب Ngäbe بمنطقة بوكاس دل تورو Bocas del Toro في بنما، وهم الذين هُجروا عام 2011 بسبب سد الطاقة الكهرومائية Chan 75. وقد لعب "برناردينو" دوراً فعالاً في تقديم التردّي المستمر لحالة هذا المجتمع إلى هيئة التفتيش بالبنك الدولي و لجنة حقوق الإنسان في الأمريكتين Inter-American Commission on Human Rights.



سوكغريل دوجرسن Sukhgerel Dugersuren

نشطة في تدعيم عديد من مجتمعات الرحل في مانغوليا، ممن تعرضوا للتهجير بسبب مشاريع الصناعة الاستخراجية. ساعدت "سوكغريل" هذه المجتمعات على تقديم شكاواهم باستخدام آليات شكاوى المواطنين داخل المؤسسة المالية الدولية International Financial Corporation في البنك الدولي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية European Bank for Reconstruction and Development. وهي المؤسسة والمدير التنفيذي لمنظمة "رصد المناجم المحلية" المسماة OT Watch.



محمد عبد العظيم

منظم مجتمعي ومحام مدافع عن حقوق الإنسان من القاهرة، مصر، يعمل مع "المركز المصري للإصلاح المدني والتشريعي". قدم عبد العظيم دعمًا لجماعات كثيرة في أحياء مصرية مختلفة، كانوا يواجهون إخلاءً قسريًا، مستخدمًا في ذلك استراتيجيات المناصرة القانونية المبتكرة للدفاع عن حقوقهم في السكن.



ميلانيا تشيبوندا Melania Chiponda

من مجتمع مارينج Marange في زيمبابوي، وهو مجتمع يواجه حاليًا عملية إعادة توطين قسري بسبب توجهات حكومية نحو التعدين في قطاع الماس. وقد أصبحت "ميلانيا" نشطة في مبادرات تنمية المجتمعات المحلية، وتعزيز الشفافية في الصناعات الاستخراجية في زيمبابوي، وإقليميًا عبر أفريقيا. و"ميلانيا" هي مؤسسة ومنسقة مشروع صندوق مجتمع تشيادزوا Chiadzwa Community Trust.



جميل جونيغو Jamil Junejo

من كاراتشي، باكستان، يعمل مديرًا لبرامج منتدى الصيادين الباكستان Pakistan Fisherfolks Forum وهي منظمة ممثلة لحركة اجتماعية يزيد عدد أعضائها عن 70 ألفًا. ويعمل "جميل" عن كثب مع صيادين من جميع أنحاء باكستان، وتتضمن مهامه أعمالًا بحثية وكتابية؛ لإثارة مزيد من الاهتمام بملف كفاحهم وطموحاتهم.



سيك سوكونورث Sek Sokunroth

نشأ "سيك" في مجتمع بحيرة بوينج كاك Boeung Kak Lake بالعاصمة بنوم بنه Phnom Penh بكمبوديا، حيث تعرضت أسرته للإخلاء من مسكنها عام 2011. ويعتد "سيك" أحد الناشطين في قيادات الشباب داخل مجتمعه، وداعمًا لكثير من نضالات مجتمعات أخرى ضد الإخلاء القسري؛ عبر خدمته كراصد لحقوق الإنسان وناشط على ساحة الإنترنت. وقد أسس سوكونورث منظمته المسماة قانون الوحدة- اليابان Act of Unity-Japan في عام 2014.



الفصل الأول

البدء بخطة الناس

روينا "جيسكا" أمون Rowena "jessica" Amon

استخدام التخطيط التشاركي لتحديد بدائل التحكم في الفيضان
وإدارة السكن في الفلبين.





عندما انضمت إلى تعددية منظمي المجتمعات Community Organizers Multiversity في عام 1988؛ كانت رؤيتي تتلخص في أنه ليس بالضرورة أن يكون من تعرضوا للإخلاء والمشردين خائري القوى. وضالتي في ذلك هي تنظيم الناس. وعلى مدار السنوات الخمسة عشر الماضية، عملت على تدعيم أسر المستوطنات اللارسمية (العشوائيات)، على طول نهر باسيج Pasig River، الممتد من بحيرة لاغونا Laguna de Bay عبر مدينة ماينلا Metro Manila وصولاً إلى البحر. والتحدي الذي نواجهه حاليًا، هو خشية تطبيق الحكومة مشروعاتها لإدارة التحكم في الفيضان، ما قد يؤدي إلى إخلاء وتهجير ما يزيد على 830 ألف نسمة يعيشون في مجتمعات عشوائية على ضفاف نهر باسيج وبحيرة لاغونا. ولذلك أعمل مع عدد من أعضاء وقادة المجتمع المحلي على تجميع أفكار محلية، مفيدة من أجل تنمية تتحلل بدناميات قوة التغيير الحقيقي في بلدنا، وتحسين حياة جميع الناس، بمن فيهم مجتمعات ضفتي النهر.

حول المشروع

في عام 2009 بعد كارثة إعصار أوندوي Typhoon Ondoy، شرعت الحكومة الفلبينية بالبدء في دراسة جادة لخيارات إدارة الفيضان، والاستعداد له في ماينلا، بتوجيه من البنك الدولي. وفي عام 2012 أعلنت الحكومة عن إنجازها "الخطة الرئيسية لإدارة الفيضان" Flood Management Master Plan 7.8 الداعية إلى تطوير أحد عشر مشروعًا للبنية الأساسية حول لاغونا باي. وقدرت التكاليف بحوالي 7.8 مليار دولار أمريكي. وتشمل المشاريع طريقًا سريعًا Cavite-Laguna Expressway حول البحيرة، ومشروعًا لرفع مستوى أراضي شاطئ البحيرة West Laguna Lake Shore Land Raising وبناء قنوات صرف صحي، وسد ضخ، وما يستدعيه ذلك من أعمال تجريف، لإجراء تحسينات على أنظمة صرف المناطق الحضرية.

جاءت معرفتنا بهذه المعلومات عن طريق البحث في وثائق البنك الدولي، وغيره من المصادر، لأنه لم يأت أحد المشاركين في التخطيط لهذه المشاريع للتحدث إلى مجتمعاتنا، حتى على الرغم من وضع الناس عرضة للإخلاء بسبب هذه المشاريع، ومعظمهم من قاطني المستوطنات اللارسمية الفقراء. ولم تطرح الحكومة رسميًا أي خطط على الناس والمجتمعات المستهدفة، ولا حتى تشاورت معهم. بل في حقيقة الأمر، تصر الحكومة المحلية على إخبار الناس أنهم لن يتأثروا بالمشروع.

"مطلبنا؛ إجراء محادثات ببناء مع الحكومة، تقرر فيها بأن السكان المحليين هم خبراء أيضًا."

عديد من العواصف الاستوائية والأعاصير تضرب الفلبين سنويًا، غير أن الأضرار الناتجة عنها أصبحت خلال السنوات الأخيرة أكثر فداحة عما قبل. ففي عام 2013 أضر إعصار هايان Typhoon Haiyan ضررًا مباشرًا بما لا يقل عن مليون و400 ألف أسرة، وخلف أثاره الموجهة في 7 ملايين و300 ألف فلبيني آخرين، مدمرًا المساكن ومعرضًا الناس للأمراض والمشكلات الصحية. كانت تلك آخر عاصفة ضمن سلسلة من العواصف المدمرة التي تضرب الفلبين. ففي السنوات الست الأخيرة ضربتها سبعة أعاصير، أطاح خلالها الفيضان ببيوت الناس، وتسبب في تهجيرهم. قبل ذلك كانت العاصمة "ماينلا" تواجه فيضاناتًا واحدًا شديدًا كل خمس سنوات.

لهذا السبب جعلت الحكومة الفلبينية من أولوياتها الاستعداد للكوارث الطبيعية المستقبلية، خصوصًا حول منطقة العاصمة ماينلا ذات الكثافة السكانية العالية. فانصبَّ جُل اهتمام الحكومة على منطقة لاغونا دي باي Laguna de Bay وهي بحيرة واسعة شرق ماينلا. وبالرغم من أن التحكم في الفيضان، يعد أولوية أساسية في المجتمعات التي عشت وعملت فيها، فإن رؤيتنا للتحكم فيه، تختلف كثيرًا عما تخطط له الحكومة.

فقد اقترحت الحكومة تخفيض تأثيرات الفيضان ببناء عدد من المشاريع الكبرى، تتضمن مد شبكات جديدة واسعة من السدود، وقنوات التصريف، والطرق، حول شواطئ بحيرة لاغونا. هذه المشاريع في إجمالها ستؤدي حتمًا إلى إخلاء ما يقدر بـ 830 ألف نسمة يعيشون بالقرب من هذه البحيرة. وعلى الرغم من أن الحكومة شرعت في تصميم هذه المشاريع منذ أعوام مضت، إلا أنها لم تستشر المجتمعات المعنية حول أثر مشاريع إدارة الفيضان عليهم، "لم يسألونا أبدًا عن خطط التحكم في الفيضان التي نصممها بالفعل".

خبرة مجتمعاتنا

العشرة بيوت. أصابتنا الدهشة والذهول. ألم نكن ضحايا هذه الكارثة بالفعل قبل الردم؟ فلماذا الإمعان في العقاب؟

أصبحت الأعاصير بداية من إعصار أوندوي، أشد قوة كل عام، والفترات الفاصلة القصيرة بين إعصار وآخر، لا تكفي لاستعادة أي من ملامح الحياة الطبيعية.

وإلى جانب الدمار الذي خلفه الفيضان، أصبح مجتمع "بلا" مهمومًا بما سوف يخلفه أسلوب تعامل الحكومة مع تلك الفيضانات من آثار سلبية محتملة:

شعر مجتمعنا بسعادة عندما زارتنا الحكومة في عام 2000، ولكن سرعان ما تحول ذلك الشعور إلى انقباض، عندما أخبرنا أحد المسؤولين بأنهم سيبنون سدًا مانعًا على طول البحيرة؛ لحجز مياه الفيضان عن الوصول إلى الطريق. وأدركنا أن مجتمعنا حتمًا سوف يتأثر بهذه العملية. شرح لنا المسؤولون بإيجاز كيف أن تشييد هذا المانع سيضع حلًا للفيضان في كامل المنطقة المحيطة بالبحيرة. ثم تحدثوا معظم الوقت حول الطريق المانع، وكيف أنه سيساعد على سيولة المرور في العاصمة مانيلا. ولم يسألوا عن رأينا أو أفكارنا- نحن أصحاب الشأن- إسهامًا في هذه المسألة. بل حتى لم يوضحوا لنا من هم الذين سيلحق بهم الضرر في مجتمعنا، وما الذي سيحدث لهم تحديداً.

كانت تشغلنا أسئلة كثيرة حول تأثير إنشاء ذلك الطريق المانع علينا، وهل سيكون عونًا لنا؟ وكيف سيمنع الفيضان؟ ولماذا يفترض أن يمر الطريق المانع بقلب مجتمعنا، متسببًا في ترحيل آلاف الأسر؟ ولماذا لم يتم بناء الطريق والمانع على مسار آخر؟ وسألنا أيضًا: "لماذا يجب أن يتم الأمر على هذا النحو سيدي؟".

"ترعت ست شركات خاصة بالوقت والخبرة الفنية للمساعدة في تحويل أفكار الناس إلى واقع من النواحي الفنية، وإلى خطط قابلة للتنفيذ. أصبح لدينا بدائل واضحة عن خطط الحكومة".

أصبح الفيضان مُط حياة لكثير ممن يعيشون حول لاغونا دي باي. ففي مايو/أيار 2014 تحدثت إلى بلا دو لا روزا Bella de la Rosa إحدى قيادات قريتها سيتيو لومانغ Sitio Lumang Ilog إيلوغ في منطقة بارناغاي سان خوان Barangay San Juan، بلدية تاي تاي Taytay في إقليم ريزال Rizal. وهي أم لثلاثة أبناء والرئيس الحالي لجمعية "ملاك منازل دامايان" Damayan Homeowners Association. وتعيش "بلا" في قرية "سيتيو لومانغ" منذ أن تعرضت للإخلاء القسري من منزلها السابق في مانيلا عام 1980. في تلك القرية يكسب معظم الناس عيشهم من الصيد، وزراعة الخضروات، وتوزيع الأطعمة، والحياسة.

حدثتني "بلا" عن سنوات الفيضان وأثرها على مجتمعها، قائلة:

كان أول فيضان كبير ضرب مجتمعنا مع إعصار روزنغ Typhoon Rosing في 1995. وقد اكتسح أمامه جميع البيوت ومصادر الرزق. كان من نتيجته أن بلغت نسبة من خسروا كل شيء 80% من المجتمع، تم نزوحهم إلى مناطق إجماع مكتظة بأناس متضررين يعيشون معًا في مساحات صغيرة ضيقة مكسدة، وتعج بضجيج لا يمكنك معه سماع من يتحدث إليك.

بعد أن انحسرت تلك الفيضانات، استغرق الأمر عدة أسابيع للعودة إلى ما يشبه الوضع الطبيعي. وبسبب نقص وسائل النقل، اضطر الأطفال والطلاب إلى السير أكثر من خمسة كيلو مترات يوميًا إلى المدرسة، بينما كان على بقية الناس أن يقطعوا مسافة تصل إلى سبعة كيلومترات ذهابًا إلى السوق. من جانب آخر، أصبح الحصول على المياه صعب المنال أكثر من المعتاد، وكان علينا دفع خمسة بيسو pesos - دولار يعادل 45 بيسو فلبيني . م. مقابل كل عبوة مياه شرب. ونظرًا لعدم إمكانية الوصول إلى الطريق أثناء الفيضانات، كانت إغاثات الحكومة تتأخر في الاستجابة، وتصل بعد وقت طويل. وسافر كثير من الناس بمراكب أو عوامات إلى مناطق أخرى متضررة، وراء أمل الحصول على أية مساعدة.

بعد عام 1995، تعرضنا إلى فيضانات بمعدل واحدًا كل خمس سنوات، إلى أن جاء إعصار كتسانا Typhoon Ketsana الذي ضرب البلاد في عام 2009. وعندما جاءت الحكومة المركزية هذه المرة، لم يكن مجيئها بغرض تقديم المساعدة، فقد وصل فجرًا مندوبون عن وزارة الأشغال العامة Department of Public Works وصلحاحات قامت بردم مياه الفيضان، معللين ما فعلوه بأنه لمنع المياه من التدفق إلى العاصمة مانيلا أثناء حركة المد المنخفض. ولكن عملية الردم دفنت تحتها ما يقارب

النتائج المستخلصة

بعد البحث عن سبل حماية أقوى ضد الفيضانات مطلبًا أساسيًا يشغل كافة المجتمعات، وبالدرجة نفسها يهتم كافة المجتمعات مدى الضرر الذي قد يلحق بها جراء إعادة التوطين. وفي المجتمعات واعية بالمشاريع، يبدأ الناس من تلقاء أنفسهم، وعلى نحو استباقي، بالبحث عن حل للفيضان لا يقتضي ترحيلهم من أماكن عيشهم. لذلك فقد بدأنا في الفلبين بوضع "خطط الناس" People's Plans لتجميع مقترحات تبين توجهات المجتمع فيما يتعلق بقضية السكن والتحكم في الفيضان.. هذا ما يحدث فعليًا، على الرغم من عدم اكتراث الحكومة لرأي الناس في شئون حياتهم.

عملت أنا وزملائي في "تعددية منظمي المجتمع" بمنطقة لاغونا دي باي، منذ عام 2001، مع الصيادين والمجتمعات الحضرية الفقيرة، في ثلاثة عشر حيًا barangays في إقليم رييسال ولاغونا Rizal and Laguna، مع ستة وأربعين مجتمعًا ومنظمة. وكجزء من بحثنا حول مشاريع إدارة الفيضان، أردنا أولًا فهم كيفية تأثير الناس، وهل يتمتعون بأصوات مؤثرة في تقرير النحو الذي قد تسير عليه العملية؟ ولتحقيق ذلك، تقابلنا مع أناس من سبعة مجتمعات محتملة التأثير. وشملت هذه المقابلات منطقة تسمى سيتيو واوا Siti Wawa في بارانغاي مالابان Barangay Malaban في بنان سيتي Biñan City إقليم لاغونا، كانوا على دراية فعلية بمشاريع التحكم في الفيضان. أما بقية الناس من المجتمعات الستة، فلم يكونوا بعد على وعي بخطط التحكم في الفيضان.

وقد استخدمنا استطلاع الرأي كأداة لرفع وعيهم بهذه المسألة؛ بغية تشجيعهم على بدء التفكير جديدًا حول النزوح، وكيف سيؤثر فيهم، وهل سيكون ذلك عونًا لهم في تحقيق طموحاتهم التنموية. قمنا أولًا بتطبيق الاستطلاع، ثم عقدنا ورش عمل للإمام بخطط السيطرة على الفيضان. ولذلك أجرينا الاستطلاع باعتباره حدثًا يشمل المجتمع كله. كان ذلك في الحادي عشر من يناير/ كانون الثاني عام 2014، في بنان سيتي إقليم "لاغونا"، حيث قدرنا نحو 27 ألف نسمة سيتعرضون للإخلاء القسري من بيوتهم نتيجة لمشاريع إدارة الفيضان. ومن ثم جمعنا 100 شخص: 76 امرأة و24 رجلًا، من المحتمل تأثرهم بالمشاريع المتعلقة بالتحكم في الفيضان. كان معظمهم غير واعين بما يعنيه لهم برنامج إدارة الفيضان. كان حدثًا رائعًا؛ حيث تحقق خلاله ترابط بين المجتمع بعضه بعضًا على نحو وثيق. وبناء على البيانات المتحصلة، تعلمنا وطورنا فكرة رائعة حول كيفية خلق منظور مجتمعي فيما يتعلق بالمشاريع الحكومية لإدارة الفيضان.

من المستطلع آرائهم

85%

قالوا إن الحكومة لم يسبق لها أن تشاورت معنا حول أولويات التنمية للبلاد.

96%

أبدوا تعليقات محددة، حول الطريقة التي يودون أخذ مشورتهم بها، وكيف ينبغي إدارة عملية التشاور.

80%

أفادوا بأن أفكارهم عن التنمية تختلف عن أفكار الحكومة.

78%

لا يمتلكون سندًا لحيازة الأرض التي يعيشون عليها حاليًا.

النتيجة الثانية

غياب المشاورة بين الحكومة والمجتمعات المعنية ببرنامج إدارة الفيضان.

نمى إلى علمنا أن الحكومة الفلبينية أخبرت البنك الدولي والجهات المانحة، بإجراء مشاورات مع المعرّضين للضرر جراء مشاريعها لإدارة الفيضان.

وفي الواقع تشير أبحاثنا إلى قصة أخرى مختلفة. فلم تعقد لا الحكومة المركزية ولا المحلية أية مشاورات مع أيّ من المجتمعات السبعة التي أجرينا معها البحث والاستطلاع، ما نتج عنه حالة من القلق والحيرة والتشوش؛ وأثار أسئلة حول التوقعات الممكن حدوثها. كل ما هنالك أن الناس قد سمعوا بعض المعلومات المقتضبة من الإعلام، وبعض المنظمات غير الحكومية. ومن ذلك مثلاً أن إحدى النساء أفادت أن "الرئيسة أكينا Aquino ، و إجيرسيتو Ejercito محافظ إقليم لاغونا، أعلنوا على التلفاز أن بحيرة لاغونا سيتم ترميمها". ومع ذلك لم تمتد المعلومات إلى أية تفاصيل من شأنها تعريف عامة الناس بحقيقة الأمر.. من سيتأثر تحديداً؟ ومتى؟ وفي هذا السياق قالت امرأة أخرى: "لولا المنظمات غير الحكومية لبقينا حتى الآن مغيبين تماماً عن أبعاد المشاريع الحكومية التي تمس المجتمع".

ولا يعد غياب التشاور في مجتمع بينان سيتي استثناء، فقد أفاد أعضاء من المجتمعات الأخرى مجال الدراسة، أن الحكومتين المحلية والمركزية نادراً ما تتيح للمواطنين مشاركتها في مشاريع التنمية على أي نحو. ووصف شخص كيف أجرت الحكومة المشاريع التنموية السابقة في المنطقة، بقوله: "لم نعرف شيئاً. كنا مذهولين بما كانوا يفعلون. لم تصلنا أية معلومة حول طبيعة ما يحدث، حتى عرفنا بعد ذلك أن كل شيء قد تم".

85% ممن استطلعنا آراءهم أفادوا أن الحكومة لم يسبق لها أبداً التشاور معهم حول مشاريع التنمية التي تمم سواء هنا أو بالمنطقة. وباستثناء بعض برامج الرعاية الاجتماعية الحكومية، لا يتسنى للناس أية فرصة لتقديم معطيات تؤثر في قرارات الحكومة. وربما يعود ذلك إلى أن موظفي الحكومة يفترضون أن الفقراء ليس لديهم ما يمكنهم الإسهام به في تصميم مشاريع تنموية؛ ومنتلما ذكر أحد الأشخاص أثناء الاستطلاع: "لم نر بخبرة مشاورة من جانب الحكومة؛ لأنهم يعتقدون أنهم الجهة الوحيدة التي تمتلك المعرفة".

النتيجة الأولى

اتفاق المجتمعات حول أولوية السيطرة على الفيضان.

ذكر كثير من المستجيبين لاستطلاع الرأي، أن الفيضان مشكلة عاجلة، وأولوية ملحة للتنمية. خاصة وأن معظم الأسر قد تأثر بالفيضان. على سبيل المثال، علق أحد الاشخاص، قائلاً: "لقد عانينا كثيراً، خصوصاً بسبب مسألة الفيضان، فهو السبب في عدم ذهاب أولادنا إلى المدارس إلا فيما ندر". بينما قال شخص آخر: "كل ستة أشهر تتعرض المنطقة للفيضان، وهو ما يسبب إزعاجاً شديد لنا. علينا أن نتحرك". وعلق آخر بقوله: "لطفاً، ساعدونا- نحن من نعيش في لاغونا- في ترميم البحيرة؛ لأن حالتها المتردية الآن، هي مصدر مشكلاتنا مع الفيضان".

فضلاً عن ذلك، فحقيقة أن الناس في مجتمع بلأدا لا روسا نظّموا أنفسهم خصيصاً، لتصميم خطة واضحة للتحكم في آثار الفيضان كمسألة ملحة على الأذهان.

وفي الوقت الذي يبين فيه استطلاعنا مدى اتفاق أعضاء المجتمع في منطقتنا مع الحكومة الفلبينية، والجهات المانحة الدولية، على أن السيطرة على آثار الفيضان تشكل أولوية للتنمية، إلا أنهم يختلفون حول العملية المقترحة من قبل الحكومة وشركاء التنمية لتنفيذ تلك السيطرة. ويبدو ذلك الاختلاف واضحاً مع ما وجهه أعضاء مجتمعنا من انتقادات للحكومة وشركاء التنمية الدوليين، على غياب المشاورة المجتمعية، وعدم إتاحة الفرص أمامهم للمشاركة في تصميم نهج السيطرة المزمع على الفيضان.

النتيجة الثالثة

غياب التشاورات، لم يمنع الناس من تنظيم أنفسهم لخلق حلول بديلة للسكن والسيطرة على آثار الفيضان.

في مجتمع بلا دا لا روسا أراد الناس مزيدًا من الحماية ضد الفيضان، لكنهم كانوا معنيين أيضًا بالطريقة التي سيتم بها تصميم المانع. ومن ثم أخذوا خطوات استباقية نحو المشاركة في عملية التخطيط له. وفي 2011 وضعوا ما أسموه "خطة الناس" وهي تبرز الفرص التي يمكن لمشاريع إدارة الفيضان الحكومية أن توفرها للمجتمع. وتوضح "بلا" ذلك، قائلة:

إننا نفهم الحاجة إلى امتلاك خطتنا الخاصة، وحلولنا للقضايا التي تواجه مجتمعنا. فعبر "خطة الناس"، نضع رؤية لتطوير مجتمع مستدام، في منأى عن آثار الفيضان المدمرة. وهي خطة تقوم على فكرة أن الحلول الحقيقية لإعادة التوطين، والخدمات، وغيرها من القضايا؛ ينبغي دائمًا أن تتبع أولًا من الناس أنفسهم.

ونظرًا إلى وقوع مجتمعنا في منطقة عرضة للفيضان، فإننا نضع "خطة الناس" للمساعدة في تخفيف حجم الكارثة التي يخلفها الفيضان. وتشمل الخطة دروسًا علمناهم إياها، حول التدابير الواجب اتخاذها مع الفيضانات، وخطط الإجلاء، وتقليل الأضرار والضحايا إلى الصفر zero casualty، ومفاهيم التخفيف من أجل إدارة مخاطر الكوارث. وقد أفدنا من مساعدة الفنيين، مثل المهندسين والبيولوجيين، في وضع خطط منطقية من الناحية الفنية. كما يُمضي مجتمعنا قدمًا في تدريبات على القدرات الفنية والمالية.

وعلى الرغم من الافتراضات التي قد تراها الحكومة حول Biñan City، فقد عبر الناس عن رغبة قوية في المشاركة في مشاورات مع الحكومة. فقد أفاد 96% ممن شملهم الاستطلاع بتعليقات محددة، تبين رؤيتهم حول الطريقة التي يودون بها إتمام المشاورات، وكيفية سير عملية المشاورة الهادفة.

شعر المجتمع عمومًا، أنه من الأهمية بمكان أن تبدأ المشاورات فورًا، وقت أن كانت مشاريع الحكومة في مرحلة التصميم، بحيث يمكن تدارك الأمر، وتجنب النزوح والتهجير القسري، ومن ثم ضمان إفادة المعاد توطينهم إفادة حقيقية من تحسين سبل عيشهم. وقد بلور أعضاء المجتمع أفكارًا واضحة عن الشكل المناسب لإعادة التوطين، حيث ينبغي أن تكون في مكان قريب من الوصول إلى العمل والمدارس والخدمات الاجتماعية الأساسية، دون الاضطرار إلى قطع مسافات طويلة يوميًا. وشدد كثيرون على أهمية وجود حيازة آمنة للأرض في الموطن الجديد.

النتيجة الرابعة

عوامل حدوث المشكلات أثناء عملية إعادة التوطين •

أثناء إجراء الاستطلاع، لاحظنا عدة إشارات تحذيرية، يمكن أن تسبب ضررًا لمصادر رزق من سيعاد توطينهم بسبب المشروع. على سبيل المثال، إن معظم قاطني بنان سيتي لا يعترف القانون بحقوقهم في الأرض أو الملكية، حتى بعد أن عاشوا في المكان لسنوات طويلة. 78% من المستطلع آرائهم لا يمتلكون أحقية في الأرض التي يعيشون عليها حاليًا. وهذا ما يدفع إلى القلق من مخاطر معاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية عند إعادة توطينهم.

فضلاً عن ذلك، أفاد 83% باعتقادهم أن مصدر رزقهم سوف يتغير في المستقبل، ومن ثم يتوقع كثيرون منهم مواجهة صعوبات البحث عن عمل جديد، خصوصًا إذا ما أعيد توطينهم بعيدًا عن المدينة. قال أحدهم: "سأفقد وظيفتي، ربما بسبب اضطراري إلى الانتقال بعيدًا جدًا عن مكان عملي". وحتى الآن لم تقدم الحكومة أية ضمانات لتخصيص مواقع إعادة التوطين في حيز المدينة.

الدروس المستفادة

خلال تلك الخطة، رأينا كيف تبرعت ست شركات خاصة بالوقت والخبرة الفنية في العملية، متضمنًا ذلك فنيي الجيولوجيا والمهندسين المدنيين والمعماريين. فقد أسهموا بوقتهم وتحليلاتهم لتحويل أفكار الناس إلى وقائع فنية، وخطط قابلة للتنفيذ. وأينما نقدم مفهوم "خطة الناس" في مجتمعنا الجديد، تلقى الفكرة حماسًا واسعًا. فرأينا كيف خصص الناس جزءًا من وقتهم للمشاركة، وتبادل الأفكار حول تنميتهم. ويتمتع حلفاؤنا في شركات الهندسة والعمران بكونهم جزءًا من هذه العملية الهادفة.

تبين خبرتنا أن تخطيط التنمية بأسلوب المشاركة الحقيقية، ليس أمرًا معقدًا ولا مكلفًا. ففي مجتمع "بلا" أمضينا شهرين وستة أيام فحسب (من 4 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 10 من يناير/كانون الثاني) في الإعداد، بما في ذلك مرحلة التخطيط وتحديد المجتمعات المستهدفة، وتجميع البيانات الأولية. وبحوالي 1000 دولار أمريكي لمرحلة الإعداد والتعبئة واللوجستيات والتنفيذ الفعلي للاستطلاع والبحث، كنا قادرين على إشراك مئات من الناس معنا، ووضع خطة بأفكار لا يمكن للحكومة التوصل إليها بنفسها.

إن ما تتصف به هذه العملية من طبيعة تشاركية، تبني شعورًا قويًا- وسط السكان المحليين- بملكيتهم للخطة الناتجة عنهم. وعلى نحو بليغ لخصت "بلا" ذلك بقولها:

إن خطة الناس ممارسة حقيقية لمشاركة الناس في الحكم، وإيجاد حلول لقضايا السكن، وإعادة التوطين، والخدمات الأساسية. وهي خطة بديلة طورها الناس بناء على خبرتنا. فهي تتضمن مفهوم الناس عن التنمية، وخلق حلول تنموية تشكلت تأسيسًا على تحليلنا للقضايا. وهي عملية ستتيح لمجتمعنا الانخراط والمشاركة الهادفة مع الحكومة؛ إذا ارادت هي ذلك.

وقد أتاحت هذه العملية أيضًا لمجتمعنا ككل، أن يتجمع ويعمل ككل في واحد، ورسخت الثقة بقادتنا المنخرطين نيابة عننا مع الحكومة والسلطات، فهم يمكنهم بلورة مواقفنا وتوصياتنا بشكل ملائم، ومدركون أن المجتمع يقف وراءهم. وقد طورت الخطة من مهارتنا في التفاوض، وساعدتنا في المناصرة من أجل مصالحنا على نحو أكثر تأثيرًا.

بعد أن علمنا كثيرًا حول الخطط المقترحة للتحكم في آثار الفيضان، عبر عملية الاستطلاع، بدأت المجتمعات التي شاركت في استطلاعنا في سيتيو واوا، و بارنغاي مالابان بمدينة بنان في تطوير خطة الناس الخاصة بهم. ونحن على يقين من أن نموذج "خطة الناس" يمكن تعميمه في الفلبين، وتكراره على مستوى مجتمعات "لاغونا دي باي" كلها.

لا شك أن مشاريع الحكومة الفلبينية لإدارة الفيضانات والتحكم في آثارها، تأتي في صالح العامة إذا ما صممت بعناية، حينئذ سوف تساعد في منع الأضرار المستقبلية التي تسببها الفيضانات والأعاصير، وتضمن في الوقت نفسه قدرة بلدنا على التكيف مع التغيرات المناخية. ولا تشكك المجتمعات التي عملت معها في الحاجة إلى إدارة أقوى لآثار الفيضان حول لاغونا ومنطقة العاصمة. فنحن ببساطة سيسعدنا أن تقرر الحكومة بأننا أطراف معنية، وأصحاب مصلحة، وخبراء في مثل هذا العملية؛ سواء كقنوات مجتمعية معرضة للفيضانات، أو كقنوات ستتحمل كثيرًا من عبء تكاليف هذا البرنامج، إذا تم إجبارنا بالقوة على ترك منازلنا. وتخشى مجتمعاتنا ألا تقل إعادة التوطين دمارًا عن الفيضان، حال ما لم يُخطَط لها بالشراكة مع المجتمعات المحلية.. إلا أن الحكومة حتى الآن لم تتح أية فرص ملائمة للمشاركة العامة.

إننا نرى إمكانات ضخمة في استخدام "خطط الناس"، مثل الخطة التي وضعها الناس في مجتمع بلا دو لا روسا لتيسير المشاركة العامة الهادفة، في تطوير برنامج إدارة الفيضانات في "مانبلا".

وكان وضع "خطط الناس" ضمن مبادرة أوسع، بدأتها "جمعية منظمة تعددية منظمي المجتمع"، في أوائل العقد الأول من القرن الحالي. وقد تخيلنا هذه المبادرة كطريقة ملموسة لضمان مشاركة الناس في إيجاد حلول لتحديات التنمية. فخطة الناس تعد عملية وتوجهًا في الوقت نفسه. ومعنى عملية أي يجب أن توضع من خلال خطوات وتدابير واضحة، يتشارك فيها كل المجتمع، ومعنى توجه أي لا بد أن يؤمن الناس بها كعملية يجب تدعيم نتائجها.

من جانب آخر، تتيح هذه العملية لأعضاء المجتمع فرص التعلم حول التغيير، والاعتراف بمحوريته لبناء مجتمع ما، والوعي بإمكانية حدوث التغيرات الهادفة والإيجابية. وفي النهاية، تؤدي "خطة الناس" إلى فهم واضح لطبيعة دور المجتمع في التنمية والمشاركة في الحكم.

وقد اطلعنا خلال عملنا وحتى اليوم، على ثلاث عشرة خطة مطوّرة ومكتملة، تغطي ما يقرب من 10 آلاف و394 أسرة، أي حوالي 20 ألفًا و788 نسمة يعيشون في مجتمعات بمنطقة العاصمة وبيثتها. وهذا ما يشمل المجتمعات السبعة في منطقة لاغونا وخمسة مجتمعات في منطقة تايتاي بإقليم ريتسال .

ومن خبرتنا نؤكد على أن "خطط الناس" تحمل أفكاراً مفصلة حول إعادة التوطين والتطوير؛ لا تعارض مع التنمية، من شأنها أن تتيح للناس البقاء في مجتمعاتهم، والمحافظة على مصادر رزقهم. وينبغي على الحكومة أن تتعلم الدروس من تجاربها في إعادة التوطين عبر "نهر الباسيغ" Pasig River، كما حدث في تسعينيات القرن الماضي، وأوائل هذا القرن؛ عندما أعيد توطين عدد من الأسر يفوق ما هو ضروري، بغية تنفيذ المشروع. وقد نُقلت تلك الأسر بعيداً جداً إلى خارج المدينة، وانفصلوا أفرادها عن أعمالهم ومدارسهم وأماكن الرعاية الصحية.. فتحولوا إلى أناس أكثر فقراً وأسوأ حالاً.

ما نطالب به هو حوار هادف مع الحكومة، تقر فيه بأن الجماهير المحلية لا تنقصها الخبرة. وتبين "خطة الناس" التي قدمناها، أننا نتمتع بمنظور ولدينا أفكار حيوية، يمكن بوضعها في الاعتبار أن تسهم في خلق حلول تنموية حقيقية. وبهذه الطريقة، نأمل أن تضمن التنمية المنتظرة حول "لاغونا دي باي"، الأمان للمجتمعات من أية كارثة طبيعية أو بشرية.

ولكن مجتمعات أخرى كثيرة، تعيش بالقرب من "لاغونا باي"، مازالت قابضة في الظلام، لا ترى شيئاً من حقيقة ما سوف يحدث. وعلى سبيل المثال، من يعيشون حول البحيرة، ستملكهم بلا شك أفكار كثيرة حول كيفية تصميم مشاريع البنية الأساسية، وإعادة التوطين بصورة أكثر فعالية. وأسئلة من قبيل: هل من الضروري أن يشق المانع المقرر بناؤه على الطريق المناطق ذات الكثافة السكانية العالية؟ أم يمكن تصميمه بحيث يتجنب المناطق التي تمثل قيمة اقتصادية للسكان المحليين؟

وفيما يتعلق بمن سيعاد توطينهم هناك، نأمل أن تعالج الحكومة هذا الأمر؛ باعتباره فرصة لتدعيم الطموحات التنموية الخاصة بتلك المجتمعات. ونحن نرى بشدة، أن إعادة التوطين ينبغي أن تكون هي آخر ورقة يمكن أن تلجأ إليها الحكومة، وأن أي نوع من إعادة التوطين لا بد أن يكون داخل نطاق المدينة.



أعضاء المجتمع يقدمون توصياتهم حول طرق التصميم الأفضل للتنمية

الفصل الثاني

مواجهة عوائق المشاركة الحقيقية

مون ناي لي Moon Nay Li

مشروع إعادة إعمار الطريق السريع الرئيس الثالث في ميانمار





أنا عضو في جماعة كاشين Kachin العرقية، ناشطة في مجال حقوق المرأة. عملت منذ عام 2003 عن كثب مع جماعات حقوق الإنسان في بورما (ميانمار). نشأت في ظل ديكتاتورية عسكرية إبان أطول حرب أهلية عرفها العالم. عندما كنت فتاة، رأيت قرى كثيرة نزح سكانها نزوحًا قسريًا، بأوامر من النظام العسكري. أُخليت قرية جديتي قسرًا ثلاث مرات. وواجهت الأسر المهجرة مشكلات كثيرة، واضطر أفرادها للكفاح كثيرًا من أجل البقاء على قيد الحياة، فقد الجميع كافة ممتلكاتهم، بما في ذلك أرضهم. وعندما بلغت سن الرشد، بدأت أفهم أن الحكومة والشركات يقومون بإخلاء الناس قسرًا، من أجل ما يسمى "مشاريع التنمية". وشعرت بإحباط حقيقة من رؤية ما يحدث في بلدي. وقد عشت وتصديت لأنواع كثيرة من التمييز؛ مثل: التمييز العرقي، والتمييز ضد المرأة، والاضطهاد الديني على يد الدولة. لذا تقوى روحي كل يوم على النضال، والكفاح من أجل حقوق الناس. وبصفتي عضوًا في فريق المناصرة بجمعية المرأة بتايلاند Kachin Women's Association Thailand وكذلك اتحاد نساء بورما Women's League of Burma، وشبكة توثيق حقوق الإنسان ببورما أيضًا Network for Human Rights Documentation-Burma. فقد أمضيت كثيرًا من عمري المهني في تغيير سياسات حقوق الإنسان على مستوى الأمم المتحدة، ودول الآسيان/ جنوب شرق آسيا ASEAN، وعلى المستوى الوطني. وقد أصدرت منظمنا عدة تقارير حول وضع حقوق الإنسان في ولاية كاشين ومناطق الصراع؛ بغية تنبيه الشركات والمنظمات الدولية غير الحكومية، والمؤسسات المالية الدولية حول تحديات العمل في بلدنا.

حقيقية. ومن ذلك مثلاً؛ أننا ليس لدينا خبرة بما يسميه العالم "مشاورة" أو "تنمية مستدامة"، فمفردو المشاريع التنموية لم يتشاوروا قط مع السكان المحليين. إننا نعيش في جو عام تشيع فيه انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع، ومقتروها بمنأى عن العقاب. فكثيرون ممن انتهكوا حقوقنا الأصلية، تحت منعة الحصانة، يصطفون الآن مشمرين لتنفيذ أعمال ومشاريع تتوالى مع تدفق المستثمرين والمناحين على بلدنا. وما أود قوله: إن التغيير لن يحصل بين عشية وضحاها، بل إن حدوثه سوف يحتاج إلى كثير من الفاعلين المحليين، وإلى توخي الحذر لتجنب الانخراط في انتهاكات حقوقية.

تفتح ميانمار اقتصادها على العالم، بعد سنوات طويلة من العزلة. وهو التحول الذي جذب اهتمام الجهات المانحة الدولية، والمستثمرين الحريصين على الإفادة من إمكانات أراضيها الخصبة، ومواردها الطبيعية. ولكن هذا لا يعني أن انتهاكات حقوق الإنسان والصراعات قد انتهت. فالمستثمرون في الغالب لا يسمعون عن التحديات المستمرة في ميانمار، لأنهم يتحدثون مباشرة إلى موظفي الحكومة بدلاً من الحديث مع الناس. وفي واقع الأمر، إن كثيرين من مستوحي الصف الأول في الحكومة لم يغيروا سوى زيهم الرسمي. فما زالوا يأتون من المؤسسة العسكرية. وتظل مشاريعهم كما كانت من قبل تشغل مساحة كبيرة من البلد.

بلدنا شديد التعقيد. فالصراعات غير المحلولة على الأرض، تحد من فرص الاستثمار المسئول. ففي بعض المناطق مازال الاقتتال مستمرًا؛ مخلفًا وراءه كثيرًا من المهجرين داخليًا، واللاجئين. فقد فر الناس من مناطق الصراع تاركين ممتلكاتهم ومتعلقاتهم خلفهم، بما في ذلك البيوت والأراضي والمزارع. وفي الوقت نفسه، تتواصل عمليات نهب الأراضي، والاستيلاء عليها من السلطات المحلية والجيش والحكومة. فيفقد آلاف من المواطنين أراضيهم وبيوتهم؛ نتيجة لـ "مشاريع التنمية". لقد تعرضت الأقليات العرقية لاضطهاد شديد، دون إحلال أية عملية حقيقية للسلام حتى الآن. وتسبب اقتلاع الناس من أماكنها، في هجرات واسعة إلى البلدان المجاورة، والاتجار في الفتيات والنساء، وإدمان المخدرات، وغيرها من مشكلات أخرى كثيرة.

يعد الاستثمار بمسئولية واحدًا من التحديات الرئيسة التي تواجه ميانمار، بسبب كثرة العوائق التي تحول دون مشاركة الناس مشاركة

"لقد تم استبعاد جيل بكامله من عملية التنمية".

حول المشروع

الزنجبيل والفلفل والخضروات التي كنا نزرعها في حديقتنا. حملنا جميع أمتعتنا. كان من السهل نقل منزلنا؛ لأنه مصنوع من أخشاب البامبو/الخيزران. ولم ينته الأمر بنا عند هذا الحد، فبعد أسبوع واحد كان علينا الانتقال ثانية إلى مكان آخر، لأن المكان السابق الذي وجهتنا إليه السلطات، كان عبارة عن محطة للحافلات.

في المرة الثانية التي انتقلنا فيها، كان المطر شديداً، وابتلت جميع أمتعتنا، بما فيها البطانيات والأغطية. اضطررنا ليلتها للنوم في العراء ودون غطاء، لأننا لم نكن قد انتهينا بعد من إعادة بناء منزلنا. لا أعرف كيف تحملنا ظلام تلك الليلة وصقيعها. كان علينا إزالة جميع الشجيرات التي تملأ المكان الأشبه بالأحراش، والذي لم يكن مأهولاً سوى بنفر قليل من الناس.

لم تعطنا السلطات أي تعويض أو دعم. لا شيء سوى مكان صغير للغاية؛ نصب به منزلنا.

على النحو السابق كانت شهادة السيدة Ah Hkawn، ولدينا غيرها كثير من الإفادات، أكد أصحابها تعرضهم للعنف.. هكذا وصفت إحدى النساء ما حدث: "استخدموا الجرافات لتدمير أرضنا. ولم نقدر على التفوه بكلمة واحدة. كل ما فعلناه أننا تقهقرنا للخلف تاركين أرضنا. كان الأمر محبطاً لنا". وأفاد آخرون بإطلاق الجنود أعيرة نارية لتهيب الناس.

إذن هُجّر أناس كثيرون من بيوتهم وأراضيهم، وكان عليهم إيجاد مكان للعيش فيه. فانتقلت إحدى الأسر إلى المقابر، لعدم وجود مكان آخر لإيوائهم. بينما تعرضت أسر أخرى لمصادرة أجزاء تراوحت بين 20 و26 قدماً من أراضيها، وهي خسارة فادحة لمزارعي الكفاف؛ مَنْ يعيشون على زراعتهم كمصدر وحيد للحياة والدخل. يقول أحدهم: "ضاع حقلي، ولا أستطيع زرع الخضروات. تقلص دخلي، وأصبح من الصعب عليّ تحمل أعباء تعليم أولادي". وقال آخر: "أرضي أصبحت أصغر حجماً مما كانت عليه، ولم تعد تكفي لزرع ما نقتات عليه". لقد أصبح الأمن الغذائي همّاً رئيساً في هذه المجتمعات.

إلى جانب عدم التشاور والترحيل القسري، لم يقدم القائمون على ما يسمى "التطوير" أي تعويض يُذكر عما خسرت تلك المجتمعات، غير أن عدداً قليلاً من الناس، أخبرونا أنهم تسلموا أرضاً جديدة في الغابة، وأنهم أُجبروا على دفع ثمنها.

"مطلوب مساحات آمنة من أجل مشاورات آمنة".

ركزت وفريق الباحثين على أحد نماذج التنمية الكثيرة في ميامار، تلك التي تم تنفيذها بالقوة. كان النموذج هو إعادة بناء الطريق السريع (National Highway 3 (NR 3/AH 14) في شمال شرق ولاية شان Shan State والذي تسبب بناؤه في ترحيل عدد من المجتمعات قسراً.

يتمد الطريق السريع على طول مسافة تبلغ 460 كم، من ماندالاي (Mandalay) عبر لاشيو (Lashio)، إلى موز (Muse) على الحدود الصينية، وطوّرتته إحدى أكثر الشركات إثارة للجدل في البلاد، هي شركة آسيا وورلد (Asia World) التي تشارك في كثير من مشاريع التنمية داخل بلادنا، وسبق لها التورط في قضايا فذرة مثل تهريب المخدرات، وغسيل الأموال، واستخدام القوة العسكرية ضد الناس. والجدير بالذكر، أن هذا الطريق السريع شُيّد للمرة الأولى في عام 1997، باعتباره جزءاً من شبكة نقل ضخمة، تمر عبر بلدان الآسيان؛ لربط اقتصادات جنوب شرق آسيا، إلى جانب حجم كبير من التجارة مع الصين يمر عبر هذا الطريق.

في عام 1997، بدأت شركة "آسيا وورلد" مع الحكومة في توسيع وإعادة بناء الطريق السريع، واستدعى ذلك توسيع نهر الطريق، والقيام بعملية ترحيل قسري غير معلنة لكثير من سكان القرى الواقعة في نطاقه.

خبرة مجتمعاتنا

بدأت الحكومة تنفيذ الإخلاءات القسرية للقرويين في عام 2000، دون إجراء أية مشاورات معهم، ولم يكلف المطورون أنفسهم عناء عرض المشروع على المجتمعات المتضررة. وقد وصفت إحدى النساء، سندعوها Ah Hkawn خبرتها لي، قائلة:

لم نعرف أي شيء عن المشروع. أصابت الصدمة أسرتي عندما علمنا بدخول أرضنا ضمن نطاق بناء الطريق السريع، وليس أماننا سوى الرحيل. لم يكن في استطاعتنا فعل أي شيء. لم نجد مكاناً نتقدم إليه بحالتنا، وليست لدينا أدنى فكرة عما يمكن أن يفعله المرء في مثل هذه الظروف. حاولنا التوجه إلى الحكومة، وصحنا وبكىنا أمام أبواب الوزارة، لكن أحداً لم يعر انتباهاً لنا. شعرنا بالغضب الشديد.. خاصة حين أخبرتنا السلطات أن أماننا بضعة أسابيع للرحيل عن المكان، وأنهم سيدمرون منازلنا وأشياءنا، إذا نحن لم ننفذ الأمر.

لذا انتقلنا أولاً إلى المكان الذي حددته لنا السلطات.. تعمل أمي مدرسة، فأتي طلابها لمساعدتنا. وأسرعنا في حصد

من المستطلع آرائهم



تم تهجيرهم بالفعل، على الأقل مرة واحدة، قبل مشروع الطريق السريع.



لم يشعروا بالأمان عند التعبير عن آرائهم حول المشروع.



أفادوا بأنهم أجبروا على النزوح بوسائل الرعب، أو التهديد، أو العنف البدني.



نفوا وجود مشاورات معهم قبل البدء في المشروع.



لا يمتلكون سنداً لحيازة الأرض التي يعيشون عليها حالياً.

النتائج المستخلصة

لفهم قصة تأثير الطريق السريع على المجتمعات المحلية ولاية "شان" Shan State، نظمنا فريقاً من الباحثين الطوعيين لزيارة القرى، وقمنا بإجراء استطلاع شمل عينة مختارة من مئة شخص: 49 سيدة و51 رجلاً، حول ما مروا به من خبرات في هذا السياق. وتبين لنا أن ما يقرب من 40% من المشاركين تعرضوا للترحيل مرة واحدة على الأقل، قبل بداية المشروع. واشترك كثيرون في اضطرارهم سابقاً للرحيل نتيجة الحرب الأهلية.

النتيجة الثانية

لم يتشاور القاهون على التنمية قط مع المجتمعات المحلية.

أفاد أغلب المشاركين (97%) بعدم وجود أية مشاورة مع المجتمعات، قبل إعادة بناء الطريق السريع. فقد جاء القاهون على المشروع، وحددوا موقعه بعلامات وضعوها على الأرض، ولم يناقشوا الأمر معنا. وفي هذا التصرف انتزاع لمقومات التمكين، وحرمان لكثير من القرويين من مصادر رزقهم. وصفت لنا إحدى السيدات ذكرى ذلك اليوم، قائلة: "شعرت بالغضب، ولم يصغ إليّ أحد، فواصلتُ الفرجة بأسّي".

وفي سياق البحث نفسه، لفت كثير من إلى أنهم لم يكونوا معارضين للمشروع من حيث المبدأ؛ فهم- حسب قولهم- يفهمون منافع بناء طريق سريع جديد، لكنهم ودوا لو واثتهم الفرصة للمشاركة بأفكارهم حول طرق تحسين المشروع، بحيث يمكن تجنب التهجير والتعويضات. ومن جانبها وصفت السيدة "Ah Hkawn" وجهة نظر معظم الأسر المهجرة، قائلة:

لم تتسن لنا الفرصة للحديث عن المشروع. لم يدعنا أحد للمشاركة في أية اجتماعات حول المشروع ومسألة التهجير. وأضافت: حتى لو حدثت مشاورة معنا، لم نكن نشعر بالأمان في ذلك الوقت بما يجعلنا نشارك الحكومة وجهة نظرنا. فهم لا ينصتون لصوت سوى صوت الشركة التي تعطيهم الأموال. ولكننا نريد الانخراط الإيجابي في المشروع، وتقديم مقترحات عملية حول إمكانية تلافي الأثار السلبية للمشروع على الناس. دائماً ما نتحدث الحكومة حول مشاريع التنمية، ولكنها لا تعبأ أبداً برأي أناس مثلنا سوف يتضررون منها. الحكومة لا تحترم أبداً حقوقنا، ولا يُجرون أبداً تقييماً لحاجاتنا ومطالبنا، إن المسئولين هنا لا يقابلون الناس أبداً.

النتيجة الأولى

استبعاد جيل بأكمله من عملية التنمية.

أشار الأشخاص ممن أجرينا معهم المقابلة، إلى فقدانهم الثقة بحكومة ميانمار؛ كونها تمثل مصالح المواطنين. قال 92% منهم إن لديهم رؤية مختلفة عن رؤية الحكومة للتنمية. بينما أكد 79% منهم أن الحكومة لم يسبق لها التشاور معهم حول الأنشطة التنموية التي تجري في مجتمعاتهم. وذكر 91% منهم أنه لم يسبق لهم المشاركة أبداً في القرارات الوطنية، أو الإقليمية، المتعلقة بالتنمية. ووصف لنا أحد الأشخاص وجهة نظر شاركة فيه كثيرون: "نعرف أن الحكومة لا تستمع أبداً إلى الناس، وأنها تحابي المقربين منها، وتميزهم عن غيرهم. إن الحكومة هنا، تمارس التمييز ضد الناس".

يرى غالبية الناس هنا، أن الحكومة مجرد قوة تسلبهم بيوتهم وأراضيهم، والنتيجة أن 64% أكدوا عدم شعورهم بالأمان حال التعبير عن رأيهم حول هذا المشروع. قال أحدهم: "إننا لا نملك حرية التعبير". وقال آخر: "إن نظام الحكومة هرمي، يتحرك من أعلى لأسفل. ومن ثم فهم لا يطلعوننا أبداً على خططهم. ولو علقنا على شيء منها، سنلقى عواقب وخيمة".

النتيجة الثالثة

استخدام القسر والتهديد لإجبار الناس على الرحيل.

أكد جميع من أجرينا معهم المقابلة استخدام القوة والقسر والعنف لمصادرة أراضي الناس. وأفاد 87% منهم أنهم مروا شخصياً بأساليب مخيفة، وتهديدات، وعنف جسدي. وعلى الرغم من أن بعض سكان القرى كانوا على علم مسبق بنية الحكومة لإعادة بناء الطريق؛ فإن كثيراً من الناس أفادوا أنهم لم يُهَلِّوا إلا بضعة أيام قليلة قبيل الإخلاء القسري، لكن أغلبية الناس لم يعلموا شيئاً عن هذا المشروع إلى أن بدأت عملية البناء. عندما أتى المطورون، هددوا القرويين بتدمير بيوتهم وكل ما يملكونه، إذا لم يرحلوا على الفور. ووصف لنا أحد القرويين رد فعله، قائلاً: "كنت خائفاً، أردت ألا يدمروا منزلي ومتعلقاتي، لذا أُجبرت على اتباع ما أمروا به. ولم يكن لدي من المال ما أعوض به ما خسرتَه من ممتلكات".

النتيجة الرابعة

لم يتلق الناس تعويضاً عن فقدان مصادر رزقهم

من بين الذين استطلعنا آرائهم، ذكر 78% أن المطورين والحكومة لم يقدموا لهم أي تعويض. في حين أفاد أغلبهم (97%) أن الحكومة لم تقدم للمجتمعات التي هُجرت أي دعم يعينهم على الإعاشة. بينما ذكر 41% منهم أن الحكومة أتاحت لهم فرصة الحصول على أرض جديدة، لكنهم أُجبروا على دفع ثمنها بأنفسهم.

الدروس المستفادة

ثمينة، من شأنها تحسين تصميم المشروع ونتائجه. فعندما تحدثنا إلى المجتمعات المتضررة من إعادة توسعة الطريق السريع، عرضوا علينا أفكارًا ملموسة لنوع التنمية التي يرغبون فيها. وقد عرضت السيدة "Ah Hkawn" الأفكار التالية حول احتياجات المجتمع:

كثيرون بيننا، لديهم بالفعل أفكار عظيمة عن التنمية المحلية، التي لا بد لها أن تدمج بين أفكار الحكومة وأفكار الناس. لقد نشأت في ظل نظام من التعليم السيء والديكتاتورية، والحرمان من الخدمات. لا توجد في منطقتنا مستشفى أو عيادة تقليدية، وليست لدينا إمكانية وصول إلى رعاية صحية مناسبة. لذا أود في المستقبل أن يكون لدينا مستشفى جيد. كما أننا في حاجة إلى تدريب للناس لتحسين وعيهم. كذلك لا توجد لدينا حديقة عامة واحدة.. ونعتقد أن تحقيق هذا يساعدنا في التمتع بمجتمع مسالم. وأمل أن تواتي الناس الفرصة لحضور تدريب ما، وتقديم الاقتراحات بحرية، حول مردود مشاريع التنمية.

لا نريد أن تصبح كلمة "تنمية" مرادفًا لـ "مصادرة الأراضي أو الاستيلاء عليها"، فجميع الناس هنا يريدون التنمية حقًا، ولكنهم يخشون من بطش القوة النظامية، وخسارة ممتلكاتهم، خصوصًا الأرض. لست راغبة في سماع هذه النوعية من الحالات المرعبة ثانية. أنا مجهدة جدًا. لا أريد سوى العدالة، واحترام حقوق الإنسان. أريد أن أكون مواطنة في بلد متقدم.. لا أريد أن يشعر مزيد من الناس بما شعرت به.

بحكم تاريخ طويل من انتهاكات حقوق الإنسان في "ميانمار"، يصبح من الأهمية بمكان، ألا يكتفي المانحون والمؤسسات المالية التنموية بالتحدث إلى مسؤولي الحكومة وحدهم، عند التخطيط لتنمية البلد. نحن ندعوهم للحضور، والتحدث مباشرة إلى مجتمعاتنا لتفهم طموحاتنا، والاستماع إلينا. سوف يستغرق هذا الأمر وقتًا لكي يبني مواطنو ميانمار ثقة بحكومتهم وبعملية التنمية، والشعور بحرية التعبير، أو حرية نقد تلك القرارات التي يختلفون عليها، ومن ثم يطرحون بدائل لها. هذا ما يجب حدوثه بغية خروج بلدنا من ظلام العقود الماضية.

تجري التغييرات سريعًا في أنحاء من "ميانمار"، حيث تنهال الاستثمارات الاقتصادية على البلد؛ ومع ذلك فكثير من سكانها مروا بخبرات مشابهة لخبرات من تعرضوا للتهجير، بسبب مشروع الطريق السريع. وتتواصل مصادرة الأراضي لتصبح همًا رئيسًا لكثير من الناس.

ونظرًا لانخراط البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي Asian Development Bank في مشاريع كثيرة ببلادنا، فإن وضعًا كهذا يمثل لهما تحديًا كبيرًا، خاصة حينما نضع في الاعتبار أن جميع مؤسسات التمويل التنموية الرئيسية، تقضي بأن إجراء مشاورات عامة مع المجتمعات يعد جزءًا لا يتجزأ من مشاريع التنمية، ولكنها في الوقت نفسه تولى الحكومات ثقة- ليست في محلها- لإجراء هذه المشاورات بأنفسهم، (أي أنها حسب التعبير الدارج "تسلم القط مفتاح الكرار"). — م) ولكن الناس في "ميانمار" ليست لديهم أية خبرة تُذكر في المشاورة العامة، أو التعبير عن أصواتهم في قرارات تتخذها الحكومة، اللهم خبرة تعرض الشخص وأسرته للسجن أو التعذيب أو الموت، حال اجترائه على التعبير عن رأيه في قرار حكومي. ومن ثم أصبح الصمت وسيلة بقاء عميقة الجذور.

إذن لا بد من مراجعة العوائق التي تمنع الناس من المشاركة في عملية التنمية، من أجل ممارسة الاستثمار المسئول، فالناس حتمًا يريدون أن يستشاروا. ولكن هذه العملية الضرورية سوف تستغرق وقتًا، وبناءً لقدرات المواطنين، والجهات الحكومية، ومطوري القطاع الخاص. فلا يمكن للمطورين ببساطة أن يصلوا اليوم، ويتوقعوا أن تكون المشاورات ذات جدوى. ففي وضع كهذا لا يمكن الثقة بإجراء الحكومة مشاورات سليمة.

هناك حاجة ملحة إلى توعية استباقية ومباشرة للمجتمعات، فقد أخبرني شخص، على سبيل المثال، بأنه لم يكن حتى على وعي بأن الكلام مسموح به. وهناك أيضًا حاجة ماسة إلى مساحات آمنة من أجل مشاورات حقيقية. كما يجب الالتزام بالوعود، مع وضع أنظمة فعالة للمساءلة. لقد أخبرتني جماعة من المتضررين في "ميانمار"، كيف أن المطورين جاءوا والتقطوا الصور، ودفعوا أموالاً للسكان، وبعد أن التقطوا الصور، استردوا أموالهم، ولم يجد الناس من يشتكون إليه!

ينبغي أن ينخرط الناس في كل خطوة من خطوات تصميم المشروع وتنفيذه. ويمكن للمجتمعات في حقيقة الأمر أن تقدم نصائح



"مون ناي لي" Moon Nay Li تلتقي أعضاء المجتمع المضارين من المشروع

الفصل الثالث

اتباع تصميمات مشاريع تلتزم بحقوق الإنسان

برناردينو مورالز تيرا Bernardino Morales Tera

الإخلاء القسري لفئات الشعب الأصلي بسبب مشروع الطاقة المائية «تشان ٧٥» في بنما





أنا مواطن من شعب نغوبي Ngäbe الأصلي، في منطقة بوخاس دل تورو Bocas del Toro بـ"بنما". وأعد واحداً من بين القادة النشطاء وسط الشباب، وغيرهم من فئات مجتمعي الذي أعيش فيه. وتعد أرض الأجداد لشعبي مكاناً تمتلئ غاباته المطيرة بالحيوانات والطيور، وتزخر أنهاره بالأسمك، وتحتوي جباله على أشجار مقدسة، وبساتين. لن أنسى أبداً يوم الثاني والعشرين من مايو في عام 2011، عندما هدرت مياه الفيضان من فوق السد، وغمرت منزل عائلتي وأرض أجدادي. شعرت وقتئذ أننا فقدنا نضالنا الطويل، بل فقدنا كل شيء. واليوم، على الرغم من الظلم والإفقار الذي يواجهه شعبنا، مازلنا نواصل الكفاح من أجل أن يكون لنا صوت في التخطيط التنموي لبلدنا. وقد أمكنني المساعدة في تقديم دعوى لدى هيئة تفتيش البنك الدولي، كما ساهمت في إعداد دعوانا أمام مفوضية حقوق الإنسان في الأمريكتين، ومازلت منخرطاً في النشاط داخل شركة بناء السدود الأمريكية، ومؤسسة AES.

حول المشروع

سد "تشان 75" - Chan 75 للطاقة الكهرومائية، هو السد الذي تسبب في تهجير شعبنا الأصلي، وطوّرت شركة AES الأمريكية. وهو مشيد على نهر تشانغينولا Changuinola في إقليم بوكاس دل تورو Bocas del Toro المتاخم للحدود مع دولة كوستاريكا، بقدرة توليدية تبلغ 220 ميغاوات. تمت عملية بنائه في عام 2011 واقتضت إقامة خزان للمياه على مساحة 14 كم، ما تسبب في تهجير 1000 نسمة على الأقل من شعب النغوبي، وغمرت مياه الخزان هكتارات كثيرة من أرض الغابات المطيرة، والأراضي الخصبة، والأماكن المقدسة على حد سواء. ويقع السد في إطار محمية لا أميستاد بيسفير La Amistad Biosphere Reserve أو محمية المحيط الحيوي أمستاد، المشتركة بين بنما وكوستاريكا.

ساعد كثير من الفاعلين الدوليين، من بينهم البنك الدولي، في خلق الظروف المواتية لتنفيذ الإخلاء القسري لمجتمعاتنا؛ فقد عمل شعبنا لسنوات طويلة على إقناع المؤتمر الوطني National Congress بالاعتراف رسمياً بحقوقنا الجماعية في الأرض، وعيشنا عليها لأجيال متتالية. وفي عام 2001 مؤل البنك الدولي مشروعاً لإدارة الأراضي Land Administration Project، كان من المفترض أن يحسّن من أحقية أهل المناطق الأصلية داخل بنما في أراضيهم، لكن المؤتمر الوطني رفض طلبنا الحصول على سند رسمي بهذا الحق. ومن جانبه شجع البنك الدولي الحكومة على تمرير قانون جديد، أضعف تطبيقه من قدرتنا على الدفاع عن حقوقنا ضد بناء السد. ولم يعترف القانون بنا كشعب أصلي، ومن ثم صنفنا قانوناً "مهاجرون" على أرضنا، وتعاملت الحكومة مع أرض أجدادنا باعتبارها أرض الدولة.

تقدمت مجموعات من الشعوب الأصلية بشكاوى إلى هيئة التفتيش التابعة للبنك الدولي، حول ما يتضمنه مشروع إدارة الأراضي من إضعاف لوضع حقوق الأرض بالنسبة للمجتمعات الأصلية في منطقتنا. وقد شارك شخصياً في مجريات عمل هيئة التفتيش، ذلك العمل الذي لم يسفر للأسف عملية عن أي تحسن يُذكر في وضعنا.

تكبدنا خسائر كبيرة عندما غمر الفيضان أراضينا في مايو 2011. نحن على علم بأن هناك الكثير من الطرق البديلة لإنتاج الطاقة، دون كسر لقلوب الناس، أو تدمير سبل عيشهم، مثلما حدث لمجتمعاتنا من شعب نغوبي. هذا الوعي هو السبب في أننا لا نحارب من أجل تعويض يخصنا، بل لأننا نأمل في تغيير خطط توفير الطاقة التي تسعى حكومة بنما إلى تحقيقها، والتي تقترح حالياً، وبحلول عام 2016، بناء ما يزيد عن ثمانين مشروعاً كبيراً لتوليد الطاقة عن طريق السدود.

خبرة مجتمعاتنا

تقريبًا يوجد لدي كل شخص في مجتمع النغوي، قصة تبين عدم إجراء التشاور على الإطلاق فيما يتعلق بهذا المشروع القابع فوق أرض أجدادنا وغيرها من الأراضي للأبد. كما تبين قصصنا مختلف انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها، وعانى منها، كثير من أهلنا. وإليك قصة من بين تلك القصص، صاحبها "لويس" Luis، وهو شاب في السادسة والعشرين من عمره، ينتمي إلى مجتمع كاروك لا بافا Charco la Pava ، يقول:

كان أخي "فرانسييسكو" يعمل في حقله، عندما داهم البوليس المكان، ومكث طيلة 24 ساعة محاصرًا منزله. وفي المساء هددوه هو وعائلته وجيرانه، ثم تنقلت القوات البوليسية من منزل إلى آخر مهددة كل أسرة فيه للموافقة على المشروع.

وضمن تكتيك التهيب والترغيب البوليسي، حاولت الحكومة إقناع الناس بالموافقة على المشروع، بإعطائهم حقائق ضخمة بها طعام معظمه فاسد ومنتهي الصلاحية. أغرت الحكومة الناس بالوعود، والحديث عن المنافع الكثيرة، والتنمية للأسر الذين سبق لهم الانتقال إلى أماكن أخرى، مثل المنح الدراسية ومراكز الرعاية الصحية الحديثة والوظائف.. لكن أيا من هذه الوعود لم يتحقق.

استمر بعض الناس على موقفهم الراض لترك أماكنهم، مثل جاتي في السكن سنيورا جوانا Señora Juana . فقد رفضت ترك منزلها، إلى أن جاء أفراد الشرطة ذات يوم، وأضرموا فيه النار، وبدءوا تفكيكه بمناشير ضخمة، والمرأة بداخله، لكنها بعد قليل من الوقت، لم يكن أمامها مفر من أن تهرول خارج منزلها الذي يحترق، وينهار، تاركة خلفها كل ما تملكه نهبًا للحريق والدمار. وأمام هذه الحالة الواضحة، واصلت الشركة الأمريكية إنكار مسئوليتها عما حدث، ولم تقدم أية جهة أي تعويض لـ"سنيورا جوانا".

من المستطلع آرائهم



عاشوا على أرض الأجداد، لكنهم حرموا من أي سند لحيازتها.



لم يسبق لهم المشاركة في أي مشاور حول المشروع.



نالوا بعض التعويضات، أو المساعدة.

النتائج المستخلصة

شكلنا فريق بحث مؤلف من خمسة أعضاء، لتجميع بيانات كل قرية من القرى الخمسة التي تعرضت للتهجير جراء مشروع "تشان 75". وأجرينا استطلاع الرأي بلغتنا الأصلية، وقام فريق البحث بترجمة البيانات إلى الإسبانية. كما اضطررنا إلى تكبد عناء السفر بعيداً، سيراً على الأقدام تارة وبواسطة مركب تارة أخرى، لاستطلاع آراء أعضاء المجتمع في تلك القرى. وكي أمكن من إدخال البيانات إلى برنامج على شبكة المعلومات/الإنترنت، بحيث يكون متاحاً لفريق المناصرة العالمي، تنقلت سيراً على الأقدام، وأحياناً بالحافلة إلى أقرب بلدة بها اتصال بشبكة المعلومات/الإنترنت.

خلال الاستطلاع أجرينا مقابلات مع 98 شخصاً من النساء والرجال، تتراوح أعمارهم ما بين سن المراهقة إلى الشيخوخة، ومعظمهم لم يتحصل على تعليم رسمي، ويعيشون جميعاً في مناطق إعادة توطين لا رسمية، بعيدة، ضمن مناطق الغابات المطيرة في بوكاس دل تارو. ومن واقع المقابلات يبدو لنا سجل جلي الوضوح عما حدث لمجتمعاتنا.



أفادوا بأن حياتهم أصبحت "أسوأ" أو "أسوأ كثيراً"، منذ التهجير.



غير موافقين على ممارسة البنك الدولي للمشاوره أساساً مع الحكومة (دون المواطنين)، في تقرير خطط التنمية.

النتيجة الأولى

لم نلتق مساعدة أو تعويضًا على إعادة التوطين، وكان لزامًا علينا الرحيل.

من الناس في انتظار المساعدة، بعد أن قطع المسئولون لهم وعدًا بذلك، لكنهم لم يفوا به حتى الآن.

أخبرنا أحد الشباب أن أسرته اضطرت بنفسها إلى نقل جميع متعلقاتها، وأنهم بنوا كوخًا من الخشب والصفائح، في مكان جديد كان أكثر سوءًا من منزلهم السابق.. ولم يتلقوا بعد أية مساعدة أو تعويضًا على إعادة التوطين.

حاولنا منذ عام 2009 التفاوض من أجل تعويضات منصفة.. قدمنا مقترحًا واضحًا لمطوري المشروع، يستند إلى أفكار حول نوع التعويضات التي من شأنها تحقيق العدالة الأساسية، ومساعدتنا على إعادة بناء حياتنا:

١ تم حساب قيمة التعويضات على نحو منظم لكل أسرة، بناء على قيمة الخسائر المحددة التي تكبدتها كل أسرة، بدلاً من رصد مبلغ مالي شامل لكل فرد، وهو ما أراده القائمون على المشروع، ملوحين بدفع مبلغ لا يثير سوى السخرية أمام حجم الخسائر،

٢ تشمل التعويضات وإعادة البناء خسائر الممتلكات العامة، التي عانت منها الجماعات ككل، بما في ذلك خسائر الابتعاد عن مصدر الصيد في النهر، والمراكز المجتمعية والمدارس وغيرها،

٣ توفير المنافع من سد الطاقة الكهرومائية، بما يتيح لأعضاء المجتمع "تلقي شيء إيجابي عن كافة الخسائر والمشقة التي عاينها جميعًا".

فيما يتعلق بالمنافع، أشار كثير ممن استطلعنا آراءهم أن مطوري المشروع وعدوهم بمنح دراسية، ومراكز رعاية صحية، ووظائف، وغيرها من فوائد؛ بغية إقناعهم بالرحيل، ولكن شيئًا لم يتحقق مطلقًا من هذه الوعود. ويوضح أحد الأشخاص ذلك، قائلاً: "الطريقة الوحيدة التي أخرجت أسرتنا من منازلهم، كانت توليفة من التلويح باستخدام القوة البوليسية، والوعد بتغيير حياتنا إلى الأحسن. لكننا لم نرَ حتى الآن أيًا من تلك التغييرات الإيجابية، وأصبحنا نعيش في وضع أكثر سوءًا مما كنا عليه".

تسبب مشروع "75 Chan" في تهجير جميع سكان القرى الخمس التي أجرينا فيها استطلاعات الرأي. فبينما كان على الجميع الرحيل، لم يتلق مساعدة فعلية في عملية إعادة التوطين سوى نفر قليل منهم. 11% فحسب من المستجيبين للاستطلاع أخبرونا أنهم كانوا "يتلقون جزءًا من برنامج إعادة التوطين، مع بعض التعويض و/أو مساعدات أخرى". أما الغالبية العظمى (87%) فقد أفادوا بأن "المشروع جعل من بقاءهم في منازلهم الحالية أمرًا مستحيلًا. توجب علينا جميعًا الرحيل، ولم نُدرج ضمن أي برنامج لإعادة التوطين، ولا نتلقى أية مساعدة رسمية".

وحول طبيعة الحياة الجديدة، أفاد الجميع تقريبًا (99%) ممن شملهم الاستطلاع، أن نوعية الحياة التي يعيشونها منذ التهجير أصبحت "أسوأ" أو "أسوأ بكثير". كما أشار معظمهم أيضًا إلى مستويات متدنية من الرداءة والفساد الذي انطوت عليه عملية التعويض. فقد علق أحد أعضاء المجتمع، قائلاً: "لم يتلقَ تعويضًا سوى من وافق على المشروع، كان معظمهم زعماء تخلوا عنا، وباعوا قضيتنا، ومد يد العون للحكومة والشركة في الترويج للمشروع".

ووصف عديد من الناس الطريقة العنيفة التي تصرف بها الشركة وقوات الأمن "من باب إلى باب"، محاولين إقناع أو تهديد كل أسرة بقبول خطط التعويض. فأشار أحدهم إلى "تلقي بعض الأسر مبلغًا رمزيًا من المال أو من مساعدات إعادة البناء، لا يكفي شيئًا. لم يكن لديهم نظام للتعويض يغطي فعليًا جميع الخسائر". بينما استدعى آخر ما حدث، قائلاً: "لقد ذكر مندوب الشركة أن تعويض المضارين ماليًا، لم يكن ضروريًا؛ لأن ممتلكاتهم في الحقيقة هي ملك الدولة، ولكننا على يقين من أن الأرض هي أرض أجدادنا شغلها دائمًا شعبنا الأصلي".

وفي واقع الأمر، تُظهر البيانات التي تحصلنا عليها، ما شاب عملية التعويض من تفاوت وظلم؛ فجميع من أجرينا معهم مقابلات، كانوا ينتمون إلى أسر فقدت منازلها وأرضها بسبب بناء السد. ولكن على الرغم من حقيقة مرور الجميع بخبرة مشابهة في تحمل خسائر وتبعات السد، فإن 19% منهم فحسب هم من تلقوا تعويضًا (نقديًا) وثلاثة أشخاص فحسب، هم من تسلموا منزلًا جديدًا. ومازال كثير

النتيجة الثانية

المشروع يخلق حالة من التشوش فيما يتعلق بحقوق الأرض ووضع الحيازة.

السند القانوني الذي يثبت أحقيتهم فيها. ولا يزال الناس في مجتمعنا يعانون التهجير وغياب الاعتراف بأحقيتهم في الأرض، بل زاد شعورهم بعدم اليقين في حقهم الذي يُفترض أن يتمتعوا به، أو في الكيفية التي يمكنهم بها أن ينالوا حقوقًا رسمية في الأرض. فبدون حق مطلقًا، لا تتضح ماهية الحقوق التي يجب أن تتمتع بها المجتمعات في الأرض التي يعيشون عليها.

ومن جانبها، تخطط الحكومة حاليًا لمزيد من مشاريع السدود الكبرى، ومشاريع طاقة ضخمة، وبنية أساسية. ونحن قلقون على نحو خاص، من أننا سنتعرض للتهجير مرة أخرى، دون أية حماية، ودون أية حقوق في الأرض، أو اعتراف بحقوق المجتمع في أرض بديلة.

حاربنا بقوة في مجتمعاتنا، وقبل بداية مشروع السد، للحصول على اعتراف رسمي بحقوقنا في أرض أجدادنا، ولكن الحكومة رفضت هذا الاعتراف. وقبيل التصديق على مشروع "تشان 75"، صنفت الحكومة مجتمعاتنا باعتبارنا "مهاجرون" بدلاً من الاعتراف القانوني بنا كشعب أصلي، عاش على هذه الأرض منذ زمان بعيد. وقد كان تصنيف "مهاجرون" هو المبرر الذي استخدمه مطورو المشروع، عندما زعموا أننا أقمنا على "أرض الدولة"؛ ومن ثم رفضوا تقديم تعويض مناسب لنا على الخسائر وإعادة توطين.

وفي سياق متصل، أفاد 100% أي جميع من شملهم الاستطلاع، بأنهم عاشوا قبل التهجير على أرض أجدادهم، ولكنهم حرموا من

النتيجة الثالثة

مر مجتمعنا بأقصى مستويات العنف والقسر أثناء عملية التهجير.

تُظهر البيانات والتعليقات الواردة في الاستطلاع، أن كثيرًا من الناس مروا بأشكال مختلفة من العنف والقسر. فبسؤالهم عن أسباب رحيلهم، أجاب كثيرون "إنه العنف والإجبار":

استخدموا ضدنا القوة الجبرية والتهديد، وقالوا إننا لن نحصل على تعويضات ما لم نرحل، أو أننا سنفقد وظائفنا، أو تبعات أخرى من هذا القبيل الكارثي، (77%).

استخدموا الجرافات لتدمير الأرض والبيوت، وغمرها عمدًا بالمياه، إلى جانب استخدام التفجيرات، وغيرها من الوسائل المروعة؛ لإجبارنا على الرحيل الفوري. (66%).

هددونا باستخدام القوة والعنف لترويعنا. (61%).

استخدموا العنف البدني معنا ومع جيراننا، وأجبرونا على الرحيل. (55%).

شهدت قُرانا تواجدًا آمنًا مكثفًا، قبل وأثناء الإخلاء. استخدم مندوبو الشركة الخاصة والبوليس معًا لغة التهديد بإغراقنا بالمياه، إذا نحن لم نوافق على قبول إعادة التوطين. وكشرت الشرطة عن أنيابها، عندما نظم أعضاء المجتمع أنفسهم للتعبير عن معارضة الناس للمشروع. كما بدأت الشركة الخاصة في عملية البناء، على مقربة شديدة من المنازل، بدون أدنى تحذير. وتصور القصة التالية المأخوذة من جماعة فال دي راي Valle del Rey الأسلوب الفظ الذي استخدمه القائمون على المشروع:

على الرغم من أن جارتني سنيورا أزابيل Señora Isabel سيدة متواضعة جدًّا، فإنها وقفت بقوة لتقول لا، رافضة المشروع لأنها علمت أن البناء سيتسبب في إفقار أسرتها وسيدمر المحاصيل والغابة التي يعتمدون عليها في عيشهم. وفي الليل، طرق بابها مندوبو الشركة والحكومة المحلية، بصحبة رجال الشرطة المدججين بالسلاح، وطالبوها بالموافقة على شروط التعويض. ثم أخذوها فيما بعد وأسرتها للعيش في بلدة تشانغينولا Changuinola الحضرية. وتكافح منذ زواجها هي وأسرتها لكسب العيش هناك. إنهم يعيشون الآن حياة غير صحية على الإطلاق.. كثير من الناس واجهوا المعاملة نفسها؛ فقد كانت تلك هي الطريقة التي استخدموها لإدخال آليات البناء إلى قلب منطقتنا.

وبسؤالهم حول الطريقة التي استُخدمت في تهجيرهم، علق أحدهم، قائلاً: "لقد فعلوا كل ما يعن لهم، لبث الرعب في قلوب الناس، فقد فطنوا إلى أن هذه هي الطريقة الوحيدة لترحيلنا، حيث لم يوافق أحد منا على المشروع".

النتيجة الرابعة

استبعاد الشعوب الأصلية من عملية التخطيط لتوفير الطاقة في بنما.

على مدار بحثنا، عبّر جميع المستطلعة آراؤهم عن قلقهم من عدم الأخذ برأيهم على الإطلاق، فيما يتعلق بهذا المشروع، رغم حقيقة أنه سوف يغرق أرض أجدادهم بالكامل. على سبيل المثال، ذكر 91% من الناس أنهم لم يتم التشاور معهم على الإطلاق. فيما أفادت نسبة قليلة بأخذ مشورتهم حول المشروع، عبر الاتصال بهم فقط، وبعد أن بدأ المشروع بالفعل.

يعاود موضوع التشاور وأهمية تحسينه الظهور كثيرًا في بياناتنا؛ فآثناء استطلاع الآراء، سألنا: "هل قدم لكم أي مسئول حكومي أو غيره، فرصة لاقتراح أفكار حول مشاريع تنموية محددة، لمجتمعكم أو منطقتكم؟". "هل تشاور أي مسئول من الحكومة أو من خارجها معكم، حول ما ترونه في مشاريع التنمية لبلدكم، أو لمنطقتكم؟ فكانت إجابة الجميع لا على هذين السؤالين. وعند سؤالهم: "هل تعتقدون أن ما لديكم من أفكار حول التنمية، هي نفسها أفكار الحكومة؟". أجاب 99% منهم بالنفي. وبالفعل كانت فكرتهم عن التنمية مختلفة.

وعند سؤالهم حول مشاركة البنك الدولي مع مسئول الحكومة، كأمر أساسي لتقرير خطط تنمية البلد وأولوياتها، أجاب الجميع بأنهم "غير موافقين على هذه العملية".

وسألنا أيضًا: "إذا تسنى لك الجلوس الآن مع مسئول البنك الدولي، ماذا ستخبرهم؟ ومراجعة كافة التعليقات على هذا السؤال، وجدنا التعليق الأكثر شيوعًا هو مطالبة البنك الدولي بإجراء "مشاورات مباشرة مع جماعات الشعوب الأصلية". وقد جاء تعليق أحدهم ملخصًا جيدًا للأفكار التي شاركه فيها كثيرون: "على البنك الدولي ضمان التشاور مع مجتمعاتنا، وإتاحة مشاركتها المباشرة في التخطيط للمشاريع، والتأكد من الالتزام باتفاقات تعويض المضارين". والمعروف أن البنك الدولي يقصر مشاوراته حول التنمية، على مسئول الحكومة، ولا يستمع مباشرة إلى المضارين.

الدروس المستفادة

تبين خبرة شعبنا المشكلات الملحة فيما يتعلق بمسألتي التشاور والتعويض، فالحكومة لا تستمع إلينا، وقد قدمنا شكاوى إلى الهيئات الدولية، مثل محكمة الأمريكتين لحقوق الإنسان Inter-American Court of Human Rights ، وواصلنا إثارة القضية مع البنك الدولي. وعندما أخفق مشروع إدارة الأراضي التابع للبنك الدولي World Bank's Land Administration Project في الاعتراف الرسمي بحقنا في أرض أجدادنا، تركنا فريسة لضغوط الشركات الخاصة والحكومة، الهادفة لأخذ أراضينا، وإقامة السد على أنهارنا.

إن مجتمعاتنا تريد أن يكون لها صوت في عملية التنمية لسائر بنما، فكثير من المشاريع الحالية والضخمة، في مجالي الطاقة والبنية الأساسية، تم التخطيط لها بحيث تؤثر مباشرة على أراضي الشعب الأصلي، ومن بينها مشاريع الطاقة الكهرومائية، وطاقة الرياح، والطرق. وأكد كثيرون ممن عقدنا معهم المقابلات على أهمية توفير مقعد للشعوب الأصلية على مائدة التخطيط التنموي الوطني لبنما. نريد أن يكون لنا صوت، قبل أن تقرر الحكومة مواقع مشاريع الطاقة الكهرومائية في حوض نهرنا، خصوصاً وأن هناك بدائل للطاقة، يمكن توفيرها دون انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية.

وحول سؤال: "هل تعتقد أن هذا المشروع، كان يمكن تصميمه على نحو مختلف، بحيث تتحقق نتائجه التنموية دون تهجير الناس؟"، أجاب جميع المبحوثين بالنفي، لأن مشروع "تشان 75" يتمثل ببساطة في إنتاج الطاقة. وهذه النتيجة تبين عملياً غياب الحوار العام، والمشاورة مع الناس، حول المشاريع البديلة التي لا تسبب تهجيرهم، وإيجاد موارد بديلة للكهرباء من أجل بنما كلها.

وبناء على التوابع شديدة السلبية لمشاريع الطاقة الكهرومائية والضخمة، على حقوق جماعات الشعوب الأصلية، نرى أن مشاركة الشعوب في وضع خطط الطاقة التي من شأنها حماية حقوق الإنسان لكافة المواطنين، أصبحت ضرورة ملحة تواجه حكومة بنما وشركائها في التنمية.

هناك طرق كثيرة لتوليد كميات هائلة من الكهرباء، يمكن لبنما استخدامها، تعفيها من اللجوء إلى بناء سدود ضخمة في أراضي الشعوب الأصلية، وتجنبها في الوقت نفسه كلفة تنغيص حياة الناس وتشريدتهم. فدقة اختيار خطط المشروع، وتحديد أولويات التنمية الوطنية، يجب أن تتم في إطار عملية تشاركية على أوسع نطاق مجتمعي ممكن، يكون المواطنون فيها- خصوصاً جماعات الشعوب الأصلية، ممن واجهوا عوائق تاريخية ولا يستطيعون التعبير عن أصواتهم- جزءاً محورياً في تلك العملية من التشاور، والتخطيط، واتخاذ القرار. هذه هي الطريقة التي يجب أن يتوخاها الاستثمار المسئول، ويمكننا بها اختيار مشاريع تنموية وحامية- في الوقت نفسه- لحقوق الإنسان.



فريق الباحثين التابع لـ GAT يعقدون مشاوره مع المجتمعات المضارة



"تشان ٧٥" السد الذي تسبب في تهجير مجتمع "برناردينو"

الفصل الرابع

التأكيد على إفادة المعرفة المحلية في تصميم المشاريع

سوڭغريل دوغرسيرن Sukhgerel Dugersuren

تهجير الرعاة الرحل بسبب مناجم أويو تولغوي Oyu Tolgoi ،
وتايان نور Tayan Nuur في منغوليا





حول المشروع

يتركز بحثي على منجمين هما الأكبر حجمًا في منغوليا. الأول هو منجم Oyu Tolgoi (أويو تولغوي)، وهو مشروع تُقدر تكلفته بـ 12 مليار دولار، أي أنه فعليًا أكبر استثمار أجنبي في البلاد. وهو واحد من أكبر مستودعات النحاس والذهب في العالم. وتمتلكه وتديره شركة Rio Tinto (ريو تنتو) البريطانية العملاقة، حيث يتم نقل المعادن الخام المستخلصة إلى الصين. وقد دعم عدد من المستثمرين الدوليين هذا المشروع، كان على رأسهم مجموعة البنك الدولي World Bank Group والبنك الأوروبي للإعمار والتنمية، والبنوك التجارية لمبادئ خط الاستواء Equator Principles، فضلًا عن هيئات الائتمان التصديرية لحكومات استراليا وكندا والولايات المتحدة. وقد قدمت مجتمعات الرعاة الرحل شكاوى رسمية من خلال الآليات المختصة داخل عدد من هذه البنوك.

الثاني هو منجم Tayan Nuur "تايان نور" للحديد، في إقليم Govi-Altai (غوفي ألتاي) جنوب غرب منغوليا، وتتولى شركة تعدين منغولية تطويره بتمويل من البنك الأوروبي للإعمار والتنمية، ويتم نقل الخام المستخلص من هذا المشروع أيضًا إلى الصين.

وإلى جانب تمويلها المناجم، فقد ساعدت مؤسسات التمويل التنموية في نمو قطاع التعدين المنغولي. على سبيل المثال، ساعد البنك الدولي في تطوير الإطار المؤسسي والتنظيمي للتعدين في البلاد، وتقديم الدعم الفني المتواصل لتطوير البنية الأساسية اللازمة لصناعة التعدين.

إذا استطلعت الشركة ولو رأي فرد واحد من الناس،
لعرف القائمون عليها أهمية هذا النبع قبل أن يكبو
فيه النفايات.

أنا إحصائي تنمية سابق، قضيت سنوات عديدة في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في منغوليا. في منتصف العقد الأول من هذا القرن، بدأت أشهد مشكلات مرتبطة بالتغيير الذي تقوده الجهات المانحة في التنمية الاقتصادية؛ من النمو الزراعي إلى النمو الاقتصادي القائم على التعدين. منذ أن تدفق رأس المال وانهالت الشركات الأجنبية سريعًا على منغوليا، لاستخراج الموارد الطبيعية. وقد أدي طلب الجهات المانحة تهيئة "بيئة تجارية ميسرة للمستثمر" في منغوليا، وفق معايير تصنيف القيام بالأعمال التابع للبنك الدولي World Bank's Doing Business Ranking ومعدلات مؤشر الشفافية الدولية ومدركات الفساد، إلى إجبار الحكومة على إجازة، وتبني إطار قانوني ترك الناس فريسة للتلوث والفقر المدقع.

قررت وقتئذ أن أساعد مجتمعات الرحل؛ تعزيرًا لاحترام حقهم في نمط حياتهم التقليدية، وموارد رزقهم، وفي مساءلة المؤسسات المالية التنموية، على ما قطعته من وعود تتعلق بتطبيق معايير الضمانات البيئية والاجتماعية في كافة المشاريع. وفي ٢٠٠٩، أسست OT Watch مرصد "أويو تولغوي"؛ لرصد أعمال منجم أويو تلغوي بالشراكة مع المجتمعات المعنية، للمطالبة بضرورة امتثال المؤسسات المالية التنموية لمعايير حقوق الإنسان الدولية.

في العقد الماضي، مرت صحراء غوبي الجنوبية، في منغوليا Gobi Desert، بطفرة تعدينية هائلة. من ذلك مثلًا أننا في عام 2000 لم يكن لدينا سوى منجمين كبيرين نشطين، واليوم لدينا عشرات المناجم كبيرة الحجم، فيما يجري التخطيط للتنقيب عن المزيد. ويفيد البنك الدولي بأن قطاع التعدين قد أسهم في إحداث نمو اقتصادي سريع في منغوليا، وهو ما يتناقض تمامًا مع تردّي أوضاع الناس الذين يعيشون بالقرب من المناجم.

الخطر في الأمر أيضًا، أن هذه الطفرة التعدينية، خلّفت ولا تزال آثارًا واسعة الانتشار من التلوث وغيره من المضار الصحية والبيئية على حياة مواطني منغوليا. وكانت مجتمعات الرعاة الرحل، هي الفئة الأكثر معاناة من الإفكار. فقد خسروا مراعيهم الحافظة لحياتهم، ومنابع المياه، ومعسكراتهم الموسمية؛ جراء إنشاء المناجم ذات الحُفر المكشوفة، وبناء الطرق، وكب النفايات، وآبار استخراج المياه اللازمة لهذه الصناعة. وفي مواجهة هذه الآثار السلبية، تبنت مجتمعات كثيرة تحركاتٍ لاقتراح تغييرات، وإيجاد طرق أفضل للمضي قدمًا. وتصور خبرتنا هنا مدى حاجة القائمين على التنمية إلى إيجاد طرق أفضل للشراكة مع المجتمعات المحلية عند تصميم المشاريع، بناء على خبرتهم المحلية.

خبرة مجتمعاتنا

بدأت بالفعل برامج إعادة التوطين في موقع المنجمين، على الرغم من أن معظم مَنْ أجرينا معهم مقابلات، قد استُبعدوا من البرامج. في المقابل، هُجرت أعداد كبيرة من الأسر، بعد الاستيلاء على مراعيهم، وتلويث منابع مياههم. وكثير من الأسر التي أُرغمت على ترك أراضيها "يترددون الآن على المسؤولين متسولين الوصول إلى مراعي الآخرين"، حسب تعبير أحدهم. وثمة أسر أخرى انتقلت إلى بلدة قريبة، وكافحت لنيل رزقها بعيداً عن نمط حياتها البدوية التقليدي. يقول أحد الأشخاص المعاد توطينهم بسبب منجم "تايان نور":

اعتدنا العيش مع أطفالنا، ورعي حيواناتنا، والانتفاع من بيع الصوف، والكشمير، والحليب، ومنتجات الألبان. ولكننا اليوم مجبرون على العمل في محل صغير كي نعيش. كنا نملك من 600 إلى 700 رأس من الماشية، ونحيا حياة ناجحة، إلى أن جاءت الشركة بوعودها الفارغة، وحفرت أرضنا، وتسببت في أضرار أصابتنا بضغوط نفسية شديدة.

كانت الضريبة النفسية لعملية التهجير باهظة. يقول أحد المهجرين بسبب منجم تايان نور "عندما كنت أرى، كانت لدي حياة وافرة. والآن أعمل لدى آخرين فاقداً استقلالتي، وليس لدي شيء مما وعدت به الشركة، ولا قفاز حتى أو ورق تواليت".

"لا يفهم استخدام الأرض سوى المجتمعات الرعوية عند إقامة المعسكرات الموسمية، وحين تتجمد منابع المياه. فإن الحكومة لا تسترشد مطلقاً بمثل هذه المعلومات."

من المستطلع آرائهم



ينتمون إلى أحد مجتمعات الشعوب الأصلية.



من الأحياء هنا هجروا أو سيهجرون قريباً بسبب المناخم.



من المهجرين لم يتلقوا إعادة تأهيل، أو مساعدات للعيش.



فقط شعروا أن أفكارهم قد أدمجت في خطط المشروع، وإعادة التوطين.



فقط قالوا إنهم تحصلوا على المعلومات المطلوبة لإبداء الرأي المستنير.

النتائج المستخلصة

في شهري فبراير ومارس من عام 2014، شكلتُ فريقًا بحثيًا من أعضاء المجتمعات الرعوية المحلية، ممن أضيروا جراء إقامة منجمي أويو تولغوي وتايات نور. عقد فريقنا مقابلات مع مئة شخص، من بينهم خمسون شخصًا يعيشون في نطاق المنجمين. قابلنا نساء ورجالاً من جميع الأعمار، ومختلف مستويات التعليم. أغلب من تحدثنا إليهم، قضوا معظم حياتهم كرعاة رحل إلى وقت قريب. في حين كان الآخرون مقيمين في البلدات المحلية، أو ما يسمى (soums)، بينما كان عديد منهم موظفين في الحكومة المحلية. حوالي 76% ممن استطلعنا آراءهم، كانوا قد رحلوا أو سيرحلون قريباً، بسبب هذين المنجمين.

النتيجة الأولى

استبعاد معظم المهجّرين من برامج إعادة التوطين

استبعد كثير من الناس الذين يعيشون في موقع المنجمين، من برامج التعويض وإعادة التوطين. وعلى حد وصف أحد الرعاة، قال: "إن موظفي ومسئولي منجم أويو تولغوي، هم من يقررون من سيتضرر. فهناك عائلات كثيرة مثل عائلتي تضررت، ولم يُعترف بأهليتها لتلقي التعويض!". ومن بين المستطلع آرائهم الذين هُجّروا بسبب مشروع أويو تولغوي، ذكر 34% أنهم لم يتلقوا أي تعويض. وفي مشروع تايان نور، أفاد 74% منهم بعدم تلقيهم أي تعويض.

في موقع منجم أويو تولغوي، حددت الشركة قائمة بأسماء المتلقين للتعويض، دون اعتبار لكم من وقع عليهم الضرر فعليًا، وصف أحدهم ذلك، بقوله: "إن [الشركة] حددت أن الرعاة في المعسكرات الواقعة في مساحة قدرها كيلومتر واحد من المنجم والطريق والمطار، هم وحدهم من سيعاد توطينهم وتعويضهم. ما يعني أن الرعاة الذين يعيشون أبعد من ذلك بقليل لن يتلقوا شيئًا، ويعني أيضًا أن من خسروا مصادر مياههم أو مراعيهم؛ بسبب التلوث الذي أوقف نمو الزرع، لن يتلقوا تعويضًا".

الواقع يبين كيف أضرت المشاريع بمئات العائلات الأخرى، غير المتاخمة لهذين المنجمين. فجفاف المراعي وفقدان المياه، جعل كسب كثير من العائلات الرعوية الرحل لرزقها أمرًا مستحيلًا. وأوضح أحد المهجّرين بسبب منجم أويو تولغوي، الأوضاع، قائلاً: "من دون مرعى أصبحنا مجبرين على التنقل، والبحث عن المراعي. لم يتروكوا لنا خيارًا آخر". وقال شخص آخر: "لم يتم تعويض ولا إعادة توطيني بسبب [أويو تولغوي]، لكنني واحد من بين كثيرين اضطروا إلى الرحيل، دون تعويض؛ بسبب شح المياه".

في الوقت نفسه، كان التلوث المنبعث من منجم تايان نور، سببًا بدوره في نزوح عدد غير قليل من الأسر عن منازلها. وأفادت إحدى هذه الأسر المهجرة قسرًا بأن "أصبح المكان أكثر ضوضاء والغبار المتصاعد يملأ المكان.. توقفت الحشائش عن النمو في مراعيها. أصبح من المستحيل أن نرعى الحيوانات في أي وقت". ووصف أحد النازحين الآثار المكلفة للتلوث، قائلاً: "رحلنا بعد موت خمس من الماعز جراء الاختناق بغبار المحاجر". كما أفاد عديد من الناس بأن أسرهم تعاني مشكلات صحية، مثل أمراض الرئة.

النتيجة الثانية

لم يعترف أحدٌ بمجتمعات الرحل كشعوب أصلية.

من بين مائة شخص استطلعنا آراءهم، عرّف 88% منهم أنفسهم كمنتمين إلى إحدى جماعات الشعوب الأصلية، ومع ذلك لم تعترف الحكومة ولا مستثمرو المناجم بأن الرعاة الرحل يستحقون الحماية وفق ضمانات الشعوب الأصلية الخاصة بمؤسسات التمويل التنموية. ويعني غياب هذا الاعتراف أنه لم يُطلب من مطوري المشروع العناية بدراسة الاستخدامات العرفية للأراضي في المناطق المضارة، واحترامها. ومن ثم، وببساطة عُومل كثير من المناطق المضارة بسبب المناجم، بوصفها "أرض دولة"، بدلاً من كونها مناطق عيش الشعوب الأصلية ذات أنظمة الإدارة المركبة.

الخطر من ذلك، أن مطوري مشروع أويو تولغوي لم يعترفوا بمناطق مقدسة لدى المجتمعات المتضررة، وبالتالي تسبب التدمير الذي لحق بتلك المواقع المقدسة، في تبعات ثقافية وسيكولوجية هائلة. مثلما أوضح أحد المهجّرين ذلك، بقوله: "لقد أخذ هذا المنجم أرضنا ومياهنا، ودمر جبلنا المقدس Bor-Ovoo Mountain، الذي كان دائماً مكاناً للعبادة. لقد جلب المنجم علينا أضراراً كثيرة". كما وصلتنا شكاوي مماثلة حول جفاف الأنهار والينابيع.

النتيجة الثالثة

التعويضات لا تكفي لاستعادة مصادر الرزق.

تلقى بعض من الأسر التي عقدنا معها مقابلات بعض التعويض، حيث دفعت لهم شركتنا التعديين المسئولتان عن المنجمين، مبلغًا من المال نقدًا، فضلًا عن توفيرهما لبعض فرص العمل المؤقت اليدوي في مواقع المشروعات. فقد ذكر المضارون من مشروع تايان نور أن نفرًا من الطلاب تلقوا "إعانة دراسية" زهيدة، تعادل أقل من 30% من إجمالي المصروفات المطلوبة للتعليم في المدارس المحلية. ومع ذلك، أخبرنا أغلبية المهجرين ممن شاركوا في استطلاع الرأي (71% منهم في مشروع أويو تولغوي، و82% منهم في مشروع تيان نور) أنهم لم يتلقوا أية مساعدات معيشية على الإطلاق.

وتشير شهادات الأسر التي تلقت بعض التعويض، إلى أنهم استمروا في النضال من أجل قضيتهم. وذكر كثيرون أنهم يعيشون مكبلين بالديون، ولا يملكون من حقوق الأرض ما يعينهم على العيش. ومن بين من هجروا بسبب مشروع أويو تولغوي، ذكر 97% من المستطلع رأيهم أنهم لم يتلقوا تعويضًا مناسبًا، يعينهم على العيش وفقًا لنمط حياتهم البدوية.

أفراد إحدى الأسر المهجرة بسبب مشروع تايان نور قالوا:

كان لدينا شهادة تعود إلى ستين سنة مضت، بحق استخدام الأرض في مخيمات الشتاء والربيع. قُدرت محتويات الأرض من أسوار، وحظائر حيوانات، ومبانٍ للتخزين وغيرها، بقيمة 20 مليون توغروغ منغولي (حوالي 11 ألف دولار-م)، لكن مكتب العلاقات المجتمعية أبطلها؛ زاعمًا أن هذا التقييم لم يكن على يد خبير، وأن خمسة ملايين توغروغ كافية.

وأينما تجرى المشاورات، يفيدنا الناس أن القائمين على تطوير المشاريع، قطعوا على أنفسهم وعودًا مع أعضاء المجتمع لإقناعهم بالموافقة على المشروع. ولم يتحقق أيٌّ من هذه الوعود، خاصة ما يتعلق منها بتدعيم سبل معيشة المهجرين بعد الترحيل. ووفقًا لإحدى النساء، فإن مطوروي مشروع تايان نور ذكروا "أنهم سيفتحون المنجم لتشغيل السكان المحليين، ووعدوا بتوفير مدرسة، وحضانة، وطريقًا جميلة.. كانت كلها أكاذيب". فيما قال شخص آخر: "في أول لقاء لنا معهم، وعدنا السيد آلتين كودر Altain Khuder، وهو أحد مطوري مشروع تايان نور، ببناء سكة حديد، ومحطة توليد طاقة بقدرة 10.000 كيلوات، ومطار.. سوف تهبط الطائرات هنا؛ ستطيرون وتسافرون من دون أدنى تكلفة. كسبوا ثقتنا مقابل تلك الوعود الكاذبة".

وعندما سألنا الناس حول تلك الوعود التي لم تتحقق، أخبرنا 22% من المهجرين أنهم تلقوا وعودًا بالحصول على قروض ائتمانية، وأجاب 21% منهم بأنهم تلقوا وعدًا بالتدريب على وظائف، و29% منهم قالوا إنهم تلقوا وعودًا بالتشغيل في المشروع، و14% منهم قالوا "وعدونا ببرامج لاستعادة موارد الرزق". وأشار كثيرون منهم إلى وعود أخرى كثيرة لم يتحقق شيء منها، قال أحدهم: "وعدونا ببناء طريق، والانتفاع من طريقة للتعيين أقل تلوًا، وتحسين إمكانية وصولنا إلى الرعاية الصحية والمدارس، وتدعيم تعاونية، ولكن شيئًا من كل هذا لم يتحقق".

النتيجة الرابعة

لم يستجب مطورو المشاريع لمطالب المجتمعات

حاول المضارون من مشروع المنجمين، التعبير عن أنفسهم، ومشاركة أفكارهم مع شركات التعدين والحكومة، ولكن محاولاتهم تلك قوبلت بالرفض.

وقد أفاد نصف المهجرين بسبب مشروع أويو تولغوي، بعدم الأخذ بمشورتهم على الإطلاق. وفي مشروع تايان نور ذكر 63% منهم أنهم لم ينالوا أية فرصة للمشاركة. وعند سؤالهم: هل حصلت على المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات تقويمية حول المشروع، أجاب 2% فقط بالإيجاب. وشعر 3% فقط بأن أفكارهم قد أدمجت في المشروع وخطط إعادة التوطين. ما يعني أن 95% منهم لم يؤخذ رأيهم في شيء.

في أكثر من مناسبة، حاول أعضاء المجتمع الاقتراب من مطوري المشروعين لتقديم شكواهم، ولم يستجب المطورون لهذه المحاولات. فتصف إحدى السيدات المضارات من مشروع منجم تايان نور خبرتها في هذا، قائلة:

عشنا في المنطقة المتأثرة بمضار المنجم، وطلبنا تعويضاً على أربع سنوات مضت. أغلقوا الأبواب في وجوهنا، ومنعونا من الدخول، عندما ذهبنا لتقديم التماسات للمساعدة. وزعم مسئول العلاقات المجتمعية، أن الشركة الخاصة ليست مسؤولة عن برنامج إعادة التوطين.

حاولت عدة مجتمعات أيضاً الالتقاء بمسؤولي الشركات للتعبير عن شكواهم، ووصف أحد قادة المجتمع محاولة التحاور مع مطور من مشروع منجم تايان نور، قائلاً:

عندما جاء أعضاء مجلس المواطنين الأصليين [لمحاولة الالتقاء بشركة التعدين ومسؤولين حكوميين] لم يسمح لهم بالدخول. وسرقت منهم هواتفهم وكاميراتهم. وحتى اليوم، لا يوجد تقرير واحد عن اختبار الجهاز التنفسي للحيوانات. إنهم ينتهكون حقوق الإنسان، ويدفعون لبعض الناس كي يقولوا عنهم أشياء إيجابية في الإعلام لتحسين صورتهم.

وقد تعرض عديد من الناس أثناء عملية إعادة التوطين، لاستخدام القوة والقسر. على سبيل المثال، أفاد 13% من المستطلع رأيهم، أن مطوري المشروع "استخدموا القوة الجبرية، والتهديد بالحرمان من التعويض، وفقدان الوظائف ومصادر الرزقة"، فيما أفاد 12% أن مطوري المشروع "استخدموا الجرافات، والغمر المتعمد لأراضيها، والتفجيرات، وغيرها من الوسائل المروعة التي تجبر الناس على الرحيل". فيما أفاد 10% أنهم "هددونا باستخدام القوة والعنف لإجبارنا على الرحيل فزعاً".

وتُظهر البيانات المتحصلة أن السكان المحليين حُرِموا من الوصول إلى المعلومات المطلوبة، ومن التعبير عن أصواتهم بطريقة هادفة، بسبب وسائل الترويع، ورفض الاستماع إليهم.

نتيجة لذلك نشأت توترات بين مطوري المشروعين والمجتمعات المضارة. تحدث الناس إلينا أثناء استطلاع الرأي، عما سببته الشركات من إحباط لهم؛ جراء عدم الوفاء بوعودها رغم قدرتها على ذلك. ومن ثم لجأت هذه المجتمعات إلى تقديم شكاوى إلى مجموعة البنك الدولي والبنك الأوروبي للإعمار والتنمية، أملاً في المساعدة على حل مشاكلهم.

لقد تسبب إخفاق المطورين والحكومة في استكشاف الخبرة المحلية، كجزء من تصميم المشروع، في تكاليف عالية، وفي ظهور مشكلات واجهت الشركة في علاقاتها العامة، وحدث خسائر منهكة، وإحباط آلاف من السكان المحليين. على سبيل المثال، كان تدمير نبع واحد مهم ومقدس لدى السكان، يؤدي إلى اندلاع احتجاجات، ومعاناة شديدة من ندرة المياه. ورداً على ذلك، كان على مطوري مشروع أويو تولغوي إنفاق كثير من الوقت والمال والموارد البشرية، على نقل نبع مقدس للمياه، دون أن يحالفهم النجاح، معطين إياه اسم النبع الذي دمروه! لو كانت الشركة اهتمت باستطلاع رأي شخص واحد على الأقل من السكان المحليين، قبل قيامها بكمب النفائات في هذه المنطقة، لأخبرهم مدى أهمية نبع المياه الموجود هناك، فهو مصدر فريد للمياه لكونه آخر نبع يتجمد في الشتاء.

النتيجة الخامسة

تمت مجتمعات الرحل لو كان لها صوت في وضع خطط تنمية منغوليا.

في مجتمعات الرعاة بمنغوليا، اعتاد الناس التعبير تلقائيًا عما يدور في خلداهم، فهم جماعات تعيش تحت سماء رحبة، ويتنقلون مع أسرهم، ويقررون بأنفسهم تفاصيل حياتهم اليومية. وعلى الرغم من تركة منغوليا كبلد ما بعد الشيوعية، فإن الرعاة يواصلون التحدث عن رؤاهم بصراحة كإرث قوي بحكم العرف والعادة.

لقد عبر من أجرينا معهم الاستطلاع، عن أنهم لا يريدون التعديين لمنغوليا؛ فهم يرون أن المناجم لا تمثل لهم تنمية. وإليك طريقة لفهم السبب: إن الأحذية المنغولية، التقليدية لدينا، ذات طرف مدبب موجه إلى أعلى دائمًا، وذلك حتى لا نزعج الأرض. لذا فإننا لا نحفر إلا لزرع الغذاء. فما بالك بإزعاج أمانا الأرض لاستخراج ثروتها! هذا شيء لا يجد له مؤيدًا بين الرُحل.

وتُظهر البيانات والاستشهادات الناتجة عن الاستطلاع، أن السكان المحليين في منغوليا، يريدون أن يكون لهم دور في تحسين جودة المشاريع التنموية الماسية بحياتهم. فقد انعزل بلدنا عن مساعدات التنمية لفترة طويلة، والآن يأمل كثير من الناس، بل ويتحمسون لوعد التنمية، شريطة إنجازه بطريقة ملائمة. مثلما بين أحد المهجرين، بقوله: "نريد خلق تنمية مسؤولة وبيئة آمنة".

عندما طرحنا سؤال: "هل تعتقد أنه كان من الممكن تصميم المشروع بطريقة تحقق غرضه الرئيس، دون التسبب في التهجير؟"، أجاب أكثر من نصف المستطلعة آراؤهم بالإيجاب: 52% منهم قالوا: نعم، و37% منهم قالوا: ربما، و11% منهم قالوا: لا. إن أعضاء المجتمعات البدوية أو الرعاة الرحل، وجميع المستطلعة آراؤهم، يريدون التمتع بوجود صوت لهم في تشكيل مشاريع التنمية التي يمكنها أن تخلق رخاءً وفرصًا جديدة، دون تدمير بيئتهم وطرق حياتهم.

الدروس المستفادة

يعتقد الذين أجرينا معهم المقابلات عمومًا، أن منجمي أويو تولغوي وتايان نور قد تسببًا في أضرار أكثر من منافعهما على مجتمعاتهم: 68% قالوا إن حياتهم أصبحت أسوأ، أو أسوأ بكثير، عن ذي قبل. 17% فحسب يعتقدون أن نوعية حياتهم لم تتغير. وقليلون منهم كانوا متفائلين؛ إذ أن 10% منهم يعتقدون أن حياتهم ستتحسن عند إعادة توطينهم، ولم يتعدَّ من أفادوا بتحسّن حياتهم نسبة الـ 2% فقط.

من الواضح تمامًا، أنه كان يمكن منع كثير من الأضرار، لو أُخذت الخبرة والأفكار المحلية بعين الاعتبار، ضمن تصميم هذين المشروعين. ففي منغوليا، تفهم المجتمعات الرعوية كيفية استخدام الأرض بنفسها، وتعرف مكان معسكراتها الموسمية، ووقت تجمد منابع المياه. والحكومة لا تتبع مثل هذا النمط من المعلومات، وليست معنية بحماية حقوق ومآذج هذا الاستخدام التقليدي للأرض ومصادر المياه. ذلك لأن المورد الوحيد، بالمعنى الحرفي، لهذه المعلومات؛ إنما يأتي عبر الجلوس مع السكان المحليين والتحدث إليهم، وهو ما لا تفعله الحكومة ولا الشركات الخاصة. ومن هنا تأتي أهمية حصول هذه المجتمعات على فرصة المشاركة في رسم خريطة لتجنب الآثار السلبية للمناجم على مصادر عيشهم.

وهو ما تريده بالمثل المجتمعات المشاركة في رصد آثار المناجم، هم يرغبون في تمكينهم من استخدام نظم قياسهم الخاصة لمعايرة أثر المنجم على مصادر مياههم. فهم مثلًا اعتادوا قياس النبع بطريقة تقليدية بسيطة، تتلخص في عدد الحيوانات التي يمكن لهذا النبع أن يروي يسقيها. فهم يتتبعون ويلاحظون منابع كثيرة، كان من الممكن أن تروي 600 رأس من الماشية والحيوانات، وأصبحت الآن لا تروي سوى 200 وربما أقل. يريدون أن تعترف شركات التعدين بمؤثرات هذا النظام، وتكمله بما لديها من بيانات فنية حول الآثار البيئية، مثل اختبار نسبة الملوثات الكيميائية في المياه.

إن تخفيف الآثار الحالية والمستقبلية لهذين المنجمين، لهو أمر ضروري لعلاج من يعانون بالفعل من أضرارهما التي سبق أن ذكرناها. لقد بدأ التوسط بين المجتمعات والشركة القائمة على مشروع أويو تولغوي عبر آلية الشكاوى التابعة لمجموعة البنك الدولي في أبريل/ نيسان 2013، وعلى الرغم من قيام هذه الآلية على مبدأ "التوسط دون تثبيت أخطاء"، إلا أنها حتى اليوم، لم تسفر عن أية مناقشة حول العلاجات الممكنة للآثار الضارة التي تعاني منها مجتمعات الرعاة الرحل في منغوليا.

ويقترح السكان المحليون في منغوليا طرقًا ملموسة وواضحة، لتقديم خبرتهم الفريدة لتحسين المناجم، وتقليل أثارها الضارة عليهم. وقد ساهمت الحكومة وشركات التعدين الخاصة، في إحداث قدر كبير من الضرر، باستبعادهم الناس من عملية التخطيط للتنمية. ولن يكون هناك أمل في تخفيف الآثار الضارة لهذين المنجمين، إلى بالإفادة من كل خبرة يتحمس السكان المحليون لتقديمها.



رعاة من بلدة "خانبوغد" Khanbogd، إحدى المناطق المضارة من منجم أويو تولغوي Oyu Tolgoi، يطبقون استطلاع الرأي



السيد "باتسنغل" L. Battengel، عضو فريق عمل GAT أثناء مقابله رعاة من بلدة "خانبوغد".

الفصل الخامس

تعامل الحكومة مع إعادة التوطين بوصفه مشروعها التنموي

محمد عبد العظيم

محطة الطاقة الشمسية المزعم تنفيذها في كوم امبو والإخلاء القسري للنوبيين في مصر





أعمل محامياً في مجال حقوق الإنسان مع المركز المصري للإصلاح المدني والتشريعي. في الحادي والعشرين من مارس/آذار 2010، الموافق عيد الأم في مصر، استيقظ الناس في أحد مجتمعات القاهرة، على أصوات الجرافات الثقيلة، تهدم الحي الذي يعيشون فيه، دون إنذار سابق. عاش كثير من الناس في هذا الحي لأكثر من أربعين عاماً. أكثر من مائة أسرة نُقلوا قسراً من منازلهم، وكان مصيرهم إما مساكن إيواء مكتظة بالسكان، أو تركهم ببساطة مشردين. واتضح أن السبب الحقيقي للإخلاء، هو رغبة إدارة أحد مصانع المواد البتروكيميائية الضخمة، في استخدام الأرض توسيعاً لأعمالهم! كان ممول المشروع هو البنك الدولي، الذي اعتبر الإخلاءات القسرية في منزلة التكلفة المقبولة لعملية "التنمية". وقد حركتني هذه الحادثة بعمق، وكانت بداية لمناصري القانونية دفاعاً عن حقوق السكن والأرض. وبدأنا وزملائي في العمل على هذا المشروع، وواصلنا مناصرته من أجل حماية أقوى لحقوق السكن والأرض، في كامل ربوع مصر. هدفنا هو ضمان تنفيذ التنمية المستقبلية؛ بطريقة تحفظ حقوق الإنسان. ويعكس البحث الذي أجريناه ما أجزناه مؤخراً، من أعمال مع المجتمعات النوبية في جنوب مصر.

حول المشروع

بدافع إمكانية الحصول على التمويلات الدولية، الخاصة بالتغير المناخي، التي توافرت مؤخراً، التزمت الحكومة المصرية بزيادة استخدام الطاقة المتجددة، إلى نسبة 20% من إجمالي استهلاك الطاقة في البلاد، بحلول عام 2020. وحددت الحكومة مشروع محطة الطاقة الشمسية في كوم امبو بوصفه مشروعاً ذا إمكانات عالية، يمكنها أن تفاخر به العالم. ستولد المحطة من 100-200 ميجاوات، وتتولى تطويرها وزارة الكهرباء وهيئة الطاقة المتجددة.

وعلى الرغم من كل الدعاية التي أحاطت بمشروع الطاقة الشمسية، والترويج لتأييده، لم يتم مشاركة المجتمعات المحلية المعنية في أي معلومات حول المخاطر التي ستواجهها هذه المجتمعات.

جدير بالذكر أن كثيراً من الجهات الدولية المانحة، المحتمل مشاركتها في هذا المشروع، وعلى رأسها البنك الدولي، تتطلب حمايات قوية للجماعات والمجتمعات المنتمية للشعوب الأصلية، ممن يمكن أن يتضرروا جراء المشاريع التنموية التي يمولها البنك. في هذه الحالة، أشارت وثائق البنك الدولي إلى أن المشروع من شأنه أن يثير ما تتضمنه سياسات البنك الدولي من جوانب متعلقة بالشعوب الأصلية. وفي المقابل لم تقرر الحكومة المصرية بالنوبيين كشعب أصلي. وربما لهذا السبب قرر البنك الدولي في 2014 عدم تقديم مزيد من التمويل للمشروع. ولكن إذا جرى تصميم المشروع وتنفيذه بطريقة تتضمن الاعتراف بحقوق النوبيين كشعب أصلي، فمن الممكن أن يسفر عن نتائج تنموية إيجابية.

يعيش الشعب النوبي في مصر والسودان وكينيا. يرتبط تاريخهم وهويتهم وثقافتهم ارتباطاً وثيقاً بنهر النيل. غير أن معظم النوبيين أُجبروا على ترك أوطانهم في ستينيات القرن العشرين، عندما قررت مصر بناء السد العالي في أسوان. وفي العقد الأخير، بنيت عدة سدود أخرى في السودان، أُجبرت كثير من النوبيين الباقين على الرحيل إلى الصحراء.

يبدأ الآن مشروع آخر للطاقة، سيؤثر بدوره على المجتمعات النوبية. فقد قطعت الجهات الدولية المانحة وعداً بتمويل محطة الطاقة الشمسية، المزمع إقامتها في كوم امبو. وفيما يعبر المجتمع المدني في مصر، ومن بينهم منظماتنا، عن سعادته بإقرار الحكومة المصرية أهمية، وإمكانات الطاقة الشمسية، فإن المشروع على النحو الذي صُمم به، سيتطلب في الغالب إعادة توطين مجتمعات نوبية. حيث يطرح هذا المشروع تحدياً أمام الحكومة المصرية، وشركاء التنمية الدوليين. وفي الوقت نفسه يعد فرصة لضمان الحفاظ على حقوق المجتمعات النوبية.

لم تقدم الحكومة المصرية - للأسف حتى الآن - أي حقوق للنوبيين في أرضهم، على الرغم من إعادة توطينهم فيها منذ عقود مضت. وقد علمنا من خلال البحث الذي أجريناه مع أعضاء المجتمع النوبي، بالقرب من موقع المشروع، أن هذا المشروع يقدم فرصة ثمينة لرفع بعض من الظلم الذي تعرض له النوبيون، جراء بناء السد العالي.

خبرة مجتمعاتنا

المدن، يعمل عدد غير قليل من النوبيين في أعمال منخفضة الأجر. في الوقت الذي بُنيت فيه كثير من المساكن العشوائية على أسطح المنازل في القاهرة.

أحد الشباب ممن نزحوا إلى القاهرة، أخبرنا أنه: "لا توجد مياه في البيوت التي انتقلنا إليها، لذا يضطر أهاليها إلى جلب مياه من المصنع المجاور، لونها ضارب للخضرة، مما تسبب في وفيات كثيرة بين الأطفال في ذلك الوقت".

ما زال أبناء شعب النوبة متحدين على حلم استعادة طريقة عيشهم، التقليدية المرتبطة بالنيل. وتعمل منظمات نوبية كثيرة من أجل تنمية شعبها، والمحافظة على تراثه الثقافي.

اليوم ومع وصول أخبار عن إنشاء محطة الطاقة الشمسية إلى مسامع النوبيين القاطنين هناك، راودهم الخوف ثانية من تهجيرهم، وتركهم فريسة الفقر المدقع تحت مسمى التنمية. وهم يقرون في الوقت نفسه بالفرص التي يمكن أن يوفرها كل مشروع منفذ ومصمم بمسؤولية.

في حديثنا مع أعضاء المجتمع حول مشروع كوم امبو المقترح، وجدنا أن خبرة التعرض للإخلاء والتهجير بسبب السد العالي، في ستينيات القرن العشرين، مازالت حاضرة بقوة في أذهان أبناء الشعب النوبي. جميع من استطلعنا آراءهم تقريبًا، ذكروا لنا حكايات عن الإخلاء التي صاحبت بناء السد العالي. وقد لخص أحد الشباب النوبي، لم يكن قد وُلِدَ بعد وقت حدوث التهجير، ما أجمع عليه كثير من الناس، قائلًا: "نحن جميعًا نعيش في حالة من المرارة، لأننا دائمًا نقارن حياتنا الحالية بحياة النوبة القديمة، وخيراتها التي يتحاكى بها أبائنا".

وقت بناء السد العالي، احتفلت البلاد بالحدث، بوصفه رمزًا لحركة التصنيع المصرية المتسارعة آنذاك، ولكن لم يعطِ أحدًا اهتمامًا كافيًا للشعب المضار مباشرة من بناء السد. فقد أدى السد العالي إلى حدوث عدة تغيرات بيئية في وادي النيل؛ أبرزها أنه تسبب في غمر ثلثي وادي النوبة، من أجل خزان للمياه على مساحة ألفين ومائتي وخمسين كم². ويعد هذا الخزان الذي يسمى الآن بحيرة ناصر واحدًا من أكبر البحيرات التي صنعها الإنسان في العالم. وقد تسبب ذلك في تدمير ما يقرب من ستمائة قرية نوبية، وتهجير حوالي مائة وعشرين ألف نوبي من أرض أجدادهم، في كل من مصر والسودان.

في مصر وحدها تم نقل ما يقرب من خمسين ألف نوبي، من خمسة وأربعين قرية؛ نتيجة إنشاء السد العالي. معظمهم انتقل إلى أعلى، حيث مدينة كوم امبو. وهي مدينة واقعة في الصحراء، خارج وادي النيل الخصيب، الذي يسميه كثير من النوبيين هناك "وادي الجحيم". فقد تسلمت ألفان وخمسمائة أسرة تقريبًا أرضًا جديدة في موقع إعادة التوطين. في حين أن خمسة آلاف ومائتي وخمسين أسرة، لم يتسلموا أي شيء. وعلى مدى زمني طويل، لم تقدم الحكومة أية خدمات صحية أو تعليمية تُذكر في هذا المكان. كذلك لم تقدم تعويضات للمضارين. إنما احتفظت الحكومة بكامل حقوق الملكية على البيوت والأرض.

واجه النوبيون المعاد توطينهم صعوبة في التكيف مع الوضع الجديد. هذا ما يوضحه أحد المحامين النوبيين، بقوله: "نحن شعب نهر. نريد أشجارًا. لا يستقيم أن تلقي بنا الحكومة في الصحراء!" وفي موقع إعادة التوطين الجديد، لم تكن حتى مياه الشرب متوافرة. وبتعبير أحد الشباب النوبي: "لقد خدعوا أهاليها، عندما أخبروهم أنهم سيعاد توطينهم في أماكن أفضل، وسيتمون أراضي زراعية جيدة. وما حدث في الحقيقة، هو أننا انتقلنا إلى مكان صحراوي بعيدًا عن النيل، ولم نتسلم سوى بيوت ضيقة جدًا. بل حتى اليوم توجد أسر كثيرة لم تتسلم أي نوع من التعويض".

كثير من النوبيين، خصوصًا كبار وصغار السن، لقوا حتفهم بسبب الأمراض ونقص الطعام. أما من ظلوا في أماكن إعادة التوطين، فقد اشتغلوا بالزراعة في الحقول المروية. ولم تكن أسر كثيرة قادرة على كسب العيش في موقعها الجديد، ومن ثم انتقلوا إلى المدن. وفي

من المستطلع آرائهم

94%

لم يكونوا على وعي بمشروع كوم امبو حتى وقت إجراء استطلاع الرأي.

99%

قالوا إن الحكومة لم تجر معهم أي مشاورات حول خطط التنمية في البلاد.

84%

قالو انهم لم يشعروا بأى أمان في مشاركت آرائهم حول المشروع.

83%

قالوا إن التعويض السابق الذي تسلموه لم يكن كافيًا لسد احتياجاتهم.

90%

لو تمت مشاورتهم، كانوا سيصممون عملية التعويض وإعادة التوطين السابقة (السد العالي) بطريقة مختلفة.

النتائج المستخلصة

مازال مشروع كوم امبو في مراحل تطويره الأولى. فلم يتم كسر أرضًا بعد، ولم يُهجر أحدٌ. وقد اخترنا إجراء استطلاع الرأي في كوم امبو لهذا السبب تحديدًا. لأن المشروع مازال في بدايته، ونرى إمكانية أن تمارس المجتمعات النوبية دورًا هادفًا في تصميمه.

في مايو ٢٠١٤، قام فريقنا البحثي باستطلاع ١٠٠ عضو من المجتمع النوبي في كوم امبو. أكثر من نصف الذي عقدنا معهم مقابلة (٥٦%)، كانوا شبابًا بين العشرين والخامسة والعشرين من العمر. وقد قصدنا التركيز على الشباب النوبي. ذلك لأنهم لعبوا دورًا رئيسًا في الثورة المصرية الأخيرة، وهم جزء لا يتجزأ من مستقبل مجتمعاتهم النوبية.

النتيجة الأولى

يعاني المجتمع النوبي من نقص شديد في المعلومات حول المشروع.

علمنا أن المجتمعات النوبية لم تتحصل على معلومات من أي نوع، حول مشروع الطاقة الشمسية في كوم امبو. وقد قيل إن مطوري المشروع أجروا، في عام 2013، مشاورات مع جماعة من المضارين. أما فيما يتعلق بالنوبيين، كان استطلاعنا الرأي، هو المناسبة الأولى التي يسمع فيها كثيرون منهم عن المشروع. ووفقاً لما توصلنا إليه من نتائج، فإن 94% من السكان الذين أجرينا معهم المقابلة، علموا عن المشروع للمرة الأولى عندما شاركوا في استطلاعنا للرأي.

نشرت الجهات الحكومية إعلانات عامة حول المشروع، وتتوافر بعض من وثائق البنك الدولي الملخصة للمشروع على شبكة المعلومات/الإنترنت باللغة الإنجليزية التي لا تنتشر كثيراً وسط المجتمع النوبي. وعلى الرغم من ذلك، فإن أيضاً من هذه المعلومات غير متاح للجماعات النوبية.

أشار أحد الشباب النوبي ممن أجرينا معهم الاستطلاع، إلى أن الإنترنت والتلفاز وسائل جيدة لتوفير المعلومات، ولكنه قال: "لم أر أي شيء حول هذا المشروع. وأتمنى أن أعرف أين موقعه، وهل سيهجروننا أم لا، وما التعويض الذي سيقدمونه".

وعن سؤال حول إذا كانت الحكومة قد تشاورت معهم حول خطط تنمية البلد أو الإقليم، أجاب 99% منهم بالنفي. ولكن أحد أعضاء المجتمع النوبي، عبر عن وجهة نظر مشتركة بين كثيرين منهم، بقوله: "أهم المعلومات التي تهمني شخصياً، هي كيف سيساهم المشروع في تنمية منطقتهم المحيطة، وهل سينتفع به السكان المحليون".

النتيجة الثانية

تخوف كثير من النوبيين يعود لخبرتهم التاريخية مع السد العالي.

من بين المائة شخص الذين قابلناهم في استطلاع الرأي، عبر 84% عن عدم شعورهم بالأمان التام لعدم مشاركة الحكومة لآرائهم حول المشروع. وقد أوضح كثيرون أن تاريخ معاملتهم، أثناء بناء السد العالي، قد شكّل منظور ووجهة نظر أسرهم. حتى أولئك الشباب ممن نشأوا في كوم امبو ولم يمروا بخبرة الإخلاء، سمعوا قصصاً حول أرض أجدادهم، وعن رعب الإخلاء. أما كبار السن القادرين على تذكر الإخلاء، فقد شاركوا ذكرياتهم المخيفة. على حد تعبير أحدهم: "لقد أخلونا وكأنهم يتخلصون من حيوانات".

النتيجة الثالثة

رغم فقدانه أرض الأجداد، اتخذ المجتمع النوبي عدة خطوات للحفاظ على الثقافة النوبية.

يرتبط إحساس الشعوب الأصلية في العالم أجمع، وتراثه الثقافي، بمساحات محددة من الأرض والمياه، حيث استقر أجدادهم لأجيال متعاقبة. وعلى الرغم من أن النوبيين، قد تم تهجيرهم من أرض أجدادهم إلى كوم امبو، فقد بذل كثير منهم جهداً شديداً للحفاظ على الثقافة النوبية؛ بوصفه الجزء الحي في الحياة اليومية. وأخبرنا أحدهم في هذا السياق، قائلاً: "لو خسرنا هويتنا، نخسر وجودنا".

أسس بعض النوبيين جمعيات نشطة في المجتمع؛ للحفاظ على اللغة والتاريخ النوبيين، وتعريف الشباب بتراثهم. وتجري محادثة داخل المجتمع النوبي، كما هو حال المجتمعات الأصلية حول العالم، عن أفضل طرق الحفاظ على تراثهم الثقافي خلال العصور المتغيرة، وضمان ممارسة الشعوب الأصلية دوراً قيادياً في تنمية منطقتها.

النتيجة الرابعة

يود النوبيون في كوم امبو إجراء حوار مع مطوري المشروع

عندما سألنا أعضاء المجتمع، حول أملهم فيما هو آت، كانت الإجابة الشائعة: "أريد مقابلة مطوري المشروع". لم يتم أي مشاور مع النوبيين بعد. وهم يريدون معرفة المزيد حول المشروع، وأين سيتم تنفيذه تحديداً. يريدون معرفة كيفية ومدى تأثيره عليهم، ونوع التنمية المحلية التي سوف تنتج عنه. يريدون توفير المعلومات على مستوى محلي، وبطريقة مناسبة ثقافياً، لا مجرد تقارير فنية معقدة، رفيعة المستوى، على شبكة الإنترنت وبلغة أجنبية هم لا يعرفونها.

تعتقد المجتمعات النوبية أيضاً، أن أي حوار حول مشروع كوم امبو يجب أن يُقرَّر بالإرث الطويل من التمييز ضد الشعب النوبي في مصر. فكثيرون يعتقدون أن من شأن حوار مفتوح مع مطوري المشروع، أن يساعد في منع أنواع من الضرر والأذى سبق لهم أن مروا بها في الماضي.

الدروس المستفادة

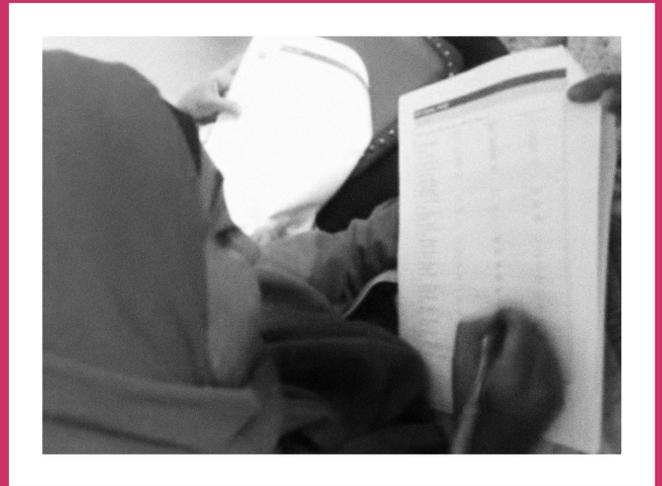
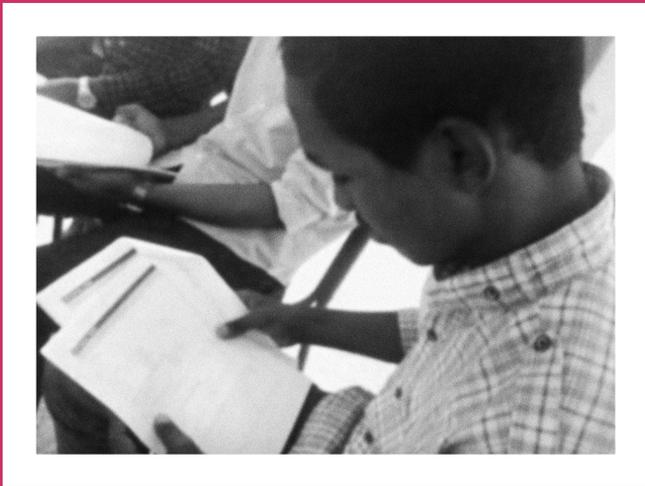
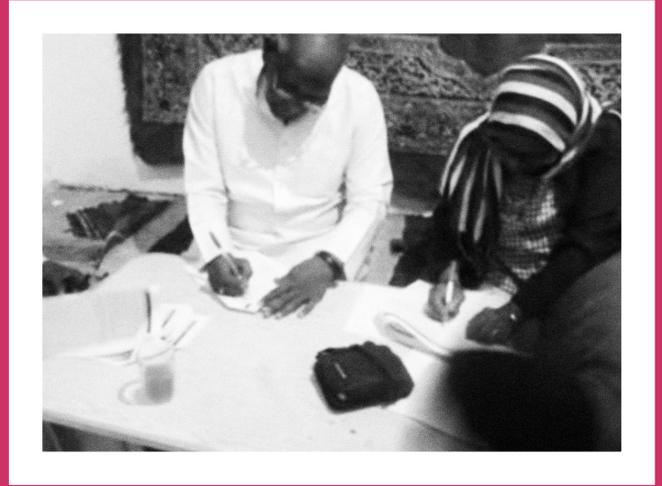
في الوقت الذي ترى فيه منظمنا المشروع باعتباره يهدف إلى تحقيق أمر إيجابي في تعزيز الطاقة المتجددة، فإن مبعث قلقنا حوله، يتعلق فقط بكيفية تنفيذه، فإذا أسفر عن إعادة توطين المجتمعات النوبية القاطنة في كوم امبو الآن، سيقضي الأمر عناية كبيرة لمنع حدوث مزيد من الضرر لمصادر رزق النوبيين ونمط حياتهم.

إن النوبيين الذين يعيشون في السودان، يواجهون حاليًا عملية إخلاء عنيفة، تحيط ببناء السدود على يد الحكومة السودانية والشركات الصينية، ونحن نأمل أن تختار الحكومة المصرية، وشركاؤها في التنمية، مسارًا أكثر مسئولية للتنمية والتطوير.

ومفتاح إعادة التوطين الناجح في كوم امبو إنما يتمثل في الاحترام الكامل لحقوق الشعب النوبي، كما ورد في إعلان الأمم المتحدة للشعوب الأصلية UN Declaration on the Rights of Indigenous Peoples. فالمجتمع النوبي يتحد بقوة مع تراثه الأصيل. عند سؤالهم حول آمالهم المعقودة على المشروع، أجاب ممثلون عن الشعب النوبي: "نأمل الاعتراف بنا كشعب أصلي". وأيضًا: "نأمل أن نتمتع بحق العودة إلى أراضينا في جنوب السد، حيث يكمن مستقبلنا".

ومن المهم بالنسبة للحكومة المصرية والمناحين الدوليين، الإقرار بوضع النوبيين كشعب أصلي. فهذا الاعتراف له تطبيقات جد فعلية. على سبيل المثال، يتطلب البنك الدولي استخدام ضمانات أقوى، واحتياطات فيما يتعلق بالمشاريع التي تؤثر في الشعوب الأصلية. وهذه الضمانات تضع في أولويتها الحفاظ على الثقافة الأصلية، وتوفير فرصة أكثر قوة للمشاورات. فهذه الضمانات لا توجد عند المطورين، حال إخراج المجتمع المعني من تصنيف الشعوب الأصلية.

ونحن نأمل أن يقوم مطورو مشروع الطاقة الشمسية في كوم امبو بإشراك أبناء الشعب النوبي أنفسهم، بوصفهم شركاء في الرؤى والتصميمات الخاصة بتنمية المشروع، وما يترتب به من خطط إعادة توطين. بهذه الطريقة، يمكنه أن يصير مشروعًا نموذجًا للطاقة الشمسية، يمكن لبقية أفريقيا أن تتبعه، وهو ما يسهم، في الوقت نفسه، في تحقيق أحد أهداف كوكب الأرض من مكافحة التغير المناخي، ويسهم بدوره في التنمية المستدامة لأبناء الشعب النوبي الأصلي، ممن واجهوا كثيرًا من التمييز على مدى الخمسين سنة الماضية.



أعضاء المجتمع يجيبون على استطلاع الرأي

الفصل السادس

الإفادة من الرصد المجتمعي

ميلانيا تشيبوندا Melania Chiponda

التوثيق والتعبئة المجتمعية حول استخراج الماس في زيمبابوي





حول المشروع

في بداية ثمانينيات القرن الماضي، منحت حكومة زيمبابوي شركة دي بيرز De Beers الدولية للتعدين، كامل حقوق الاستكشاف والتنقيب عن المعادن في منطقة مارينج. وقد نفذت صلاحية هذه الحقوق في مارس/أذار 2006، ولم تجدد الشركة تلك الحقوق. وفي ذلك الوقت بدأت انتهاكات حقوق الإنسان.

في عام 2006، فتحت حكومة زيمبابوي المجال للجميع، وتدفق الماس، وانتقل إلى منطقة مارينج كثير من أصحاب مشاريع التعدين الصغار، العاملين تحقيقًا لكفاف عيشهم فحسب. قررت الحكومة إذاك فرض السيطرة على حقول التعدين، وبدأت إرسال قوات أمن الدولة، في حملة على السكان المحليين، لوقف تعدين الكفاف، وإزالة المناجم صغيرة الحجم والمنظمة. شنت الحكومة عملية دهم على مستوى البلاد، عرفت باسم عملية تشيكوروكوزا تشابيرا Operation Chikorokoza Chapera أسفرت عن إلقاء القبض على 22 ألفًا و500 شخص من بينهم 9 آلاف من مارينج. وقد شملت العملية على حالات قتل، وتعذيب، وفساد، وابتزاز، وتهريب.

في منطقتنا، وعندما شنت الحكومة عملية هاكودزوكوي Operation Hakudzokwi في أكتوبر/تشرين الأول 2008، رأينا ألفًا وخمسمائة ضباط في المنطقة، عسكروا في المدارس، ودور الحضانه، ومراكز التسوق والأماكن العامة. وأُعلنت مارينج منطقة محظورة. وتواصلت على أرضها انتهاكات مريعة لحقوق الإنسان. وخسر كثير من الناس- في ذلك الوقت- منازلهم وأعمالهم ومدارسهم. وساءت المشكلات الصحية، في ظل ظروف ميعشية مريعة.

ولدت في قرية في مارينج Marange بزيمبابوي، حيث تعمل أنجين للاستثمارات Anjin Investments أكبر شركة لاستخراج الماس حاليًا. امتلك جدي لأبي محلًا تجاريًا بالجوار، ورثه أحد أعمامي الراحلين. واعتدنا التحرك بحرية في الغابات، لالتقاط الفاكهة البرية من الغابات، والسباحة في النهر الذي أصبح الآن ملوثًا بسبب المناجم. نواجه حاليًا تهديدًا بإعادة التوطين القسري، بسبب هذه الطفرة في صناعة التعدين. فقد اضطر بعض من أصدقائي وأقاربي إلى الرحيل فعليًا وترك منازلهم. تعرض كثيرون منا للتعذيب والقتل، خاصة بعد وصول شركات التعدين والمناجم إلى المنطقة. ونظمنا أنفسنا في هذا السياق لنشكل صندوق شياذوا للتنمية المجتمعية Chiadzwa Community Development Trust. واخترت العمل مع المجتمع، لأنني أردت التأكيد على حمايتهم ضد انتهاكات حقوق الإنسان، والتدهور البيئي، فضلًا عن حماية المصالح الاقتصادية، وأمن حيازة الأرض في مجتمعنا. بدأنا في رصد الوضع عام 2009، بعد أن أدركنا أننا نفتقد الدليل الداعم لمزاعمنا حول انتهاكات حقوق الإنسان. ومنذ أن بدأت عملية الرصد، انخفضت انتهاكات حقوق الإنسان في مجتمعنا، ومثَّل بعضُ المسؤولين عنها أمام العدالة. وعلى مدار السنوات الست الماضية، عملت مع مجتمعي على تشكيل تميّتنا الخاصة بنا، وتعزيز الشفافية في الصناعات التعدينية في زيمبابوي، وعبر أفريقيا.

وقعت زيمبابوي منذ ثمانينيات القرن الماضي تحت حكم روبرت موغابي وحقق بلدنا إبان هذه الفترة، أعلى معدل محو أمية في أفريقيا، ولكنها في الوقت نفسه، عانت من أزمات صحية، وتضخم، وانتهاكات لحقوق الإنسان. إنه بلد تكافح فيه المجتمعات المحلية؛ كي يكون لها صوت في تنمية الأمة.

تعتبر حقول مارينج في زيمبابوي، هي أكبر مستودع ماس عرفه العالم خلال القرن الماضي. فقد استخدم سكان مارينج الماس على مدى قرون، لوضعه في أماكن دفن الأشخاص المحبوبين، نحن لم نخيل أبدًا، أن مثل هذه الأحجار سوف تجلب يومًا ما كل هذا العنف والموت لمجتمعاتنا. مثلما يقول أحد الجيران:

هذه الأحجار لعنة. فكل الناس يحبونها، إلى درجة أنهم يقتلون من أجلها. لطالما امتلكتناها، ولكننا لم يقتل بعضنا البعض من أجلها.. لا أفهم هذا العالم.

محدودة. والحكومة في معظم الحالات، تمنح حرية التنظيم الساعية لمساعدة السكان المحليين. ويتعرض النشطاء الداعمون لمجتمع مارينج المحلي، ومن بينهم الكاتبة، لعمليات توقيف منتظمة، وتحرش، ومضايقة، واعتقال على يد الشرطة. بل وأُتهمت في هذا السياق، بأنني عميل أجنبي، وإرهابي.

لم تُعقد أية مشاورات مع مجتمع منطقة مارينج. وقد علم معظم الناس بإعادة توطينهم، من خلال الصحف. عانينا العنف والتهديد، بل والقتل، حيث حاول الجيش طردنا بالقوة من منازلنا. وشاهد من بقوا منا في أماكنهم، تدمير مصادر رزقهم أمام أعينهم: وأزيلت أعين مياه الري، وهُدمت المدارس والعيادات الصحية بالجرافات، وحوّل التلوث والغبار مارينج بكاملها إلى مكان غير صحي، لا يصلح للبقاء. وعندما رحل الناس في النهاية، لم يحصل معظمهم على تعويض كاف لبناء حياتهم من جديد. خسر الناس أرضهم، وظلوا يكافحون من أجل لقمة العيش. وفي الحالات النادرة التي منحوا فيها التعويضات، كان هناك تمييز واضح، حرم أكثر الناس استضعافاً وعرضة للانتهاك، وهم النساء والأطفال والشيوخ، من الانتفاع بأي تعويض.

مقارنة بما حدث في منطقة مارينج، لم تشهد منطقة مشروع ريو تنتو في موروا سوى بضع مشكلات قليلة. ففي سنة 2001 تمت إعادة التوطين، عندما نُقلت 142 أسرة إلى قرى جديدة. لم يكن هناك عنف في مشروع موروا. وتشاورت شركة ريو تنتو مع المجتمع، وبذلت جهداً في تشغيل عمال غير مهرة من المجتمع المحلي. وتفيد الشركة عبر موقعها على شبكة المعلومات/الإنترنت، أنها منحت "برامج تنمية مستدامة موسعة" للجماعات المضارة، من بينها برامج توعية لمرضى نقص المناعة المكتسبة HIV/AIDS، وأن أسلوبها لإعادة التوطين، غالباً ما أعلن عنه بوصفه أفضل ممارسة من نوعها، نُفذتها تلك الصناعة. ومع ذلك، توجد تقارير عن أعمال من التمييز تمت أثناء إعادة التوطين.

"منذ أصبح ما نقوم به من رصد وتوثيق للأنشطة في مجتمعنا، معروفًا؛ لاحظنا انخفاضًا في انتهاكات حقوق الإنسان".

منحت الحكومة سبع شركات ترخيصًا للتعدين والتنقيب في المنطقة، تتول ملكية هذه الشركات لمستثمرين في الحكومة، ومستثمرين من الصين، وجنوب أفريقيا، والإمارات العربية المتحدة. وفي دراسة الحالة هذه، سأركز على حقول تشيادزاوا Chiadzwa في منطقة مارينج، التي تديرها مجموعة أنهوي الصينية للبناء الاقتصادي الأجنبي Anhui Foreign Economic Construction Group of China. بدأت مناجم مارينج في العمل عام 2008. وعلى سبيل المقارنة، سنلقي نظرة على حقول موروا Murowa الواقعة جنوبي البلاد، حيث عملت شركة ريو تنتو Rio Tinto الدولية للتعدين منذ 2004، وهي شركة برغم كونها بعيدة تمامًا عن الأداء المثالي، إلا إنها تُعارض بتباين حاد، الطريقة التي عومل بها السكان المحليون.

في لقاء قدمت فيه مشروع البحث، وقف جنود مسلحون في الخلفية يشاهدوننا؟

خبرة مجتمعاتنا

أثناء فترة تدفق الماس، لقي أطفال وأزواج وأقرباء وأصدقاء كثيرون حتفهم، أثناء ما عرف بـ "عملية تشيكوركوزا تشابيرا" و"عملية هاكودزوكوي". وتعرضت حقوق الناس مجددًا إلى الانتهاك. ففي عام 2014، تم إخلاء ألف و380 أسرة في مارينج التي ستؤدي مناجمها إلى إعادة توطين قسري لأربعة آلاف و310 أسر.

وفي تعبيرها عن خبرتها في الإخلاء القسري، تقول امرأة في الحادية والستين من عمرها:

جاءوا تحت جناح الظلام. أخبرني رجل صيني؛ يصحبه ثلاثة جنود، بأن أمني أمنية قبل الموت. فأخبرتهم أن زوجي وأبي وأجدادي دُفِنوا هنا. فردوا قائلين: إذا أردت أن تتبعيهم، فعليك أن تفعلي ذلك دون إزعاج للتنقيب عن الماس. تملكني الرعب. وأمروني بالبدء في تعبئة أغراضي. فعلت ذلك في عجلة من أمري، تاركة أشياء كثيرة ماشيتي وحديقتي وحقلي وبستاني، والأهم من هذا وذاك رفات زوجي وابني.

مارينج منطقة محظورة، بها تواجد عسكري مكثف، يجعل التجمع والالتقاء أمرًا صعبًا على المجتمعات المحلية. حرية الحركة

من المستطلع آرائهم



قالوا إنهم أُجبروا على الانتقال نتيجة للعنف والوسائل القسرية، أو فقدان الموارد، وسبل الرزق.



لم يشعروا بأمان في التعبير عن مشاعرهم الحقيقية، أو طرح أسئلة حول المشروع.

النتائج المستخلصة



شاركوا في برامج رصد مجتمعي؛ للتأكد من امتثال المشروع للقانون.



قالوا إن حياتهم صارت "أسوأ" أو "أسوأ بكثير" بعد التهجير.

لإجراء هذا البحث، عملت مع فريق من الطلاب، والشباب المحليين؛ لاستطلاع آراء مائة وأربعة شخصًا، تتراوح أعمارهم ما بين سن السادسة عشرة والسابعة والثمانين، كلهم تضرروا بسبب التنقيب عن الماس في زيمبابوي. وقد شمل هذا العدد واحدًا وثمانين شخصًا من مجتمع مارينج الذي أُنتمي إليه، فضلًا عن عينة أخرى من واحد وعشرين شخصًا من مجتمع موروا، بهدف المقارنة والوقوف على نتائج. شكلت النساء نسبة 52% من هذا العدد. وكان معظم المبحوثين من الفلاحين شديدي الفقر، بعض قليل منهم كان أفضل حالًا، وحوالي 86% منهم يرتزقون من الأرض.

لم تكن البيئة مسعفة على الإطلاق لإجراء الاستطلاع. ففي زيمبابوي لا يمكننا تجميع أكثر من 20 شخصًا معًا، في مكان واحد، وإلا سنعرض للتوقيف وفقًا لقانون الأمن العام Public Security Act. وفي أحد الاجتماعات الخاصة بإجراء هذا البحث، وقف جنود مسلحون في الخلفية يراقبوننا. بعض الناس في مارينج كانوا خائفين من التحدث إلينا علنًا حول المشروع. فيما شعرت مجتمعات مروا بحرية أكبر في التحدث حول مشروع ريو تننو الذي وافقت إدارته على الالتقاء معنا أثناء البحث. وبالرغم من كثرة ما يمكن قوله حول ما حدث في مجتمعاتنا، إلا أنني سأركز على بعض النتائج الرئيسية.

النتيجة الأولى

استخدام القوة والإجبار أدى إلى انتهاك حقوق الإنسان

في مارينج ذكرت نسبة 69% من الذين قابلناهم، أنهم أُجبروا، أو هُددوا بالعنف، على الانتقال من أماكنهم. وأظهر الاستطلاع أن القائمين على تطوير المشروع، استخدموا أساليب مختلفة لإجبار الناس على ترك منازلهم.

استخدم المنقبون عن الماس الشرطة والجيش، في إجبار الناس على ترك أراضيهم. واستخدم الجنود مرارًا وتكرارًا القتل والتعذيب والتوقيف، لإجبار الناس على ترك منازلهم. ففي الثالث والعشرين من سبتمبر/أيلول 2001، اعتقلت الشرطة ثلاثة رجال، وتعدت عليهم بالضرب؛ لحفرهم الأرض بحثًا عن مياها في محيط فناء منزلهم. لقي أحدهم حتفه جراء الضرب، ولم يتم توقيف ضابط الشرطة حتى الآن على جريمة القتل.

ولم تكن هذه وحدها أشكال الإجبار. فإذا رفض شخص ما المغادرة، فإن القائمين على المشروع يجعلون عيشته مرارًا، إلى درجة أنه يصبح غير قادر على مواصلة حياته اليومية. فهم مثلاً يبدؤون على الفور بالحفر في عقر داره. بعد أن تكون الشركة قد فجرت ديناميت، وبدأت عملياتها بالقرب من منازلنا، في منتصف الليل غالبًا. كما حولت الضوضاء والغبار كثيرًا من منازلنا إلى أماكن غير قابلة للعيش، وكثير من الماشية هربت، أو سقطت في حفر التنقيب.

فقدنا أيضًا أرضنا المشاع، وهذا ما دمر قدرة الناس على مواصلة زراعة الكفاف. فقد تلوثت أنهارنا وموارد مياها؛ بفعل أنشطة التنقيب، وحفر المناجم. دمرت قنوات الري والمدارس والعيادات الصحية عن عمد. والجدير بالذكر أن منطقة مارينج تحتوي على أعلى نسبة انتشار لمرض نقص المناعة المكتسبة/الأيدز في زيمبابوي، ومن ثم، فإن فقدان العيادات الصحية تعني أن الناس لا يمكنهم البقاء في منازلهم، إذا كانوا في حاجة إلى علاج.

في المقابل، وعلى عكس ما تم في مارينج؛ لم يستخدم مشروع ريو تنتو في مروا الجيش أو الشرطة، لإجبار الناس على ترك أراضيهم. لم يذكر القرويون أن مطوري المشروع هددوهم بالتشرد، أو عدم الحصول على تعويض حال عدم تعاونهم.

النتيجة الثانية

استخدام أساليب مختلفة لتقويض قدرة المجتمع على التعبير.

عوامل كثيرة حدت من قدرة مجتمع مارينج المحلي على طرح مشكلاتهم، وقلقهم حول المشروع. وبناء على مستويات متطرفة من العنف والإجبار وصفناها سابقًا، ليست مفاجأة أن تكشف بياناتنا عن أن 80% من المستطلعة آراؤهم في منطقة المارينج، ذكروا أنهم شعروا بالخوف من التعبير عن مشاعرهم الحقيقية، أو في طرح أسئلة ما حول المشروع.

استخدمت الحكومة أساليب عديدة، لتقويض قدرة مجتمعنا على التعبير عن قلقه. فأحلت الحكومة، على سبيل المثال، العمد التقليديين بعمد معينين، زعموا أنهم يتحدثون نيابة عن مجتمعاتنا. وفي حالات أخرى تم رشوة هؤلاء العمد. وهذا دور غير لائق للعمدة في مجتمعنا. فالعمد التقليديون يعملون عن كثب مع شيوخ القرية، ويوفرون مساحة للناس للحديث ومناقشة القضايا محل الاهتمام. ولا يفترض للعمدة أن يتخذ قرارًا من تلقاء نفسه. بل هو ولي يمثل رأي الناس فحسب.

النتيجة الثالثة

حرم التمييز كثيرين من الحصول على منافع إعادة التوطين.

من دون القدرة على المشاركة في عملية إعادة التوطين، استُبعد كثير من الناس، من التمتع بفوائد عرضتها شركات التعدين، من بينهم نساء وأطفال وكبار السن.

تواجه المرأة أصعب الظروف على الإطلاق، فمنطقة مارينج تحت سيطرة طائفة دينية رسولية (apostolic)، تعتبر المرأة كائنًا ناقصًا، وأقل من الرجال في كل شيء. يبدو هذا غريبًا، فيما نجد معظم الأسر تعولها امرأة بمفردها، وهو أمر شائع في منطقة مصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة/الأيدز، ليست مؤهلة لتلقي تعويض من مناجم منطقة مارينج. فالقائمون على تطوير المشروع، يفترضون عدم وجود الأسرة لعدم وجود رجل فيها، لذا تُستبعد الأمهات، والآباء المستقلون، أو من بدون زوج أو زوجة، من إعادة التوطين. فالشركات لا توظف النساء. ولا يوجد تدريب لمساعدة النساء في العثور على مصادر رزق بديلة. ونتيجة ذلك، نجد أن واحدة من بين كل سبع نساء مشردة حاليًا.

وُقِّعت الأوضاع مع مصادر الرزق الخاص بالنساء، عندما دمر المطورون عياداتنا الصحية، ومدارس أطفالنا. فقدت النساء الأرض التي استخدمنها في زراعة الغذاء، وخسرن أيضًا إمكانية وصولهن إلى غابات كن يجمعن منها مواد غذائية أخرى. وبسبب التلوث، اضطرت النساء إلى السير مسافات طويلة؛ بحثًا عن مياه شرب نظيفة. ولكن التمييز حال دون مساعدة شركات التعدين المعنية للنساء. فقد ذكر 78% من النساء اللائي استطلعن آراءهن، أن مصادر رزقهن "أصبحت أسوأ"، أو "أسوأ بكثير" عما كانت.

من جانب آخر، فقد وضع مرض الأيدز كثيرًا من الأطفال والشيوخ في موقع المسؤولية عن أسرهم. فتعرض هؤلاء بدورهم للتمييز؛ حيث لم يتم التشاور مع الشيوخ، بل استُبعدوا من خطط إعادة التوطين، على الرغم من دورهم المركزي في إعالة الأسر، وعملية اتخاذ القرار داخل مجتمعنا. وقد ذكرت الحكومة أيضًا، أن الأطفال لا يمكنهم استلام منازل جديدة، أو أي من منافع إعادة التوطين؛ لأنهم -ببساطة- لا يملكون الأهلية القانونية لتوقيع الاتفاقات. وقد أخبرتنا فتاة في السادسة عشرة من عمرها، قالت: "مات أبوانا تاركين لنا منزلًا في مارينج، أجبرتنا المناجم على الخروج منه، والعيش مع عمنا. فقدنا منزلنا بسبب المنجم". في حين نجد أن كل سبع أسر يعولها أطفال، تعيش مؤقتًا مع أقرباء لهم فقدوا منازلهم، دون أي تعويض.

كان التمييز أيضًا حاضرًا في مناجم "موروا"، على الرغم من كونه أقل حدة. فكثير ممن أجرينا معهم مقابلات، أشاروا إلى أن الأسر التي يعولها نساء وأطفال، لم تتلق تعويضًا، وأن الشيوخ قد استُبعدوا من برامج إيجاد سبل الرزق البديل.

النتيجة الرابعة

تدني معدلات جودة الحياة منذ بدأ عملية التنقيب.

دفع مطورو مشروع مارينج مبلغًا متواضعًا من المال، على سبيل التعويض، وقدموا منازل جديدة لمعظم الناس. على سبيل المثال حصلت بعض الأسر على ما يعادل ألف دولار أمريكي نظير إعادة التوطين. لكن هذا لم يكن كافيًا على أية حال لاستعادة مصادر رزق الأسر النازحة. وفي استطلاع الرأي، ذكر 66% ممن تسبب المشروع في تهجيرهم، أن حياتهم صارت أسوأ، بل أسوأ بكثير عما كانت عليه قبل ذلك. ويتوقع كثيرون أيضًا أن حياتهم ستتأثر، وتتحول إلى أسوأ. قال لنا أحد من أعيد توطينهم: "خسرنا أرضنا وأنهارنا وماشيتنا. علينا أن نبدأ من جديد. ولا نعرف من أين نبدأ".

وعلى الرغم من أن 98% من أعضاء مجتمع المارينج ممن شاركوا في الاستطلاع، أشاروا إلى حصولهم على منزل جديد، فإن 24% منهم، ذكروا أنهم تسلموا أرضًا جديدة للزراعة. وكثيرون تُركوا دون أرض. وبعض منهم أقام مؤقتًا عند أقاربه، منذ 2010، لا يحدهم الأمل في الحصول على أرض للسكن أو الزراعة. ولا توجد برامج توفر مصدرًا بديلًا للدخل. لذلك، فكثير من الأسر تعاني الجوع.

هذا وقد عُرضت بضع وظائف في المناجم، بمنطقة المارينج. حيث جلب المطورون الصينيون ستمائة عامل من بلدهم، فيما جلبت الحكومة الجنود. وتُظهر البيانات التي جمعناها، أن رجالًا كثيرين من مجتمع المارينج قد انتقلوا إلى بعض البلدات بحثًا عن عمل، وهو ما اقتضى جهدًا أكبر من النساء. فمثلما وصفت إحداهن، "أعتمدت العمل بالزراعة، لكنني الآن لا أفعل سوى الجلوس معتمدة على الطعام يجلبه أطفالي وغيرهم من المجاملين".

مقارنة بـ "مارينج"، تبدو منطقة ريو تتو قد وفرت ظروفًا معيشية أكثر إنسانية؛ فوضعت برامج لمصادر الرزق البديلة، ووظفت الشركة بعض أعضاء المجتمع في منجم "موروا"، ولو على سبيل العمل المؤقت؛ للقيام بأعمال لا تتطلب مهارات. وفي هذا السياق، أخبرتنا سيدة من المنطقة، قالت: "نفتقد أرض أجدادنا، لكن الشركة نقلت إلينا رفات ذوينا، وأعطونا منازل جديدة، وأرضًا، ودعماً. لا نشكو من نوعية الحياة. إنها أفضل هنا، ولكن يظل البيت/الوطن هو الأفضل".

الدروس المستفادة

رأينا في مجتمعنا، أن الحكومة أو شركات التعدين، لم يتحرك أيٌّ منهما لوقف الظلم الواقع علينا. لذا تولينا الأمر بأنفسنا. وبدأنا في تنظيم أنفسنا لممارسة الرصد المجتمعي، وضمان أن نتأجنا تصنع فرقًا. فمنذ عام 2009، رصد سكان منطقة مارينج بانتظام، انتهاكات حقوق الإنسان، والمشكلات البيئية المتعلقة بعمليات التعدين ومشاريعه.

قمنا وزملائي بالبحث حول أفضل ممارسات الرصد المجتمعي، ساعين إلى حشد حلفاء لدعمنا. وكللت مساعينا بدعم من برنامجين من برامج المنح المحترمة، من سفارات أجنبية في زيمبابوي. وشاركنا في مدرسة الرصد المجتمعي مع مؤسسة Bench Marks Foundation in South Africa في جنوب أفريقيا، حيث تتشارك المجتمعات الأفكار، حول كيفية جمع الأدلة للمقاضاة، والضغط، والمناصرة. وشاركنا أيضًا في مبادرة البنك الدولي لتحسين الشفافية والمساءلة في قطاع التعدين بزيمبابوي.

يعد الرصد والتوثيق المجتمعي عملية تقصي حقائق، تشمل اكتشاف وتقييم المعلومات ذات الصلة بانتهاكات حقوق الإنسان. فالرصد والتوثيق، يمكن أن يقوم على عدد كبير من الأهداف، تشمل التعليم، ورفع الوعي، والتقاضي، ومساعدة الضحايا مباشرة، وتشجيع مرتكبي الانتهاكات على تغيير نظمهم وسلوكهم. وتتضمن العملية كذلك جمع البيانات، وتنظيمها، وتحليلها، وفي الأخير توزيع البيانات على الأطراف المعنية. ويمكن لراصي حقوق الإنسان استخدام المعلومات لتقييم وقياس أنشطة المشروع المختلفة، لضمان التزام المنظمات بحقوق الإنسان، وحقوق المجتمع المعني. ويمكن استخدام المعلومات أيضًا، لإلزام المستثمرين والحكومات بتحمل مسؤولية الانتهاكات، وعن الفجوات في الامتثال لحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من استمرار الكفاح، فقد لاحظنا تراجع معدلات انتهاكات حقوق الإنسان في مجتمعنا، منذ أن أصبح معروفًا أننا نوثقها. وقد قمنا بأنشطة مناصرة لقضية إخراج قوات الأمن من منطقتنا السكنية. ورغم أنهم مازالوا متواجدين، إلا أنهم أصبحوا أقل عددًا. رصدنا أيضًا انتهاكات حدثت لعمالٍ وظفتهم شركات التعدين. وفي وصف أحد الراصدين، يدعى راتيدساي ماتامبودز Ratidzai Matambudze لبعض النتائج، يحدثنا قائلاً:

حالفنا بعض النجاح. فقد حُكم على ضابط شرطة، يدعى جوزيف تشان Joseph Chani بالسجن ثمانية عشر عامًا؛ لضربه أحد القرويين، ويدعى تسوروساي كوسينا Tsorosai Kusena ضربًا أفضى إلى موته. كما قدمنا شركات التعدين لمحاكمتها على تلويث أنهارنا، نهري أودزي وساف Odzi and Save. وتكبّدت الشركات غرامات كثيرة على التلوث، لأن المجتمع يسارع بإعلان أي دليل يرونه على التلوث. وطالبنا شركات التعدين بتجديد مراحض مدارس أبنائنا التي أغرقوها بنفاياتهم

الصناعية من مخلفات الانفجار. وبالفعل لقد غيّر رصدنا المجتمعي كثيرًا من طريقة إنجاز الأشياء في مارينج. ولم يكن هذا ممكنًا، إلا بعد أن أصبح لدينا ما يكفي من أدلة؛ لتقديم الشركات للمحاكمة عند انتهاكها لحقوق الإنسان. فنحن نمارس المناصرة المستندة إلى أدلة.

كان عملنا محفوفًا بالمخاطر في بعض الأحيان. ونجحنا في إقناع البرلمان بتوثيق كثير من الانتهاكات في تقريره-Chindori Chininga عام 2013، ولكن البرلمانيون الذين قادوا التحقيق ماتوا في ظروف غامضة، بعد أسبوع واحد من إصدار التقرير.

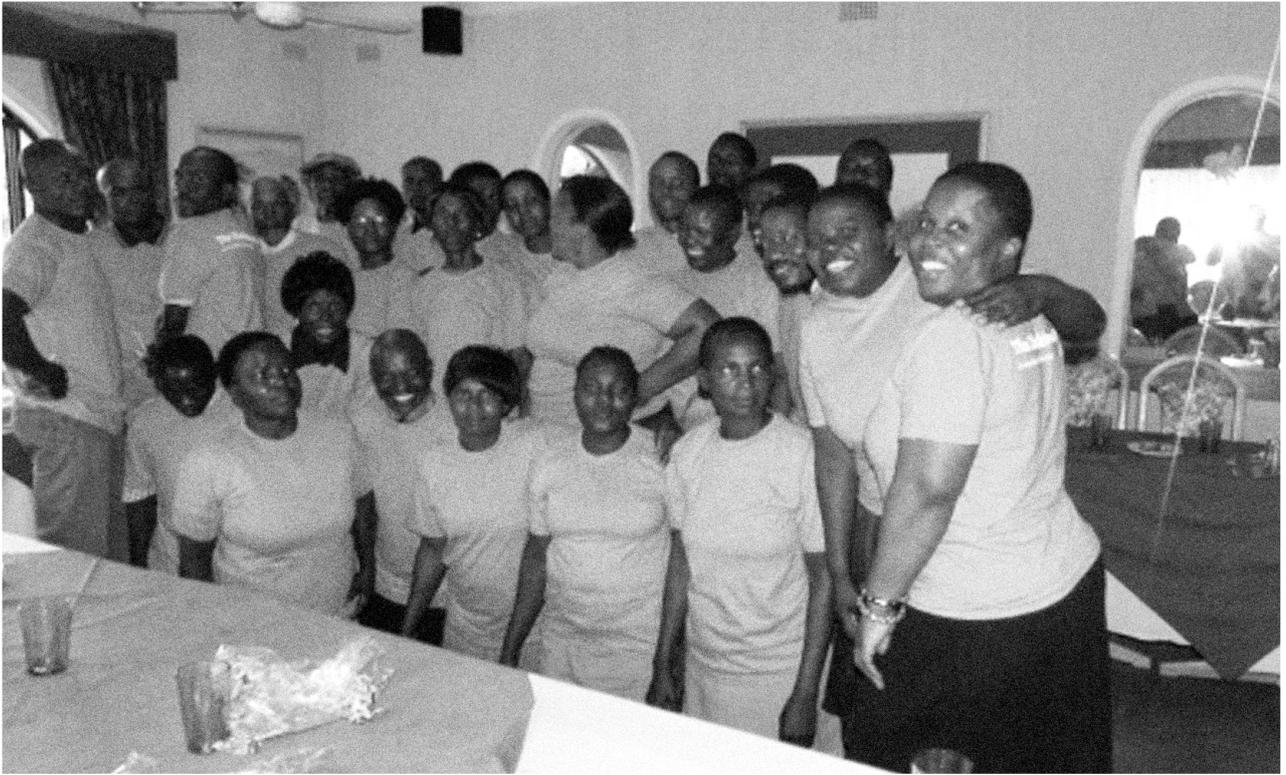
وفضلاً عن رصد مشاريع التعدين، نعمل أيضًا لضمان عدم عزلة مجتمع مارينج عن بقية العالم، عبر جلب أجهزة الكمبيوتر، والكتب، والصحف التي يمكن للجميع استخدامها. فبدون مثل هذه الصلات الخارجية، سيقبع الناس في "سجن مفتوح". ذلك أن الوصول إلى المعلومات وعقد الصلات ببقية العالم، أمر ضروري لضمان احترام حقوق الإنسان.

إننا نأمل أن تتعلم مؤسسات التمويل التنموية من خبرتنا المحلية، وترى قيمة الرصد المجتمعي في منع انتهاكات حقوق الإنسان. وفي نهاية الأمر، نأمل أن يبدأ المطورون الصينيون، وغيرهم من بلدان العالم، باحترام حقوقنا الأساسية، وتلبية المعايير الدولية للاستثمار المسؤول، حتى لو لم يكن لدي حكومتنا النية لفعل ذلك.

وعلى الرغم من شدة التحديات التي نواجهها في منطقتنا: الحكومة القمعية، والنقص الشديد في ممارسة الديمقراطية في مجال التنمية، والإفقار الشديد، إلا أننا كنا قادرين على تنظيم أنفسنا؛ لعمل رصد مجتمعي، وضمان تأثير نتائجنا في إظهار الفرق. ونحن على استعداد لمواصلة الكفاح نفسه لسنوات قادمة. ونحن إذ استطعنا فعل ذلك في زيمبابوي، نؤكد أن مجتمعات جميع أنحاء العالم يمكنها أن تفعله أيضًا.



المشاركون من "مارينج" Marange ومنطقة إعادة التوطين "آردا ترانسساو" Arda Transsau في أول اجتماع لهم؛ لمناقشة بحث التحرك التشاركي
(تبرعت بالقمصان صحيفة "نيوزيمبابوي" Zimbabwean Newspaper).



أعضاء المجتمع يراجعون نتائج استطلاع الرأي

الفصل السابع

المساءلة عن الأضرار

Jamil Junejo جميل يونيجو

رؤى مجتمعية حول مشروع مصرف الضفة اليسرى بتمويل البنك الدولي في باكستان





أنا عضو وباحث وكاتب في منتدى الصيادين الباكستان Pakistan Fisherfolk Forum. كنت أيضًا عضوًا نشطًا في ملتقى المنظمات غير الحكومية حول بنك التنمية الآسيوي Asian NGO Forum on the Development Bank راصدًا دور مؤسسات التمويل التنموية في بلدنا. أثناء عملي كان تركيزي ينصب على كيفية تأثير التنمية في حقوق الإنسان؛ حقوق من يكافحون للتعبير عن أنفسهم في بلدنا عامة، وحقوق الصيادين بصفة خاصة. وقد اكتسبت خبرة العمل على حقوق الأرض، وأريد الإسهام في تنمية السياسات التي من شأنها أن تحمي حقوق الأرض، وتعتد بالخبرة المحلية، وتضمن تصميم مشاريع تنموية في صالح الناس. ومن ثم، تابعتُ وكتبتُ على مدار سنوات عديدة، حول وضع مشروع مصرف الضفة اليسرى الذي يموله البنك الدولي في سنده Sindh. ففي عام 2004 قدم منتدى الصيادين شكوى إلى هيئة التفتيش التابعة للبنك الدولي حول هذا المشروع. وللأسف، لم يتغير الوضع كثيرًا، فيما يتعلق بمصير من يعيشون في مناطق ثبت تضررها جراء هذا المشروع الكارثي. لقد رأينا بأنفسنا، كيف يتجاهل القائمون على المشروع، حكمة السكان المحليين وخبرتهم، وكيف تتعرض حقوقهم للانتهاك، من جانب منتهكين يتمتعون بالحصانة.. وهذا سبب رغبتني الأصلية في خلق مساءلة حقيقية في مجال التنمية.

حول المشروع

شيدت الحكومة الباكستانية مشروع مصرف مصب الضفة اليسرى، في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، بمساعدة من هيئات دولية، مثل: البنك الدولي، والبنك الآسيوي للتنمية، وبنك اليابان للتعاون الدولي Japan Bank for International Cooperation. وهو عبارة عن إنشاء مجرى مائي اصطناعي ضخم، يجري موازيًا لنهر إندوس، عبر أربع مقاطعات باكستانية. ويمثل هذا المشروع الجزء الأكبر من مشروع برنامج المصارف الوطنية National Drainage Program Project في باكستان. وكان الغرض الأساس من هذا المصرف الاصطناعي، أن يُصمم للعمل كمصرف للري؛ يحمل المياه المالحة بعيدًا عن ملايين الهكتارات الزراعية على سهول البنجاب، حيث يتخلص منها في البحر العربي Arabian Sea. وكان من المزمع، فضلًا عن ذلك، التخلص من النفايات الصناعية، وغيرها من مخلفات بلديات المراكز الحضرية. وقد دعمت المؤسسات التنموية المشروع، إلى جانب برامج أخرى للري والصرف في باكستان، ضمن إطار كان يُفترض له تحسين الإنتاج الزراعي للدولة.

وبسبب تصميم خاطئ، وصيانة سيئة، أضر مشروع مصرف مصب الضفة اليسرى ضررًا بالغًا بمقاطعتي ميربورخاس Mirpurkhas و بادين Badin الساحليتين، الواقعتين في نهايته. شملت الأضرار حياة الناس، والتنوع الحيوي، والمحاصيل، خصوصًا بعد أن ضربت الأعاصير والأمطار الثقيلة منطقة "سنده" المنخفضة. ما جعل المياه المالحة والصناعية الضارة، ومخلفات المناطق السكنية؛ تتسرب بانتظام من مشروع المصرف، إلى حقول المحاصيل، والأراضي الرطبة المعترف بها دوليًا. وفي سنة 1999 انهيار مشروع المصرف في عدة أماكن، أثناء أحد الأعاصير، وفي سنة 2003 تسبب المشروع في فيضانات أثناء فصل

يجري نهر إندوس Indus River القديم عبر إقليمنا، في نهاية رحلته التي تبلغ ثلاثة آلاف كم إلى البحر. ونعتمد في عيشنا على هذا النهر ودلتاه، مثلنا في ذلك مثل كثيرين غيرنا في باكستان. فنحن صيادون، وارتفاع نسب التلوث، والفيضانات، على طول مجرى النهر وضفتيه، حيث يصب في البحر، لا تشكل مشكلات بيئية فحسب، بل تعد مسألة حياة وموت لكثيرين. فعندما يتحدث الصيادون خاصة عن التلوث في باكستان، فإن ذلك يعني أنواع السمك المستنزفة، وعن صرف المياه من أنظمة زراعية ضخمة، وعدم إمكانية الوصول إلى مياه الشرب، والتهجير القسري للأسر بعيدًا عن مصادر رزقهم ومنازلهم.

كان سبب بعض التحديات المدمرة للجيل السابق، مشروع برعاية البنك الدولي، على طول نهر إندوس، يسمى مشروع مصرف الضفة اليسرى Left Bank Outfall Drainage Project.

الرياح الموسمية. لقي كثيرون حتفهم فيها، وفقد كثيرون غيرهم وسائل كسب عيشهم.

في أيلول/سبتمبر من عام 2004، وبعد مضي عدة شهور على طلب المساعدة من الحكومة، ولا حياة لمن تنادي؛ قدم السكان المحليون شكوى إلى هيئة تفتيش البنك الدولي، وجاءت الهيئة للتحقيق في المشروع، ووجدوا عدداً من المخالفات والانتهاكات للسياسات التي وضعها البنك نفسه. وفي عام 2006، وضع البنك الدولي خطة تحرك لإصلاح الوضع، ولكنها لم تنفذ كلياً، لا من جانب الحكومة ولا من فريق عمل البنك. وبدلاً من اتخاذ البنك نهجاً موجهاً بالنتائج، قَدِّم مَنَحاً لمنظمات غير حكومية، عبر الصندوق الباكستاني لتخفيف الفقر Pakistan Poverty Alleviation Fund؛ بغية توفير أعمال لتعويض المتضررين من المشروع. كانت جهوداً مخيبة للآمال، وبالرغم من ذلك، قرر البنك أنها كافية، تمهيداً لسحب يده من المشكلة. وحالياً تخطط الحكومة لتوسيع نظام الصرف عبر إقليم سنده.

"تم بناء المشروع دون أي خطة عمل لإعادة التوطين، أو للاستجابة للطوارئ".

مرة أخرى، أثناء فيضانات عام 2003، وقع دمار مشابه في بادين. فقد زاد الصرف متجاوزاً طاقته المحددة، وفاض متسرّباً من خروقات في جدار المصرف الاصطناعي. وبعد إصلاح الضرر، صرح منتدي الصيادين الباكستان بأن "أكثر من 32 شخصاً قُتلوا، ودُمِّر 50 ألف فدان مثمرة، وأكثر من 100 ألف شخص نزحوا عن ديارهم لمدة ثلاثة أشهر، وحوالي 12 ألف صياد فقدوا مصدرهم الوحيد من الرزق، وأكثر من 10 آلاف فدان من الأرض، أصبحت تحت رحمة المياه المالحة".

وفي عامي 2010 و2011 تسبب فيضان آخر شديد، في نزوح عدد من أسر بادين. وانعكس الضرر على المجتمع والأراضي الزراعية؛ لا في بادين وحدها، بل أيضاً في مقاطعات شهيد بناظيرآباد Shaheed Benazirabad وصانغهار Sanghar و ميربورخاس Mirpurkhas. ولكن بادين تحملت النصيب الأكبر من ضراوة الأزمة. ويعيش الناس هناك في خوف دائم من الفيضان الكبير القادم. فحجم الضرر وحدوده الجغرافية مازال في اتساع. والآثار الدائمة لتلوث الأرض ومصادر المياه، تواصل إجبار الناس على النزوح من منازلهم وأراضيهم.

وعلى الرغم من جميع الآثار السلبية والكارثية الموثقة، لم ينل أحد من مجتمع بادين مساعدة، أو تعويضاً، من الحكومة الباكستانية. وبدلاً من قيامها بذلك، قررت الاستمرار في التوسع بالمشروع.

لم تستشر الحكومة أحدًا حول أية قضايا تنموية إقليمية...".

خبرة مجتمعاتنا

من المتوقع أن يواجه من يعيشون في المقاطعات الساحلية، على دلتا نهر إندوس، أعاصير من وقت لآخر، إلى جانب الفيضانات المصاحبة لهبوب الرياح الموسمية. لذا كان من البديهي أن يتم تصميم مشروع المصرف، بحيث يتحمل شدة تدفق المياه، وأن يوضع في الاعتبار- عند تصميمه- ما تشكله الفيضانات من تهديد لمن يعيشون بالقرب من موقع بناء المصرف. ومع ذلك، بني المشروع دون وضع أية خطة لإعادة التوطين، أو للاستجابة إلى مثل هذه الطوارئ.

أثناء إعصار عام 1999 الذي شق طرف المصرف عند الضفة اليسرى، حدثت الكارثة التي ضربت خمسة وستين مكاناً في البلاد، نتجت عنها خسائر هائلة في مقاطعة بادين. غرقت القرى في المياه المالحة ومياه الصرف الزراعي السامة. وأجبر آلاف من الناس على ترك منازلهم لعدة شهور. وعند عودة البعض منهم، وجدوا منازلهم وأراضيهم مدمرة تماماً وملوثة. والحقيقة التي أكدت حجم الكارثة هي انتشار 355 جثة من الوحل. ويعتقد مجتمع بادين الساحلي، أنه لولا وجود مشروع المصرف لانخفضت الخسائر بنسبة تصل إلى 80%.

من المستطلع آرائهم



نزحوا بسبب تدمير مصدر رزقهم.



تلقوا تعويضات أو مساعدة على مصادر العيش بعد التهجير.



أفادوا بأن حياتهم صارت أسوأ بسبب المشروع.



رأوا أن المشروع سيفيد مجتمعهم.

النتائج المستخلصة

لفهم خبرات الأسر التي نزحت بسبب مشروع مصرف الضفة اليسرى، شكلنا فريقًا من أربعة باحثين. واستطلعنا رأي مائة شخص: ٩٨٪ منهم نزحوا بسبب المشروع، ويعيشون في مجتمعات ريفية بطول المنطقة الساحلية الجنوبية من باكستان، ويكسبون عيشهم من الصيد والزراعة والرعي.



قالوا إنهم يودون لو أن البنك الدولي يتشاور مباشرة مع المجتمعات، بدلًا من التحدث إلى الحكومة والشركات وحدها.

النتيجة الأولى

لا يتمتع السكان المحليون بصوت في التخطيط لبرنامج الصرف في باكستان.

فاجأ المجتمعات المضارة، قرار الحكومة الباكستانية المضي قُدماً في بناء برنامجها الوطني للصرف، بما فيه مشروع المصرف الاصطناعي على الضفة اليسرى من نهر إندوس؛ فتقدموا بشكوى إلى هيئة تفتيش البنك الدولي، جاء فيها ما يلي:

لقد استبعدت الحكومة المجتمعات المحلية تماماً، لاسيما سكان المناطق المضارة من الحزام الساحلي الجنوبي، من أن تكون طرفاً في أية معلومات، أو توعية، حول خطط [البرنامج الوطني للصرف] وتقديراته البيئية. وظلت عملية التخطيط للمشروع، قاصرة على عدد قليل من البيروقراطيين الحكوميين والممولين، كما ظل تنفيذ المشروع أمراً في طي الكتمان، غير معلن عنه بشفافية. ومن ثم، فشل المشروع- منذ البداية- في اكتساب الموافقة المستنيرة، أو المشاركة الهادفة. لقد كنا غير واعين بشيء على الإطلاق يتعلق ببرنامج الصرف، إلى أن هطلت الأمطار الكثيفة في عام 2003، فتمى إلى علمنا أن مزيداً من النفايات سيضاف في نظام [مشروع الصرف] الموجود فعلياً.

وعندما استطلعنا آراء السكان المحليين حول المشروع، أشاروا إلى عوائق المشاركة في خطط الحكومة "التنموية". ولم يُفد أحد ممن سألناهم، باستشارته من قبل أي طرف، حول مشروع صرف الضفة اليسرى، أو غيره من قضايا تنموية إقليمية أو محلية. فضلاً عن ذلك، أفادوا بفقدانهم الشعور بالأمان عند التعبير عن مشاعرهم الحقيقية تجاه المشروع، أو عند محاولة البحث عن طرق للحصول على معلومات حول المشروع. ولم يفاجئنا أن نجد 0% هي محصلة من رأوا المشروع مفيداً لمجتمعهم على أي نحو.

النتيجة الثانية

تعرضت المجتمعات للتهجير مراراً بسبب الفيضانات، ورغم ذلك لم تتخذ أية إجراءات احترازية للطوارئ.

إذا كانت الكوارث التي وقعت في أعوام 1999 و2010 و2011، قد أدت إلى نزوح مؤقت لسكان المقاطعات الساحلية المذكورة، فإن آلاف آخرين نزحوا بشكل دائم؛ بسبب ما مُنوا به من خسائر في الثروة السمكية، وزحف المياه المالحة والصرف على حقولهم الزراعية. وفي الاستطلاع الذي أجريناه، أجاب الجميع (100%) من المستطلعة آراؤهم، بأنهم لم يتلقوا أي إخطار قبل إجبارهم على الرحيل. لم تصلهم معلومات عن مخاطر الفيضان من قبل مطوري المشروع، ولم تكن هناك أنظمة طوارئ بادية للعيان. ونتيجة ذلك، أن تلك المجتمعات الساحلية، لم تكن مهيأة للفيضان. وهو ما ضاعف بلا شك من الآثار الكارثية.

النتيجة الثالثة

كثيرون عانوا من الإزاحة الاقتصادية، تاركين بيوتهم بسبب الدمار الذي لحق بمصادر رزقهم.

كان النزوح بسبب الفيضان نزوحًا مؤقتًا، عند كثير من الناس في المدن الساحلية، الذين كانوا- بعد عدة شهور- قادرين على العودة إلى ديارهم. ولكن آثار النزوح الاقتصادي كانت أكثر استدامة.

حتى في غياب الطقس العاصف والمطير، فإن الأضرار التي سببها مشروع مصرف الضفة اليسرى، أجبر الناس على ترك منازلهم. فمخلفات مصانع المبيدات والأسمدة، التي يحملها المصرف؛ سممت المصادر الوحيدة للمياه النظيفة، التي تعتمد عليها تلك المجتمعات كليًا. كما أضر تسرب المياه المالحة من المصرف أراضيها، وأسفر الفيضان المعتاد، عن تجريف سطح التربة، والتهم البحر الأراضي الساحلية. ما يعني واقعيًا تدمير الأنظمة البيئية/الإيكولوجية الساحلية، والأراضي الرطبة؛ المصدر الوحيد لدخل وغذاء ما يقرب من 25 ألفًا، يعيشون في ستين قرية على امتداد الساحل الجنوبي. وتضاءلت حصيلة الصيد، خصوصًا الجمبري، كما أصبح السمك نفسه شديد التلوث؛ ما يمنع أكله أو بيعه. كما تعرضت الماشية للتسمم، واندثرت الحياة البرية تمامًا. ولم تعد هناك مياه عذبة للشرب، أو للاستخدامات اليومية، كما وقعت مئات الأسر فريسة للفقر المدقع. كانت النساء الفئة الأكثر تأثرًا، لأنهن يواجهن التمييز في مجتمعنا، مما يصعب عليهن إعادة بناء حياتهن.

جميع النازحين بسبب مشروع مصرف الضفة اليسرى، فقدوا مصدر عيشهم: 95% منهم أشاروا إلى أن "مصدر رزقي" دمر بالكامل، واضطروا إلى الرحيل؛ فهو خيار وحيد".

أفاد 86% ممن استطلعنا آراءهم، بأنهم فقدوا حيوانات، أو ماشية، أو حصيلة صيد من الأسماك، كما فقد نصفهم إمكانية الوصول إلى الغابات والمراعي. وحوالي 25% من الأسر خسرت الأرض التي تملكها. وحوال 87% أفادوا بأن البيئة حول مشروع المصرف أصبحت مدمرة.

النتيجة الرابعة

لم تُعد الحكومة ولا البنك الدولي مصادر الرزق للمهجرين.

ظل آلاف النازحين مستبعبدين من أي نوع من برامج إعادة التوطين، والمساعدة في مصادر الرزق. ولم تنظر الحكومة بجدية في أمر تعويض الناس على ما طالهم من كوارث بسبب التهجير الاقتصادي، واقتصرت دعمها المحدود، على من خسروا أراضيهم لتنفيذ المشروع. وقد أطلع أعضاء المجتمع المحلي البنك الدولي، على أن مشروع إعادة التأهيل كان "غير ملائم، وتصميمه ضعيف، وأهدافه خاطئة، ولم يكن للناس فيه قول".

ومن بين كل الناس الذين أجرينا معهم مقابلة، لم يذكر أحد أنه/أنها تلقت تعويضًا، أو مساعدة على اكتساب الرزق، بعد أن هُجروا، أو نزحوا مضطرين. وكانت النتيجة هي الإفكار الشديد الذي لحق بمجتمعات المناطق الساحلية. ومن بين من استطلعنا آراءهم، ذكر 85% أن مصدر رزقهم تدهور. وعندما سألناهم: هل كان وضعكم أفضل؟ أفاد 99% منهم بأن نوعية الحياة صارت من سيء إلى أسوأ. حقًا كانت الخسائر فادحة، وشكلت عبئًا ثقيلًا على كثير من الأسر. على سبيل المثال، كان 57% يتمتعون بأحقية في الأرض قبل النزوح المؤقت. وبعد العودة، أصبح 30% منهم فحسب، هم من لهم أحقية في الأرض، بينما لم يجد كثيرون منهم مأوى سوى بيت أبويهم، عند ذويهم.

الدروس المستفادة

وليس هناك من شك في أنه من دون مزيد من التخطيط المسئول والتشاركي، سوف يعيد التاريخ نفسه. فمن بين من قابلناهم لاستطلاع آرائهم، ذكر 94% منهم أهمية أن يتشاور معهم البنك الدولي وغيره من المنظمات الشبيهة مباشرة، بدلاً من التحدث إلى الحكومة والشركات. ويمكن لفتح مثل هذه من خطوط الاتصال، أن يمتد التفاهم ببساطة إلى تحسين نظم المساءلة، عند انحراف المشروع عن أهدافه. ونأمل في النهاية أن تكون قصتنا هذه، بياناً لأهمية تضمين وإشراك أصوات المجتمعات المتضررة مباشرة، في تصميم مشاريع التنمية، وضمان العلاج لأي ضرر قد ينتج عن مثل هذه المشاريع.

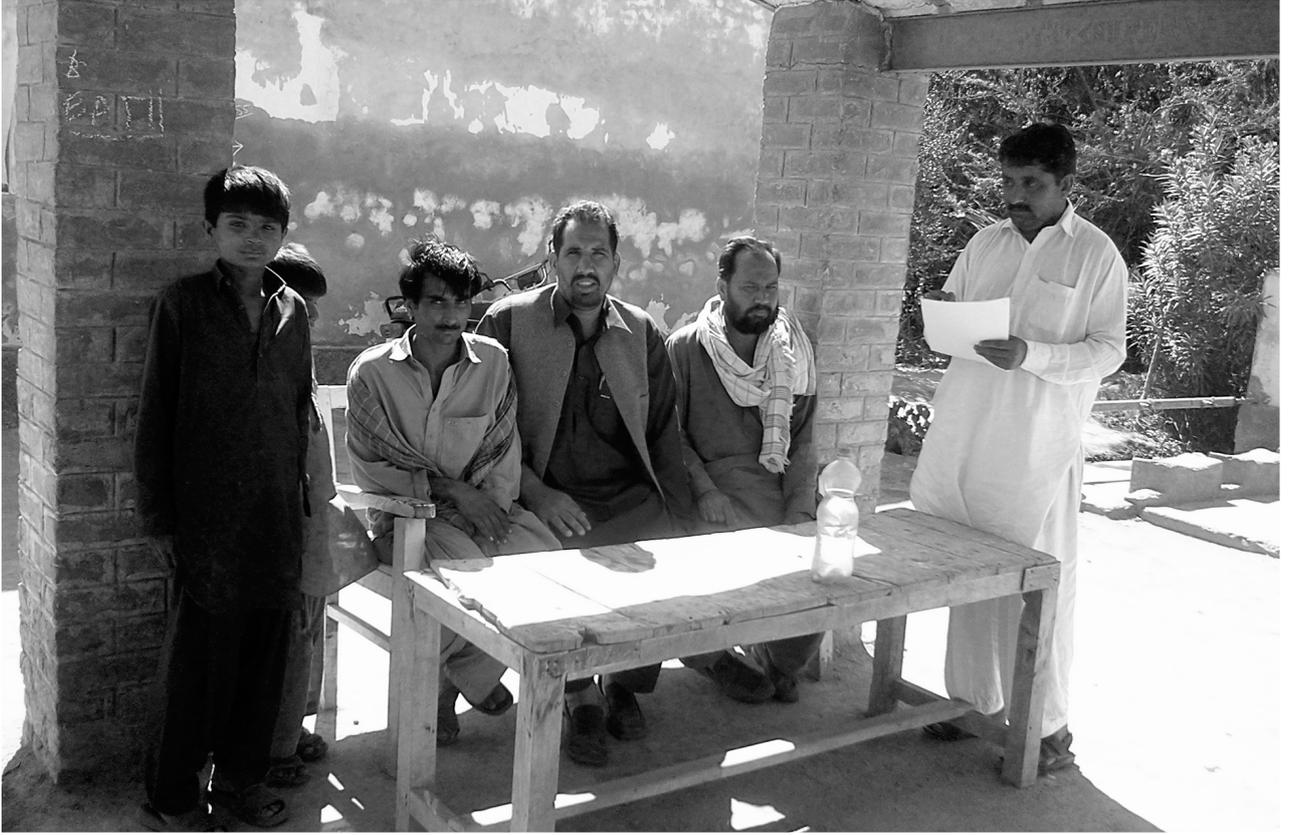
لم تكن الحكومة الباكستانية مضطرة إلى البدء في مشروع مصرف الضفة اليسرى من الأساس. فلا تصميمه، ولا خطة تنفيذه باديان للناس أو متاحان لمشاركتهم. إذ لم يتخط تركيز الحكومة والبنك الدولي في النظر إلى المشروع كأداة للصر، ولكنهما أخفقا في عدم اعتباره تهديداً ممكنًا. ووقعت بسببه انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان. على سبيل المثال، إن عيوب ذلك المشروع، وخطأ حساب الصلة بينه وبين ظاهرة المد والجزر، أضرت كثيراً بمساحة كبيرة من الأرض، حين غمرتها، إلى جانب تلوث المياه الجوفية بالمياه المالحة، ومن ثم حرمان آلاف السكان من الحصول على مياه شرب نظيفة.

بعد فيضانات عام 2003، عبأت المجتمعات المحلية قدراتها، ونظمت نفسها؛ سعياً للحصول على دعم لإعادة بناء حياتها. نظم أعضاء المجتمعات مسيرات احتجاجية، وأرسلوا خطابات إلى البنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي، وقدموا التماساً إلى رئيس البلاد، وتكلموا إلى وسائل الإعلام، وأرسلوا شكاوى إلى هيئة تفتيش البنك الدولي، ونظموا محاكمة شعبية ضمن أنشطة أخرى كثيرة. وبسبب هذا الحراك، أفادت بعثات تقصي الحقائق، التي نظمتها كل من المجتمعات، والبنك الدولي، بوجود بدائل لتصميم المشروع بطريقة أكثر أماناً للناس والبيئة والاقتصاد، ومحققة للأهداف التنموية نفسها.

وفيما يتعلق بالأضرار التي ألقت بهذه المجتمعات، فقد وثقتها توثيقاً دقيقاً منظمات غير حكومية في باكستان، وهيئة تفتيش البنك الدولي، فضلاً عن التقرير المشترك الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) و لجنة أبحاث الفضاء والغلاف الجوي الباكستانية Pakistan's Space and Upper Atmosphere Research Commission Suparco. وعلى الرغم من ذلك، تجاهلت الحكومة - معظم الوقت - القلق الذي عبرت عنه المجتمعات، ومازالت، دون أدنى اتجاه نحو أي تعويض أو إعادة تأهيل؛ تساعد المنكوبين على الهرب من براثن الفقر وأفخاخه التي نصبها المشروع.

وفي حقيقة الأمر، توجد لدى الحكومة خطط للتوسع في برنامجها الوطني للمصارف، بطريقة من شأنها العمل على اتساع دائرة تهديد المجتمعات الساحلية في مصادر الرزق، وانعدام الشعور بالأمان. على سبيل المثال، تأمل الحكومة في تحويل بعض مياه مشروع مصرف الضفة اليسرى، إلى مقاطعات أخرى، وهو ما تخشى المجتمعات أن يسبب مزيداً من العوز، والتلوث، ومخاطر الفيضان. وفي الوقت الذي فكرت الحكومة في التوسع بأنظمة الصرف، حثت المجتمعات المسئولين على جديّة النظر في بدائل أكثر أماناً.

إننا نأمل، وقبل تبنيها أي مشاريع صرف أخرى، أن تسحب الحكومة مشروع مصرف الضفة اليسرى أولاً؛ لأنه لا يمكنه الصمود - بقدرته الضعيفة - أمام ضغط المياه الشديد، أثناء الفيضان الآتي لا محالة. ثانيًا؛ لأن سوء الصيانة والإهمال أضعفا بنية المصرف الواهنة أصلاً. وإذا لم تُقدّم الحكومة على سحبه، سوف يظل مصدرًا دائمًا للكوارث.



"جميل جونييو" Jamil Junejo مقدماً استطلاع الرأي إلى أعضاء المجتمع

الفصل الثامن

نهج حقوق الإنسان إلى التنمية

سيك سوكونروث Sek Sokunroth

إخلاءات بحيرة بوينج كاك وتنمية أكثر مساواة في كمبوديا





حول المشروع

منذ أن دُمرت أنظمة إدارة الأراضي، وسجلات إثبات الملكية في كمبوديا، في عهد الخمير الحمر Khmer Rouge، لم يمتلك وثيقة تثبت ملكيته للأرض، سوى عدد قليل من الكمبوديين. وبدون السجلات الرسمية المطلوبة، احتاجت بلادنا إلى نظام جديد. وبعد تمرير قانون وطني عام 2002، مولت عدة جهات مانحة، من بينها البنك الدولي وحكومات كندا وفنلندا وألمانيا، مشروعًا للحكومة الكمبودية يهدف إلى وضع نظام حديث لحياسة الأراضي، من شأنه التقليل من حدة النزاعات على الأراضي في كمبوديا، عن طريق تسجيل الأراضي بانتظام، وإصدار السندات، في جميع أنحاء البلاد.

غير أن المشروع لم يحظَ بإشراف جيد، وأخفق في تحقيق الهدف الرئيس منه، وهو منع النزاع على الأراضي في "كمبوديا" بصفة عامة، وفي منطقة بحيرة بوينج كاك خاصة. ونتيجة لهذا الإخفاق، لم ينل سكان بحيرة بوينج كاك سندات تدل على ملكيتهم لأراضيهم. وبدلاً من ذلك، أُجرت الحكومة مساحات شاسعة من الأراضي الثمينة، خصوصاً في العاصمة بنوم بنه إلى شركات أجنبية خاصة. وهذا ما مهد الطريق أمام الحكومة ومطوريين القطاع الخاص، إلى إخلاء سكان بوينج كاك قسراً؛ لبناء وحدات سكنية فخمة، باهظة التكاليف.

ولتطوير الأراضي المحيطة بالبحيرة والواقعة جنوبها، قررت الشركة الاستثمارية ردم البحيرة وإخلاء السكان. ما نتج عنه تهجير حوالي سبعة عشر ألفاً وخمسمائة مواطن، في أغسطس/آب 2008، إلى جانب كثير من الأسر التي رفضت التهجير، وأصبحت تعيش في ظروف أسوأ مما كان عليه حالها قبل بدء المشروع.

نشأت على شواطئ بحيرة بوينج كاك Boeung Kak Lake في العاصمة الكمبودية بنوم بنه Phnom Penh. كانت بوينج كاك بالنسبة لعائلتي، هي المكان الذي بدأنا فيه من جديد، بعد انتقالنا من الأقاليم الشمالية التي مزقتها الحروب، وما زالت في صراع مع نظام بول بوت Pol Pot. لم تكن بحيرة بوينج كاك إذن، مجرد مكان أعدنا فيه بدء حياتنا أنا وأسرتي، بل كانت موطنًا خصبًا وأمنًا، لأكثر من أربعة آلاف أسرة، أمدتهم البحيرة بعدد من مصادر الرزق؛ بدءًا من الصيد، حتى الزراعة، والسياحة. غير أن كل شيء تغير في عام 2008، عندما اكتشفنا- بكلمة واحدة- أن الحكومة أجرت الأراضي لشركة خاصة لمدة 99 عامًا. وبالفعل، بعد أيام قليلة من سماعنا هذه الأخبار، بدأت الحكومة في إخلائنا، وردم البحيرة بالرمال. وللمرة الأولى في حياتي، أصبحت من نشطاء الحقوق والتنمية. وساهمت في تنظيم مجتمعي للمقاومة. وفي نهاية الأمر، كان على كثيرين منا الانتقال، بسبب تهديد الفيضان، والسلطات المحلية، وأصحاب الشركة الخاصة.. غمرت السلطات بيوتنا بالمياه والرمال، بينما كنا لا نزال في داخلها. نرحبنا تاركين كثيرًا من جيراننا بلا سبيل لكسب الرزق. وتركت وظيفتي في قطاع السياحة، التي أتاحت لي إظهار كنوز الثقافة الكمبودية للناس، ولكنها لم تسمح لي مرة بأن أظهر المشكلات الحقيقية التي يواجهها مجتمعي. ومنذ أواخر عام 2010، واصلت تدعيم مجتمعي ومناصرته، بينما كنت أعمل ناشطًا في الإعلام، ومنظمًا مجتمعيًا؛ من أجل منظمات حقوقية محلية.

يحمل جسد كمبوديا ندبات بلدٍ يتعافى من جراح الحرب والإبادة، ومعظم كبار السن فيه، ممن عاشوا في تلك العصور التي تستعصي على الوصف، يخافون التغيير، ويترددون في الوقوف من أجل حقوقهم. وكلبنة في جيل أصغر، أمل أن أستطيع فعل شيء؛ لتعزيز احترام حقوق الإنسان في بلدي، وكشف خسائر البشرية، بسبب مشاريع التنمية التي تقوم على استبعاد مشاركة المواطنين.

خبرة مجتمعاتنا

الوحيد. ولذلك، اضطرت إلى الاقتراض من البنك بمعدل فائدة عالية. وفي وصف حياتها اليومية، تقول: "يأتي الدائنون إلى منزلي كل يوم. أحياناً يتحتم عليّ الاختباء".

رفضت أكثر من مائة أسرة البيع، أو قبول التعويض الضئيل، وواصلوا الدفاع عن حقوقهم في الأرض. وقد وازبغت على العمل معهم عن كئيب منذ عام 2010.

كانت خبرة الإخلاء من منازلنا مرعبة، بما صاحبها من ممارسات العنف.. ففي أغسطس 2008، وبعد أيام قليلة على إبلاغنا بالرحيل، جاءوا بالجرافات، وبدءوا مباشرة في هدم بيوتنا. وفيما كانوا "يطورون!" البحيرة، تعمدوا ردم ردم منازلنا بالرمال في منتصف الليل. لم تصمد المنازل الخشبية أمام ضغط الرمال، وسرعان ما انهارت. وقبل أن تبدأ أية مفاوضات بين السكان المحليين والشركة، كانت الحكومة كل ليلة، تضخ مزيداً من الرمال فوق منازلنا التي بدأت مياه البحيرة المرذومة بدورها في التسرب من تحتها.

يصف أحد المواطنين الوضع، قائلاً: "كنا مرعوبين فعلاً من أن يغرقوا بيوتنا بالمياه والرمال. فقد واصل منسوب المياه في الارتفاع باضطراد. ولم يسمحوا لنا بإعادة بناء منزلنا عند انهياره".

في تلك الأثناء، هاجمت قوات الشرطة السكان، وألقت القبض على بعضهم، واستخدمت العنف لإجبارنا على الرحيل. وفي هذا يستدعي أحد السكان الأحداث، قائلاً: "أخبروني أنني إذا لم أرحل الآن، سيهدمون بيتي، ولن أحصل على شيء، ولا حتى تعويض صغير".

بعد الإخلاء القسرية، نزحت بعض الأسر إلى الريف، بينما هاجرت أسر أخرى إلى خارج البلاد. وقبل آخرون ثمانية آلاف وخمسمائة دولار أمريكي تعويضاً نقدياً (كان متوسط سعر متر الأرض في وسط المدينة يقارب الألف ومائة وأربعين دولاراً). كما منحت الحكومة بعض الأسر سكناً يشبه المرآب، في موقع خصصته لإعادة التوطين، عند أطراف المدينة، حيث لا توجد مستشفيات، ولا تتوافر فرص عمل، ولا أسواق. واضطر الأطفال إلى التسرب من التعليم. وحول ذلك الوضع، قال أحدهم: "لم يكن موقع إعادة التوطين مناسباً، لعدم وجود وسائل نقل تقل أطفالنا إلى المدارس، ولا يمكننا كسب ما يكفي من أموال تمكنا من تحمل دفع تكاليف النقل الخاص".

في الغالب، كان على الأسر والأحباء الانفصال عن بعضهم البعض؛ لأن الفرصة الوحيدة لتوافر الوظائف، ليست موجودة سوى في المدينة. لذلك اضطر العاملون البقاء في المدينة، غير قادرين على تحمل أعباء الانتقال من وإلى أسرهم. ويشكو الناس جميعهم، من ارتفاع معدلات الجريمة، وتراكم الديون.. كما ارتفعت نسبة العنف المنزلي بين المتزوجين، وازدادت معدلات معاقرة الكحوليات. ويلخص أحد الشباب خبرة الإخلاء القسري، قائلاً: "لم نجن سوى المعاناة والدموع".

وفي مقارنة بين ما كانت عليه، وما آلت إليه حياة الناس، أخبرتنا سيدة مسنة في السادسة والسبعين من عمرها، تقول: "كانت حياتي سابقاً أفضل من حياتي الآن. لقد قرر كثير من أطفالنا التوقف عن الذهاب إلى المدرسة؛ لأنني لم أعد أتحمّل أعباء مصروفاتهم الدراسية. نحن الآن أيضاً نعيش بعيدين جداً عن منطقة السوق".

هذه السيدة العجوز، لم تنل سوى خمسمائة دولار تعويضاً، ولم تعد قادرة على مواصلة عملها في تنظيف الملابس، مصدر رزقها

من المستطلع آرائهم

73%

أجبروا على النزوح من منازلهم بالعنف البدني.

88%

قالوا إنهم كانوا يمتلكون الحق في أرضهم، ولكن الحكومة رفضت إصدار سند بذلك.

87%

لم يشعروا بأمان في التعبير عن رأيهم في المشروع.

النتائج المستخلصة

في فبراير/شباط ومارس/آذار 2014 عملت مع فريق من الباحثين؛ لاستطلاع آراء أعضاء سابقين في مجتمع بحيرة بوينج كاك. كان معظم من تحدثنا إليهم من النساء (92%). وفي حقيقة الأمر، كانت المرأة الكمبودية تمثل الأصوات القيادية، في حملة بحيرة بوينج كاك التي تعد الآن أحد أشهر أنشطة النضال في بلادنا، وفي المنطقة عامة. وهناك أسباب عديدة وراء تولي النساء قيادة الحملات في تلك المجتمعات؛ من بينها أن النساء تعرضن أثناء الإخلاء القسري لانتهاكات عديدة طالبت حقوقهن، كما أنه من الوارد ممارسة السلطات عنفًا أقل في مواجهة الاحتجاجات النسائية، كما أن النساء يعملن غالبًا من المنزل، بينما يعمل الأزواجهن خارج المجتمع لرعاية أسرهم.

أصبحت إخلاءات بحيرة بوينج كاك بالنسبة لنا ولغيرنا من الكمبوديين، رمزًا لما يمكن أن تمثله كلمة "تنمية" من رعب، بوصفها تدميرًا لسبل الحياة في بلدنا.

83%

قالوا إن التعويض لم يكن مناسبًا.

99%

لم يسبق لهم المشاركة مطلقًا في مشاوره أجرتها الحكومة حول طموحاتهم عن التنمية في البلاد.

النتيجة الثانية

لدى المواطنين أفكار واضحة حول كيفية استشارتهم.

لم يشارك ضحايا الإخلاء القسري من محيط بحيرة بوينج كاك في أي نوع من المشاورات، بخصوص مشروع البحيرة. فقد عرف معظمهم بالمشروع عبر الصحف، أو الإذاعة، ولم يُهلوا سوى أسبوع واحد، قبيل إجبارهم على الرحيل.

وقد نفى من عقدنا معهم المقابلات، أن تكون الحكومة تشاورت مع أيٍّ منهم حول طموحاتهم في تنمية كمبوديا، رغم رغبتهم بالمشاركة في التخطيط التنموي لبلدهم. ولا يعارض سكان بحيرة بوينج كاك التنمية، مادامت تسير في الطريق الصحيح. ومثلما فسر أحد السكان، قال: "كنت لأوافق على مشروع تنموي، من شأنه أن يساعدنا على تحسين حياتنا، ولكنني لن أوافق أبدًا على مشروع يدمر حياتنا". وقال آخر: "أن يكون لدينا وقت كاف، ذلك هو أهم شيء. فنحن لا نعارض التنمية، ولكن على الأقل أمهلونا ما يكفي من الوقت لاتخاذ قرارنا".

شارك أعضاء المجتمع أيضًا رؤى بعينها، حول الطريقة التي يجب على الحكومة إدارة التشاور بها. واقترح أحد الأشخاص، على سبيل المثال، "أنه ينبغي الدعوة إلى عقد اجتماع مع السكان المحليين، بحيث يمكنهم التعبير فيه عن أفكارهم حول إيجابيات وسلبيات المشروع التنموي". وأكد كثيرون على أهمية أن يكونوا قادرين على التعبير عن أفكارهم دون خوف. وقال آخر: "كنت لأسأل السكان المحليين عن رأيهم وموافقته. والعمل على وضع حلول لكافة المشاكل المحتملة، وعدم تنفيذ المشروع حال رفضهم إياه". وفي حالة الاضطرار إلى إعادة التوطين، أكدت إحدى السيدات على أنه "لا بد من مشاوره السكان المحليين، للوقوف على ما سيحتاجونه في المكان الجديد. المشاورة لإيجاد طريقة مناسبة سيكون مفيدًا لكافة الأطراف".

النتيجة الأولى

فروق بارزة بين رؤية المواطنين ورؤية الحكومة للتنمية.

لم يرَ مَنْ قابلناهم في استطلاع الآراء، أن الوحدات السكنية الفارهة، المخطط لبنائها على الأراضي موضع المشكلة، تمتّ بأية صلة إلى مشروع تنموي قد ينفذ عامة الناس. ومثلما يصف لنا أحد أفراد المجتمع "عملت الحكومة والشركة معًا للاستيلاء على أراضينا، وبيعها نظير تحصيل أموال طائلة لأرصدتهم هم فحسب، وليست لنا".

ويعتقد جميع من أجرينا معهم المقابلات، أن رؤيتهم للتنمية مختلفة تمامًا عن رؤية الحكومة لها. فصيغة الحكومة للتنمية، تعني فقدان الوظائف، وتدهور سبل الحياة. وعندما سألتنا: كيف يمكن قياس نجاح مشروع تنموي ما، رأى 72% منهم أنهم سينظرون إلى كيفية احترام المشروع وتحقيقه لحقوق الإنسان، بينما رأى 13% منهم أنهم سيتطلعون إلى ما يعود به المشروع من زيادة في الدخل المادي. وهو ما يلخصه أحدهم، بقوله: "لو كانت المشاريع التنموية عادلة حقًا مع المواطنين، لصارت حياتنا أفضل مما نحن فيه".

النتيجة الثالثة

مر مجتمع النازحين بمستويات حادة من العنف والخوف.

تعكس بيانات الاستطلاع استخدامًا واسعًا للقوة والقسر، وما تم من انتهاكات لحقوق الإنسان، عند إخلاء السكان المحليين من بحيرة بوينج كاك. وأغلب المهجرين لم يهملوا سوى بضعة أيام، قبيل إجبارهم على الرحيل. وفي الغالب مر جميع المستطلعة آراؤهم- وعددهم مائة- بخبرات عنف شديد، وتهديدات، أثناء عملية الإخلاء. في حين ذكر 87% ممن استطلعنا آراءهم، أنهم لم يشعروا بأمان عند التعبير عن آرائهم في المشروع.. فالخوف ثقافة عامة في جميع أنحاء كمبوديا، ولا ينفرد بها مواطنو بوينج كاك وحدهم.

النتيجة الرابعة

لم تحسن التعويضات الضئيلة من مصادر الرزق.

قبيل الترحيل، حُيِّرت جماعتنا بين ثلاثة أنواع من التعويض: نقدي لشراء منزل جديد، أو الحصول على منزل جديد في موقع إعادة التوطين الواقع على مسافة 40 دقيقة سيرًا من مكاننا الأصلي، أو ترقية في الموقع. وهذا يعني أنه علينا الرحيل بعيدًا عن منطقة المشروع، حتى الانتهاء من بناء الوحدات السكنية الجديدة، ومن ثم يمكننا الانتقال إلى المنزل المخصص الذي يوفره. من جانب آخر، لا يوجد جدول زمني محدد لمراحل الانتهاء من المشروع. وما زالت المنطقة التي ردموها بالرمال صحراء خاوية إلى وقتنا هذا. وبالرغم من طرح الحكومة ثلاثة خيارات بديلة، إلا أن أشخاصًا قليلين هم من حصلوا على البديل الذي اختاروه.

حوالي 83% ممن استطلعنا آراءهم، ذكروا لنا أن التعويض الذي نالوه، لم يكن مناسبًا.. وفي إشارة إلى ضآلة مبلغ التعويض، قال أحد الأشخاص: "لم يكن كافيًا لشراء متر أرض مربع في وسط المدينة".. ومن بين من قابلناهم، ذكر 37% أنهم هُجِّروا دون تعويض، أو توفير منزل بديل.

ولم تطرح الحكومة عليهم أي برامج لمصادر رزق أخرى غير التي فقدوها.

وأفاد من تسلموا وحدة سكنية بديلة، أن نوعيتها كانت دون المستوى الأدنى للحياة، وأنهم أصبحوا أسوأ بكثير مما كانوا عليه. ومثلما علق أحد الأشخاص، فإن "بناء الوحدة السكنية لم يكن مكتملاً. كنت مضطراً إلى اقتراض مزيد من الأموال من البنك المحلي، لاستكمال بنائها، حتى صارت أسرتي مكبلة بالديون". وشكا كثيرون من أن البيوت البديلة ترشح مياهًا من كل جانب، عند سقوط الأمطار.

وفي حين رفض كثيرون قبول ذلك المنزل البديل، أو التعويض الزهيد، شعر البعض أن لا خيار أمامه سوى القبول. وبغض النظر عن تلقيهم التعويض من عدمه، فلم يَرَ واحدٌ ممن قابلناهم أن حياته صارت أفضل.

النتيجة الخامسة

لا تقدم يُذكر في خطى الحصول على ضمان حيازة الناس للأرض.

ترك مشروع تطوير بحيرة بوينج كاك عديد الأسر بدون تأمين حقوقهم في الأرض. قبل النزوح، أعلن 88% من جملة المستطلعة آراؤهم أن لهم حقوقًا في الأرض، ولكن الحكومة رفضت إصدار سندات لهم تفي بهذه الحقوق، نال 17% منهم فقط سندات ملكية الأرض بعد ذلك. ولاتزال النتيجة القائمة أن معظم الأسر مازالت معرضة لتكرار تهجيرها القسري في المستقبل.

الدروس المستفادة

أن يخرنا بسبب منح الأموال للحكومات. ويجب على الحكومة أن تخرنا بما يتم التخطيط له بتلك الأموال وما هي أوجه الإنفاق. وعلى الشركة أن تخرنا بتفاصيل عملياتها في التنمية، بما في ذلك متى وأين تحديدًا سيتم تنفيذ هذه العملية.

يعد احترام حقوق الإنسان، هو محور رؤية مجتمع بحيرة بوينج كك من أجل التنمية. وفي نهاية الأمر، فإننا نأمل أن تحدث التنمية في كمبوديا بطريقة تنفع الناس نفعًا حقيقيًا؛ مثلما اقترح عضو آخر من المجتمع، "على البنك الدولي أن يتحقق ويتأكد من أن أمواله لن تحولنا من مُلاك أرض إلى معدمين وأنها لن تأتينا ومعها الدموع".

كل مجتمعنا الآن، يتحدث حول حقوق الإنسان، وحقيقة أن التنمية السليمة يجب أن تحمي حقوق الناس، وتُعلي من شأنها. وفيما أصبحت نضالاتنا في بحيرة بوينج كك ودعواتنا إلى تحقيق العدالة، واحدة من أشهر القصص الإخبارية في كمبوديا، فإن كثيرين من الناس حول العالم، يتحدثون اليوم أيضًا حول التنمية القائمة على حقوق الإنسان. وهذه- في رأينا- ليست نظرية مجردة. بل هي مطلبنا الأساس. إننا نرى أن التنمية بوضعها الحالي، لا تركز إلا على أرقام وإجراءات اقتصادية ريفية المستوى، يمكنها أن تصور كموديا كبلد غني شكلاً، في الوقت الذي تدمر حياة مواطنين كثيرين، وتُفقرهم.

كان هذا هو سبب اعتقادنا بأن نهج حقوق الإنسان، سوف يمنح شعوبنا إطارًا فعالاً، ومساءلة حقيقية. تلك هي الطريقة التي سوف نحول بها التنمية، من أموال تصيب الناس بالأسى والدموع، إلى أموال تخدم جميع أفكارنا، وتحسن عيشنا، وتُعلي من كرامتنا الإنسانية.

منذ بدء عملية الإخلاء القسري الجماعي للسكان من منطقة بحيرة بوينج كك، وما صاحبها من انتهاكات لحقوق الإنسان؛ ناضل أعضاء المجتمع لإعادة بناء مصادر عيشهم.. فقمنا بأنشطة مناصرة؛ بغية مساعدتهم عبر فاعلين دوليين نشطين في كمبوديا، ممن لديهم إمكانيات جيدة للمساعدة. ولفترة وجيزة من الزمن، استجابت جهات مانحة للوضع، وأولته اهتمامًا حقيقيًا.

في سبتمبر/أيلول من عام 2009، بعد حملة مجتمعية كبرى، أصبحت الإخلاءات موضوع تحقيق رفيع المستوى من قبل هيئة تفتيش البنك الدولي، الذي أخذ على عاتقه المبادرة بالتنسيق لبيان عام، بين الجهات المانحة، في حين رفضت الحكومة الكمبودية التعاون. وفي نهاية الأمر، أصبح الوضع سيئًا جدًا، إلى أن علق البنك الدولي قرضه لكمبوديا عام 2011. وعلى الرغم من أن أعضاء مجتمعنا مازالوا يكافحون لإعادة بناء مصادر عيشهم، فإن الجهات المانحة كفت عن دعواتها الحاثّة للحكومة الكمبودية على الإصلاح.

ومازلنا نواصل مطالبتنا للبنك الدولي، بأن يلعب دورًا أكثر فعالية في علاج الموقف. ففي اعتقادنا أن البنك في وضع يخوله مساعدتنا على مواجهة العواقب السلبية المباشرة لإخلائنا قسرًا؛ خسارة منازلنا، ومصادر رزقنا، وتراكم الديون والمشكلات الاجتماعية التي عانينا منها منذ ذلك الحين.

مع بدء البنك الدولي خطة استثماره في كمبوديا، مازلنا معينين بمسألة استعادنا من عملية التخطيط التنموي للبلاد. ومثلما أوضح أحد أعضاء المجتمع، أثناء الاستطلاع، "إن الحكومة والشركات الخاصة، هم وحدهم المسموح لهم بالانخراط في حوار يجريه البنك الدولي. وبالمقابل، ليس مسموحًا لأحد من السكان المحليين المشاركة فيه". ومع انخفاض نسبة الثقة العامة في حكومتنا، يعتقد جميع من قابلناهم في استطلاع الرأي، أن مستثمرين مثل البنك الدولي، لا ينبغي لهم أن يتشاوروا مع الحكومة وحدها، بل الأحرى بهم أن يتشاوروا مع المتضررين.

من دون وجود إصلاحات، فإن البنك الدولي وغيره من الجهات المانحة، يخاطرون بالتورط مستقبلاً في إخلاءات قسرية قد تحدث في كمبوديا. وقد نال دور البنك الدولي قسطًا وافرًا من نقاش الناس في بحيرة بوينج كك. وأثناء استطلاعنا آراء المضارين، عرض كثيرون منهم اقتراحات وجهية مطروحة على الجهات المانحة، ووضعها في الاعتبار يمكن أن يُجنبهم التورط مرة أخرى، في إخلاءات قسرية من هذا القبيل.

اقترحت إحدى السيدات أنه ينبغي على البنك الدولي:

إتاحة الفرصة أمام المضارين، أو ممثلين عنهم، للالتقاء بالحكومة والشركة المعنية والبنك الدولي. كما ينبغي- حسب رأيها- السماح للقرويين بطرح ما يعنّ لهم من أسئلة، وعلى الأطراف المذكورة تقديم الإجابات.. وينبغي على البنك الدولي



أحد المشاركين يقرأ استطلاع الرأي

توصيات عالمية

البلدان الثمانية. ولذلك، عندما تضع بحثًا من هذه البحوث، في إطار مجموعة نوعية من البيانات العالمية، يصبح من الواضح أن النتائج البحثية المحلية، كانت عالمية في حقيقة الأمر. فالنتائج المستخلصة من فريق المناصرة العالمي، تعزز مقترحات المجتمعات المحلية الواردة في هذا التقرير. وبغية العودة بالتنمية إلى ما يجدر بها به من أدوار في الأصل، فإن هذا التقرير يعرض ثمان توصيات:

بعد انتهائك من قراءة هذا التقرير، تكون قد سمعت للتو عن تجارب وروايات شخصية، حول طرق استجابة المجتمعات المحلية، في هذه البلدان الثمانية، لعملية التنمية، وعرفت ما يطالبون به. ومن ثم يمثل كل عنوان من عناوين فصوله الثمانية، نتيجة بحثية فريدة، تأسست على الخبرات والأدلة المستخلصة من نتائج البحث، والاستبيان، اللذين شملا ثمانمائة شخص تم استطلاع آرائهم في

البدء بخطة الناس

تعد خطة الناس مقياساً فعالاً وسباقاً للموارد المتوافرة. ومن ثم، فهي تُبنى على أولويات التنمية المتوجهة إلى المجتمع، وتستحق منا أن تكون مناقشتها هي أولى مشاركاتنا؛ حال تفكيرنا في تنمية أي مجال ما من المجالات.



أن فكرتهم عن التنمية تختلف عن فكرة الحكومة.

"لا بد أن يتقبلوا كون السكان المحليين على وعي هما يريدون، ومن ثم يتعاملون مع طموحات المجتمعات المحلية بمسئولية".



لم تسنح لهم أية فرصة لاقتراح أفكار حول مشاريع التنمية.

"لا يمكن التخلص من الفقر على يد الجالسين في مكاتبهم".



وافقوا على المشروع كما هو مخطط له.

"لا بد من عقد مشاورات قائمة على آراء الناس المحتمل تضررهم مباشرة من المشروع، فمن الخطأ أن تقتصر المشاورات على مسؤولي الحكومات، الفاسدين بالضرورة في أغلب الظروف".

"لديّ مشروع لتطوير جميع القرى المحيطة، بداية من قرنتي. وأريد المساعدة في تمويل مشاريع تهدف إلى جعلها نظيفة، وتوفير فرص العمل للشباب".

"استمعوا إلى ما يقترحه الناس، واحترموا ما يتوصلون إليه من نتائج، وشجعوا المشاركة".

مواجهة عوائق المشاركة الفعلية:



أجبروا على النزوح بسبب العنف.



لا يشعرون بالأمان عند التعبير عن آرائهم الحقيقية، أو حتى طرح الأسئلة.



لا يملكون المعلومات المطلوبة لبناء رأي قائم على المعرفة حول خطط المشروع.



لا يعرفون كيفية الحصول على معلومات حول المشروع.



تشاركوا في توصيات بعينها، حول كيفية إجراء المشاورات، وضرورة تحسينها.

في الوقت الذي تطلب فيه كثير من مؤسسات التمويل التنموية الدولية، مثل البنك الدولي، إجراء مشاورات عامة؛ فقد بيّنت فعاليات البحث ضمن هذا التقرير، أن هذه المشاورات لا تتم في الغالب، وإذا تمت، فإنها تكون عادة ضعيفة الوصول إلى الناس، وتنظيمها هُشًا. سنلاحظ في التقرير، كيف انصب أغلب تعليقات الناس على عدم وجود هذه المشاورات من الأساس، وإذا حدثت لا تكون منصفة.

هناك مجتمعات وجماعات بعينها، قد تواجه- أكثر من غيرها- معوقات أكبر تحول دون المشاركة. فعدم ضمان حيازة الأرض، يشل قدرة كثير من المجتمعات على التفاوض وفق شروط متكافئة. كما أن التمييز، غالبًا ما يكون سببًا لاستبعاد كثيرين من المشاركة في أية عملية تشاورية قد تحدث.

ومن ثم ينبغي قبول المشاورات والأبحاث التي تتم مع المجتمعات، والنظر إليها كمعطى ذي أولوية في عملية التنمية. بل ويمكن للحكومات، ومؤسسات التمويل التنموية، ومطوري المشاريع، العمل مع هذه المجتمعات؛ لتصميم عملية مشاوراة مستمرة، تحظى بقبول جميع المشاركين، ويمكنهم أن يروها شرعية، وأمنة، وخالية من التهديدات.

"إنهم لا يطلبون أفكارك، هم يأتون ويخطرونك- فحسب- بما سيجري شئت أم أبيت!".

"المشاروة الجيدة لا تتم تحت فوهات بنادق الجنود. يجب السماح للناس بالتحدث بحرية، وتوفير المعلومات اللازمة للاطلاع قبيل التشاور".

"عملية المشاورة الحقيقية، ينبغي أن تتيح للجميع المشاركة فيها، لا أن تقتصر على الحكومة، والشركة، والبنك الدولي.. لا يمكن أن تسميها مشاوراةً تلك؛ إذا كنت تسأل الشخص غير المقصود، أو من لا علاقه له باحتياجاتنا وحياتنا".

"مسئولو الحكومات عادةً، لا يعون جيدًا ما يريده المجتمع؛ لذا ثمة حاجة ملحة إلى التشاور معه".

اعتماد تصميمات للمشاريع تلتزم بحقوق الإنسان



رأوا أن المشروع سيفيد مجتمعهم.



يعتقدون أن المشروع كان حتمياً، أو من الممكن تعديله، بحيث يحقق الأهداف نفسها، دون التسبب في الأضرار الواقعة.



يعتقدون أن المشروع قد صُمم لنفع الشركات الخاصة وحدها.



يعتقدون أن المشروع قد صُمم لنفع كل الناس.



قالوا إن مصادر رزقهم تغيرت، أو ستتغير، بسبب المشروع.

لأنه يُفترض في التنمية أن تحسن من حياة الناس، فلا يمكننا اعتبار المشاريع الجالبة لانتهاكات حقوقية، تنميةً بحال من الأحوال. فإمكان المجتمعات أن تحدد، وعلى نحو جماعي، أولويات وخطط التنمية الخاصة بها، والوصول إلى خبراء يمكنهم المساعدة في استكشاف بدائل لمشاريع التنمية المقترحة، من هذا النوع. ويمكن للحكومات ومطوري المشاريع، خلق حوافز للتصميمات الابتكارية، والحلول الفنية، التي تستجيب لأوليات المجتمعات، وفي الوقت نفسه تتجنب الإضرار بها.

"لنطور معاً مشروعاً يحفظ مصادر الرزق المستدامة، ولا يخلف آثاراً سلبية على البيئة".

"إن بناء السد على الطريق، يمكن أن يتم دون إن يعوق حركة الصيادين عبر البحيرة".
"لنقوم بأفضل حل هندسي ممكن من أجل تقليص حجم النزوح إلى أقل قدر ممكن".

"لنجد المشروع الذي سيعم نفعه الجميع لا مجرد مجموعة من الناس صغيرة فحسب".

"ينبغي على الحكومة تنفيذ المشاريع التي تنفع الناس، وتدعم الأسر التي تعيلها النساء، وأصحاب الدخل المنخفض".

التأكيد على فائدة المعرفة المحلية في تصميم المشاريع

لخلق تنمية تنفع الناس، لا بد من قياس وفهم العلاقات القائمة بين مجتمعاتهم وبين الموارد البشرية والطبيعية المحيطة بهم، قياسًا وفهمًا كاملين. فمن يعيشون حياتهم اليومية، بالقرب من أي مشروع مقترح، هم الأفضل موقعًا لتحليل مثل هذه العلاقات. وتفيد خبرتنا الميدانية أن سكان المجتمعات المحلية، يتمتعون بخبرة فريدة؛ يمكنها تعزيز تصميمات المشاريع نحو مزيد من الأثر الإيجابي، وتحديد المشكلات، والفتاوى المحتملة التي قد لا يعيها المستثمرون ومطورو المشروع، من دون لجوئهم إلى أهل المكان.



لم تتم مشاورتهم أثناء مرحلة التخطيط لمشروع التنمية.

"ينبغي للمضارين من المشاريع، الانخراط دائمًا في عملية التخطيط".



ممن تمت مشاورتهم لا يعتقدون أن أفكارهم قد أُدمجت في خطة المشروع.

"إذا استطلعت الشركة ولو رأي فرد واحد من الناس، لعرف القائمون عليها أهمية هذا النبع قبل أن يلقوا فيه النفايات".

"سبل القضاء على الفقر ينبغي أن تنبع من داخل المجتمعات. ولا يجب فرض المشاريع على الناس، بل ينبغي الإنصات إلى ما يرونه من حلول لإنهاء فقرهم".



لم تتم مشاورتهم مطلقًا، حول أولويات تنمية مجتمعهم أو الإقليم.

"ينبغي لبرامج تخفيف الفقر أن تمنع الأضرار البيئية؛ لأن البيئة هي ثروتنا الحقيقية".

"لا أعتقد أنه كان ينبغي هدم المدرسة؛ لأن العمال هم أيضًا في حاجة إلى مدارس لتعليم أطفالهم".

تعامل الحكومة مع إعادة التوطين باعتباره مشروعها التنموي



هَجْرًا، أو سُهْجَرُونَ قَرِيْبًا بسبب المشروع.



لم يتلقوا أي تعويض.



ممن تلقوا بعض التعويض قالوا إنه لم يفي بتلبية حاجاتهم.



قالوا: لم تكن هناك مساعدة تُذكر، في توفير مصادر للرزق بعد التهجير.



ممن شاركوا في برامج المساعدة على مصادر العيش، قالوا: إنها لم تحسن من حياتهم.

لقد تأكدنا من أن من يُعاد توطينهم، أو يتم إخلاؤهم قسرًا، تحت مسمى "التنمية"؛ غالبًا ما تتحول حياتهم إلى الأسوأ. ومن ثم، لا يمكن اعتبار مثل هذه المشاريع "تنمية" بأي حال. وهناك حالات أخرى، أُجبر فيها الناس على ترك مساكنهم، بعد تزايد الآثار السلبية لهذه المشاريع؛ كالتلوث، أو فقدان مصدر الرزق، أو عدم إمكانية الوصول إلى الموارد.

لذا ينبغي على الحكومات ومطوري المشاريع والجهات المانحة أن تتبنى أولويات وخطط للتنمية من واقع حياة الناس، ويشارك في وضعها المجتمع، خاصة إذا كان هذا المجتمع مجبر على النزوح. ولا شك أن التمويل الملائم، والرصد المجتمعي، والاتفاقات الملزمة قانونًا، وغيرها من التدابير والآليات، يمكن أن تساعد الجميع في تجنب، أو وقف الآثار السلبية التي يمكن لمشروع ما أن يسببها.

"المكان الجديد الذي أعيش فيه الآن، هو نفسه موقع إخلاء كان موطنًا لأناس سابقين.. ولذلك يحتمل أن نتعرض للإخلاء منه مجددًا".

"لم يُنبئي من مشروع التنمية سوى المتاعب".

"أجبرونا على التوقيع على أوراق إعادة التوطين باعتباره انتقال إلى مكان آخر".
"سددوا مبلغًا زهيدًا من المال، بعد سنوات طويلة.. لا فمك أرضًا الآن".

"أخطرتنا الشركة بترك المكان، وأعطتنا قدرًا من المال ضئيلًا للغاية على سبيل التعويض. أربعونا بإهالة الرمال فوق بيوتنا".

"يسموننا 'انتقال إلى موضع آخر'، ولكنهم لا يعطوننا أرضًا في الموقع الجديد. مجرد مبلغ زهيد من المال، لم نكن هو ما نريده".

الإفادة من الرصد المجتمعي



لم يشاركوا في أية أنشطة لقياس القيمة الحقيقية لبيوتهم، وأراضيهم، ومواردهم التي يخسرونها أو تتعرض للدمار.

تتمتع المجتمعات الأقرب لمواقع المشاريع بمستوى عال من الوعي باحتمال استفادتهم أو تضررهم من المشروع. وعبر رصد كيفية تطبيق المشروع، تستطيع تلك المجتمعات أن توثق أي انتهاكات تحدث، وأن تبقى على علم بأي احتمالات ممكنة الحدوث. فالأدلة التي تجمعها المجتمعات، تساعد على ضمان الحفاظ على حقها في تنفيذ الوعود التي قطعها مطورو المشروع على أنفسهم.



كانوا يودون المشاركة في تلك الأنشطة.

"جاءت فكرة الرصد المجتمعي، عندما لاحظنا تصاعد وتيرة الانتهاكات لحقوق الإنسان. ونحن الآن نرصد الشركات من أجل امتثالها".



شاركوا في برامج رصد مجتمعية.

"نرصد امتثال الشركات والحكومات لحقوق الإنسان والقوانين البيئية".



من النازحين أفادوا باستخدام العنف ضدهم، وممارسة انتهاكات صارخة بحقهم لإجبارهم على الزواج.

"نكشف الشركات التي تنتهك الحقوق، وتلك التي تدمر البيئة بالتلوث. قدمناهم إلى المحاكمة على ما اقترفوه".

"لا يمكن إنهاء الفقر بفرض طرف واحد تفكيره على الآخر، لذا أقترح إشراك الجميع في البحث عن سبل لذلك".

"نأمل في دعم التنمية.. ولكن لا تنسوا الإنصات لأصوات الناس".

ضمان المساءلة عن الأضرار الناتجة

تتجاهل المشاريع في الغالب، أو ربما لا تتنبأ بمجمل الآثار الضارة بالناس والبيئة. فوسائل إنصاف الناس وتعويضهم عن أية خسارة، أو انتهاك بحقهم، حتى عند الوعد بها، لا تتم في الغالب، ولا تكون ملائمة إذا تمت فيما ندر.

فإذا ألزمت الحكومات ومؤسسات التمويل نفسها باحترام حقوق الإنسان، وحمايتها، ينبغي أن تكون وسائل الإنصاف الملائمة جزءاً لا يتجزأ من خطط المشروع.



لا يعرفون كيف يقدمون شكوى للبنك الدولي حول تضررهم من المشروع.



لم يسمعوا قط عن هيئة تفتيش البنك الدولي.



عبروا عن اهتمامهم بتقديم شكوى لهيئة تفتيش البنك الدولي، بعد أن علموا بوجودها.

"أود أن أسأل البنوك الضغط على حكومتنا لاحترام حقوق الإنسان، لا أن تمارس التمييز ضد أية فئة من الناس، وكذلك على الجهات المانحة أن تضمن وجود مساءلة حقيقية".

"تعتقد الحكومة أن الحفر في أي مكان تنمية". ونحن نرى أن حفر أي مكان قتلنا ببطء".

"سمعت عن البنك الدولي، ولكنني لا أعرف ماذا يفعلون".

"قدمنا شكاوى للبنك الدولي من هذا المشروع، لأن أمواله هنا تضر بحياتنا".

نهج حقوق الإنسان إلى التنمية

في الجزء الذي يتضمن تعليقات الناس في استطلاع الرأي، عبّر معظم من قابلناهم عن خيراتهم، وهمومهم، وأفكارهم، باستخدام لغة حقوق الإنسان؛ فبداية من الفكرة والمفهوم، وحتى التطبيق؛ كانت التوصية الغالبة في أجزاء كثيرة من استطلاع الرأي، أن التنمية ينبغي أن تحقق أولاً وبأقصى قدر ممكن التمتع بحقوق الإنسان.



يعتقدون أن أفضل طريقة لقياس فوائد مشاريع التنمية، إذا كانت تحسن من حياة الناس أم لا، وهل تحترم وتحمي حقوق الإنسان أم لا.



ردوا بتعليقات واقتراحات محددة، عند سؤالهم عما يريدون توصيله إلى البنك الدولي.

"الفقر مسألة نسبية، ومن ثم لا بد لهم أن يأخذوا بتعريف المجتمع للفقر، والعمل به."

"لن ينتهي الفقر إلا عندما تُحترم حقوق الناس."

"لتجعلوا مشاريع التنمية ملائمة للجميع، وتعمهم الإفادة منها."

"كلمة 'تنمية' تعني أن نحول بيتًا صغيرًا إلى آخر كبير.. لا أن نحول بيتًا صغيرًا إلى لا شيء.. وتشرده!"

شكر واجب

ألف شخص حول العالم ساهموا في إنجاز هذا التقرير.

نشكر كافة المجتمعات التي شاركت في استطلاع الرأي، فقد وصلوا مشاركتنا أفكارهم، وخبراتهم، حتى وقت أن كان من الخطورة فعل ذلك. نتائج هذا التقرير هي أصداء أصواتهم الكثيرة. ونحن نشكر أصدقاءنا، وأسرنا، وزملاءنا الذين ساعدوا في إجراء البحث، ونشكر من سيستخدمون هذا التقرير في حملاتهم القادمة. وجزير بالذكر، أننا قمنا بتغيير بعض الأسماء التي شاركت معنا، أو لم نذكر بعضها؛ وذلك لأسباب أمنية.

Alice and Denis ، آليس ودينيس مورفي Ahmed ، أحمد أحمد Murphy، آمي سالاندن Amy Salandan، آناليزا سانتي Analiza Santi، آرستيد أبريغو Aristide Abrego، ب. أوغونتستيج B. Otgontsetseg، بيلا دي روزا Bella De Rosa، بنيامين منتزوما Benjamin Montezuma، بيديو داس Bidyut Das، بريان لي دي مسا Bryan Lee De Mesa، بريان تيودوسيو Bryan Teodosio، كارلا غارسيا زيندياس Carla Garcia Zendejas، كارليتو ليفا Carlito Leyva، كارولين كونستانتينو Carolyn Constantino، سلييا سانتوس Celia Santos، داليا روكوفيتش Dan Cruz and دانا كروز وديانجيان كروز Dalia Rockowitz، دينا دينا Dina Dina، دومينيك رينفري Dominic Renfrey، إدحاي لالو Edjay Laluo، إدوينا تانشيكو Edwina Tanchico، إريك ناغلر Erich Nagler، إرنستو كابيلي Ernesto Capili، إيفا سيريكو Eva Cerico، إيفيلين Evelyne، فيرمن أبريغو سانتو Fermin Abrego، فرانس كلافيشل France Clavecillas، غايا سترسكانثان Gaya Sriskanthan، غيل Gil، غيسبي كاروسو Giuseppe Caruso، غلادياس مافوسا Gladys Mavusa، غريتشن غوردون Gretchen Gordon، هيلن آريفالو Helen Arevalo، إزابيل كلاريز Isabel Clarize، إيفروس إيغوب Ivyrose Igup، جي ميجين تشا J. Mijin Cha، جاوير براون Jaweer Brown، جيسي كارلوس Jesse Carlos، جيسكا إيفانز Jessica Evans، جوسلين ميدالو Jocelyn Medallo، يوليوس يمينيز Julius Jimenez، كالفن فوغابان Kelvin Fugaban، فريق بحث كوات KWAT — بورما، إل باتسنغل L. Battsengel، لينا كارفانا Lina Caravana، ليزا كوندينو Liza Condino، لورين Lorraine، لويس أبريغو Luis Abrego، لوز دومينغو Luz Domingo، لوز ماليبران Luz Malibiran، ماري راسلز Mary Racelis، ميلكور سانتو أبريغو Melchor Santo Abrego، ميخائيل أروبريتو Mikhail Aruberito، ميلون كوتھاري Miloon Kothari، ميندا باسكال Minda Pascual، محمد عزمي Mohamed Azmy، نيمفا تولنتينو Nympha Tolentino، بيا ليفا Pia Leyva، براشانت شارما Prashant Sharma، بالاكريشان راجاغوبال Balakrishnan Rajagopal، رامون إسبينا Ramon Espena، روميلو Romulo، سالي جنبلازو Sally Geniblazo، سالي تاغوي Sally Taghoy، ساسكيا ساسن Saskia Sassen، سوزان ماغونداياو Susan Magundayao، ثيا جيلبسبان Thea Gelbspan، تيكا موشيسي Ticha Muchisi، تس توياتستسغ Ts. Tuyatsetseg.

نشكر أعضاء فريق المناصرة العالمي: فريق العمل، والزملاء والاستشاريون.

كريستوف شتيرنون Christophe Stiernon، إيميلي جوينر Emily Joiner، جورجيا فولكنر Georgia Faulkner، وجامون فرانكلن Jamon Franklin، حوانا لافيت Joanna Levitt، جون مويب John Mwebe، كيت هوشر Kate Hoshour، كيلي ماك كاسي Keely McCaskie، كيرك هيربرتسون Kirk Herbertson، ليفانا ساكسون Levana Saxon، معتز شهاوي Moataz Shahawy، بريكشا كريشنا كومار Preksha Krishna Kumar، ريان شليف Ryan Schlief، تيباسكون "ساياوي" مانباتي Tipakson "Saiaew" Manpati.

الطبعة العربية :

الشكر موصول إلى السيد حسن خضر لتحريره النسخة العربية، والأستاذة رشا عبدالله على التصميم والإخراج .
كما نشكر السيد ربيع وهبه على إنجاز تنسيق مشروع إصدار الطبعة العربية.

شكرًا داعمي مشروع المساءلة العالمية!

وأخيرًا وليس آخرًا، نشكر فريق المنابر العالمي؛ قائلين لهم: أنتم تسيرون الطريق أمامًا، من أجل التنمية وحقوق الإنسان. وتهانينا على هذا التقرير . لقد حققناه "معًا، معًا".

INTERNATIONAL
ACCOUNTABILITYPROJECT

حقوق النشر ٢٠١٥ مشروع المساءلة الدولية

© Copyright 2015, International Accountability Project

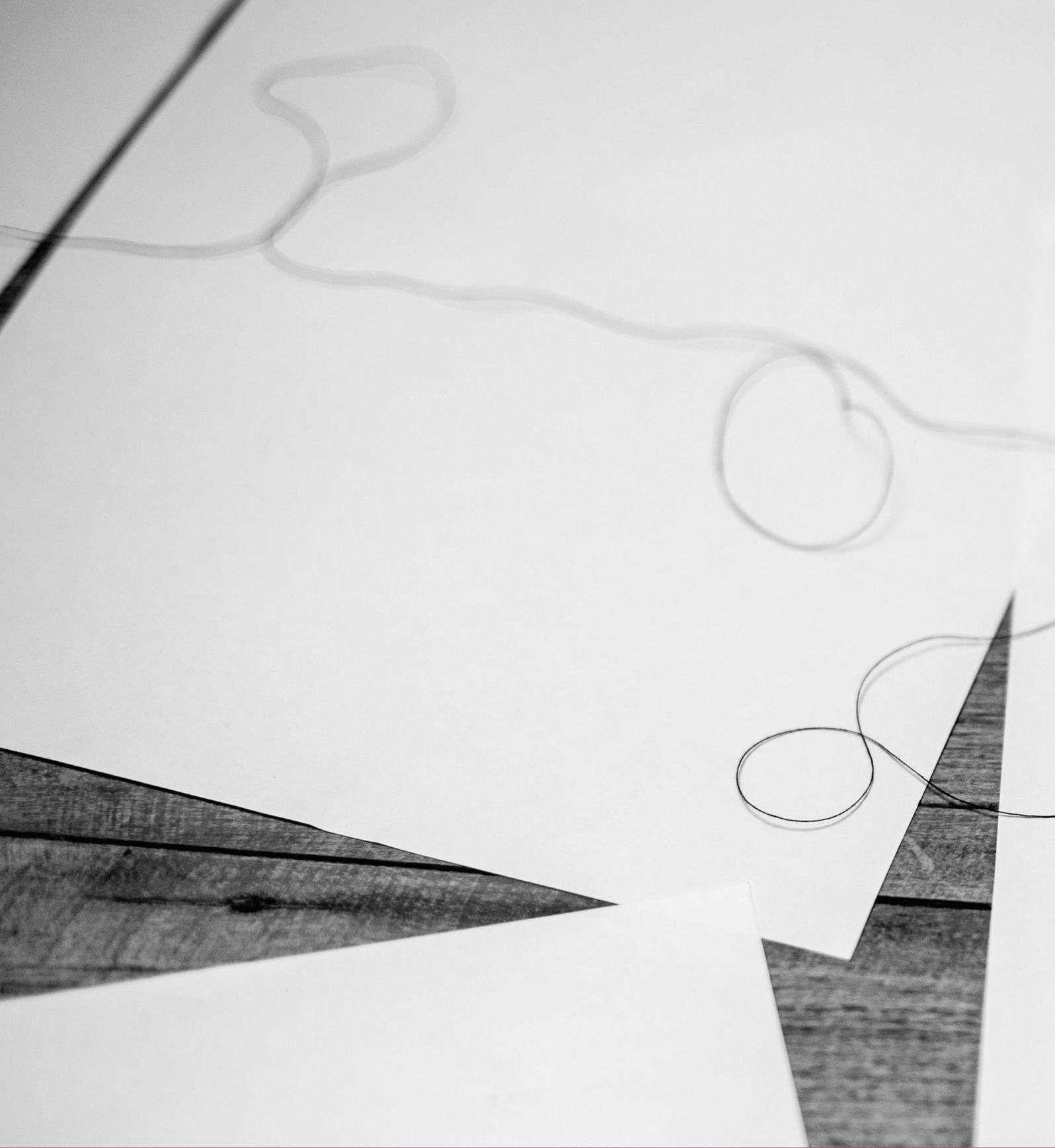
ISBN 978-0-9861734-5-5

تصميم التقرير والإخراج الفني مورا ستديو. البرازيل MOOA Estúdio, Brazil.

الصور لفريق المناصرة العالمي. وفي حالة وجود صور من خارج الفريق، سُرِّفَق بها اسم ملتقطها.

تصميم وطباعة الطبعة العربية : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية

ترجمة: ربيع وهبه



INTERNATIONAL
ACCOUNTABILITYPROJECT

تأسس هذا التقرير على أوسع الاستطلاعات المجتمعية للرأي حول التنمية العالمية، وهو استطلاع تضمن ٨٠٠ شخص من ثمانية بلدان يشملها التقرير، حيث تظهر نتائج أبحاث فريق المناصرة العالمي الجانب المظلم من عملية التنمية، وكيف يغيرها الخبراء المحليون.